



RILLU
161
Ahm



نور
۱۶۱

وقف
وقف
وقف



***** المبدى *****

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي زين قلوبنا بتصور الحقائق وتصديق صفاتها وبين
احكامه الكلية والجزئية في القضايا وجهنها والصلاة على الخواص
المعرضين عن الاعراض العامة الباعثين عن الحدود والرسوم التامة
خصوصا على من كان فصل خطابه مقيم نوع الانسان وعلى آله
وصحبه مظاهر اجناس الاحسان (وبعد) يقول الفقير الى الفيض
الابدي حسين بن معين (المبدى) خصما الله تعالى في جنه الذات
ما عظم اللذات لما كانت الرسالة الشمسية من غاية الاشتهار كالشمس
في رابعة النهار مال الى تحقيقها اكثر النفوس وامثلا من راح طلبها
كوس الروس ولعرض جمع كثير من الحول لتوضيح معادها
وتصدي جم غفير من الاصول لتنقيح فوايده فكتبوا الشروح والخواشي
وكشفوا عن وجوه عرايشها الغواشي لكن قامت بينهم المعارضة
ولا يخلو كلامهم عن المناقصة فبالغ فرقة في تليق الخواشي على الخواشي
للمحاكمة بينهم واوردوا في تقرير الكلام وتحرير المرام عنهم وغيرهم
ولذا استملت المباحث على ما لا طائل تحته من انطويل ويفوت به مقصود
المبتدى في التحصيل فالتمس مني بعض الاحباب ان اميز قشرها
عن اللباب واعتذرت بقصور باعي وقلة متاعى ولم ينتج معذرتي

الا توغلهم في الاحاح ومبالغتهم في الاقتراح فشرعت في انشاء شرح
مشمئ على خلاصة كلامهم متضمن لنقادة مر امهم مع اضافة شيء
من لوايح انظارى وافاضة بعض من سوانح افكارى وارجو من الله
كشف العطاء في تحرير القواعد والعصمة عن الخطاء في تقرير المقاصد
فاني مقربان السهوشاني وعطاء الغفلة بغشائي وهو حسي في سائر
الاحوال وبيده ازمة الامل (الحمد لله الذي ابدع) قال بعضهم
الابداع ايجاد شيء غير مسبوق بمادة ولا زمان وكذا الانشاء فهو
يقابل التكوين لكونه مسبوق بالمادة والاحداث لكونه مسبوق بالزمان
وفسر (نظام الوجود) بسلسلة الممكنات التي اولها جوهر عقلي ابدى
وهو العقل الاول وهناك الوجود في غاية الشرف والكمال ويهبط منها
اخذا في النقصان الى ان يبلغ غايته اعني مبولي العناصر ثم يعود منها اخذا
في الكمال الى ان يبلغ غايته الجوهر العقلي الاحداثي الذي هو النفس
الناطقة المتخلية بصور الكائنات بالفعل كالعقل الاول كما بداكم تعودون
ثم قال واطلق الابداع على ايجاد نظام الوجود نظرا الى ان المجموع
المشمئ على المادة والزمان والمجردات يمتنع ان يكون مسبوقا بمادة
او زمان واقول يطلق الابداع على الايجاد من غير توسط مادة او آلة
او زمان وعلى ايجاد شيء غير مسبوق بالعدم وقد صرح الشيخ بالاول
في الاشارات والمحقق الطوسي بالثاني في شرحها وقال الجوهرى ابدعت
الشيء واخترته لا على مثال ويمكن حمله ههنا على كل واحد من هذه
المعاني الثلاثة الان الحمل على الاول يحوج الى مثل التكلف الذي
ارتكبه بخلاف الحمل على المعنيين الاخرين فانه سالم عن التكلف سواء جعل
نسبة الابداع الى السلسلة باعتبار المجموع او كل واحد لانا نفس نظام
الوجود بسلسلة الانواع المتتبية المبتدئة من العقل المنتهية الى الانسان
والانواع قديمة عند الحكماء وعبارة الخطبة تنادي بان قائلها يتكلم
بلسانهم واما انها غير مماثلة فلا كلام عليه ويتوجه على جعله بالمعنى
الاخير انه يصير حينئذ مال ابداع نظام الوجود اختراع ماهيات
الاشياء واحدا اللهم الان يقال ان الثاني لتفسير الاول (واخترع)

الاختراع ايجاد شئ غير مسبوق بالمثل وقد عرفت انه لا حاجة الى جعله بمعنى مطلق الابداع مجازا كما فعله بعضهم (ماهيات الاشياء) ماهية الشئ ما به هو وهو وهي مغسوبة الى ما والاصل المأبذة فقلبت الهمزة هاء او نقول انها منسوبة الى ما هو يجعل الكلمتين كلمة وهذه العبارة ملائم مذهب من قال ان الماهيات مجعولة يجعل الجاعل وقيل ارادوا انها في كونها موجوده مجعولة اذا الفاعل لا يجعل الماهية ماهية بل يجعلها موجودة (بمقتضى الجود) المشهور انه افادة ما ينبغي للعوض اصلا وفسره بعضهم ههنا بصفة كانت مبتداء تلك الافادة واقول كانه زعم انه لو لم يحمل على هذا المعنى لاشكل توجيه المقتضى وهذا انما يتم اذا كان المقتضى اسم مفعول واما اذا كان مصدر اميما فيمكن حمله على كل من المعنيين (انشاء) قد مر انه مرادف الابداع بمعنى ايجاد شئ غير مسبوق بمادة ولا زمان قال الجرهرى انشاء الله اى خلقه (بقدرته انواع الجواهر العقلية) اى العقول المختلفة بالانواع المتحصرة في الاشخاص والمشهور عند المشائين انها عشرة بمعنى ان معلوم الوجود منها هي والاف يمكن ان يكون فوق العشرة وقد ذهب اليه الاشراقيون والمراد بالعقل ههنا جوهر مجرد عن المادة لا يتعلق بالجسم الاتعلق بالتأثير (وافاض برحمته) هي رقة القلب والتعطف ويضاف الى الله باعتبار غايتها (محركات الاجرام) الجرم الجسم لكن كثر استعماله في الاجسام الفلكية قيل المراد النفوس المجردة المحركة للاجسام التي فوق العناصر من الافلاك والكواكب واقول لا يبعد ان يحمل على الاعم من المجردة والمادية حتى يشمل النفوس المنطبعة فانها هي المحركة القريبة واما النفوس المجردة فهي المحركة البعيدة (والصلوة) اى الدعاء او الرحمة (على ذوات الانفس) المراد بالانفس جوهر مجرد عن المادة يتعلق بالجسم تعلق التدبير والتأثير (القدسية) اى المقدسة عن الاخلاق الردية او المتصلة بعالم القدس وهو عالم الجردات فتوجهوا الى شئ الا وقد علموه بالحدس فانهم يقولون اول مراتب الانسان في ادراكه ما ليس حاصله درجة العلم وح لا فكره بنفسه ثم يترقى الى ان يعلم بعض الاشياء يفكره ويتدرج

في ذلك الى ان يصير الكلي فكرا يائم يظهر له بعض الاشياء بالحدس ويتكرر ذلك التدريج الى ان يصير الاشياء كلها حدسية وهي مرتبة القوة القدسية والتوجيه الثاني نسب اذا الاول عين (المرتبة عن الكدورات الانسية) بكسر الهمزة اى البشرية (خصوصا) مفعول مطلق (على محمد صاحب الايات والمجرات) هي امور خارقة للعادة داعية الى السعادة مقرونة بدعوى النبودة والايات اعم منها (وعلى آله وصحبه) جمع صاحب (ارباب الجميع) على المقاصد الدينية (والبيئات) اى الدلائل البينة الدالة على مطالب اليقينية (وبعد فلما) هذه الفاء على توهم اما وعلى تقديرها (كان) اى ثبت (باتفاق اهل العقل) المراد به ههنا الادراك بان يكون مصدر عقل يعقل او النفس الناطقة او مراتبها الاربعة المشهورة وهي العقل الهيولاني والقول بالملكة والعقل بالفعل والعقل المستفاده فانه يطلق عليها ايض (واطباق) اى اجماع (ذوى الفضل) اى از زيادة على غيرهم في الكمال (ان العلوم سيما) اصلها لاسيما حذف لا تحفيقا والسبب المثل (اليقينية) بالجر باضافة سى اليها وما زائدة اولى مانكرة غير موصوفة وهي بدل منه او بالرفع على انها خبر مبتداء محذوف والجملة صلته او صفته او بالنصب باضمار اعنى او على التمييز وما نكرة غير موصوفة واليقين اعتقاد جازم مطابق للواقع غير ممكن الزوال (اعلى المطالب) جمع مطلب وهو في الحقيقة المكان الذى يتصف الشخص فيه بالمطلب لكن المراد به المطلوب مجازا (واسنى المناقب) السناء بالمدارفعة والمنقبة الفضيلة (وان صاحبها اشرف الاشخاص البشرية ونفسه اسرع اتصالا بالعقول الملكية اى العقول المسماة في الشرع ملائكة ونقل عن بعض الحكماء ان اتصال النفس بالعقل ان يتحد (وكان الاطلاع على دقائقها) اى مسألتها الخفية (والاحاطة بكنه حقايقها) اى قواعدها الثابتة التي لا يتغير بتغير الدهور لا يمكن لارباب النظر (الا) بالعالم الموسوم (اى المسمى) بالنطق (واما الاشراقيون والصوفية فلا يطلعون عليها الا بالشهود الصريح والكشف الصحيح الحاصلين بمقدمتي النصف والتركيب (اذ به يعرف صحيحها عن سقمها وغشها) اى رديها (عن سقمها) اى جيدها ولذا ذهب بعض العلماء الى ان

معرفته فرض عين وبعضهم الى انها فرض كفاية والملائم للعبارة السابقة ان يجعل الضمائر المؤنثة راجعة الى العلوم اليقينية وهو ظاهر والمناسب لهذه العبارة ان يجعل راجعة الى العلوم مطلقة اذ ليس في العلوم اليقينية سقيم وغث (فاشار الى من سعد) اي كان اهل السعادة (بلطف الحق) اي الله الثابت المتأصل في الوجود (وامتاز بقاء بيده) اي تقوية الحق (من بين كافة الخلق) اي جميع المخلوقات قال الشيخ الرضى قد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا يضافان ويقع كافة في كلام من لا يوثق بعربية مضافة غير حال وقد خطئوا فيه (ومال الى جنبه) قال الجوهرى هو بالفتح الفتح الفناء وما قرب من محله القوم وفناء الدار بالكسر ما امتد من جوابنها (الداني) اي السافل (والقاصي) اي العالي (وافلح) اي نجح (بمتابعة المطيع) اي من اطاعه دائما (والعاصي) اي من عصي ثم تابع (وهو المولى) اي الناصر (شمس الدين محمد بن المولى صاحب الاعظم) (الصاحب مطلقا هو الوزير لانه يصاحب السلطان) (دستور الافاق) الدستور بضم الدال فارسي معرب وهو الوزير الكبير الذي يرجع في احوال الناس الى ما يرسمه واصله الدفتر الذي جمع فيه قوانين الملك وضوابطه (ملك وزراء المشرق والمغرب صاحب ديوان الممالك) الديوان هو الدفتر المذكور وقد يطلق ايضا على صاحبه (بهاء الملة والدين محمد ادام الله طلالهما انما لم يقل ادامهما الله رعاية للادب وايض نفس الانسان ابدية فلا حاجة الى دعاء دوامهما وانما المحتاج الى الدعاء هو الدوام في الصورة العنصرية المتبوعة للظل (وضاعف) اي زاد (جلالهما) اي عظمتهما (الذي مع حداثة سنه فاز بالسعادات الابدية) اي الباقية الى الابد وهي العلوم الحقيقية (والكرامات السرمدية) وهي الاخلاق الحميدة والسرمد الدائم (بمحرر كتاب) اي كتابته او تهذيبه والباء متعلق بقوله اشار (جامع لقواعده) القاعدة والضابطة والاصل يرادف القانون وسيجيئ تفسيره (حاو) اي جامع (لجميع فوائده فباردت) اي سرعت (الى متقضى اشارته) وهو التزام التحرير (وشرعت في ثبته

وكتابة ملتزما ان لا احل بشي) من مسائل المنطق (يعتد به مع زيادات شريفة ونكت) جمع نكتة وهي الدقة التي تستخرج بدقة النظر اذ تقارنها غالبا نكت الارض باصبع او نحوه (لطيفة من عندي خبر تابع لا حد من الخلايق) بل تابعا (للحق) المطابق للواقع (الصريح) في الحقيقة (الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه) اي قدومه (ولا) (من خلفه) كانه اراد الحق الذي يستنبط بالبرهان الصحيح صورة ومادة ولا يرتب عليه خلف (وسميته بالرسالة التسمية) لنسبتها الى المولى المذكور في (القواعد) (المنطقية ورتبة الضمير راجع الى الكتاب في قوله بتحرير كتاب ولا يحسن جعله راجعا الى الرسالة بتاويل الكتاب لان المراد بالرسالة هو اللفظ بدليل قوله سميته والمرتب هو المعنى والترتيب في اللغة جعل الشئ في مرتبة وترتيب الكتاب باعتبار اجزائية ولما امكن تحقيق ذلك على وجوه مختلفة عين انسيها وقال على مقدمة فلا حاجة الى تضمين الترتيب للاشمال وهذا مثل قولك بنيت الدار على طبقتين وقالوا المراد بالمقدمة ما يتوقف الشروع في العلم عليه وهذا لا يصدق الاعلى تصور العلم بوجه ما والتصديق بفائدة ما مع انهم يعدون منها التصديق بموضوعية الموضوع بل الاشارة الى مسائله اجمالا وبيان واضحه درجة تسمية باسمه وشرفه ومرتبه بين العلوم بحسب غموم الموضوع وخصوصه فوسع بعضهم بان المراد الشروع بالبصيرة ليشمل تصور العلم برسمه لانه يوجب القدرة على تمييز مسأله عن غيرها والتصديق بفائدته المترتبة عليه المعتد بها لانه يورث الرغبة والنشاط والتصديق بموضوعية الموضوع لان تمايز العلوم بتمايز موضوعاتها (وفيه) بحث لعدم توقف الشروع بالبصيرة على شئ منها لجواز ان يحصل بغيره فالمناسب ان يقال المراد الشروع بالبصيرة الكاملة وخيئذ يصدق على كل واحد منها وعلى المجموع (وقال) العلامة التفاضل ان يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليهم مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من الكلام قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بهافيه سواء لوقف عليها ام لا وقال المحقق الشريف هذا اصطلاح جديد وثلت مقالات الظاهر لثالث كافي بعض النسخ والاوجب

اسقاطها في قوله بعيد هذا واما المقالات فثلث اوجعلها صفة للمقالات
وعلى التقديرين يجب ان يقال والمقالة الثانية بالعطف وخاصة لان ما يليق
ذكره في كتب هذا الفن اما خارج عنه اوجزله والخارج اما ان يتوقف
عليه الشروع في المقدمة فيه اولا بل كان ذكره مجرد مناسبتة بنيه وبين
بعض مسائل الفن والبحث الثاني من الخاتمة وهو مناسب للبحث الاول
منها فانه في مواد الاقيسة وذلك في اجزاء العلوم واما الجزء فاما ان يكون
بحثا عن المعلومات التصورية الكاسبة في الجملة والمقالة الاولى فيها
او عن المعلومات التصديقة الكاسبة في الجملة (وح اما) ان يكون البحث
عما يتوقف عليه الكسب والمقالة الثانية فيه او عن الكاسب بالفعل
وحينئذ فالبحث (اما) عن صورته والمقالة الثالثة فيها او عن مادته
اي بيان ان مادة كل قياس اي شيء هو (والبحث الاول من الخاتمة فيها
والمالم يجعل البحث عن المعلومات التصورية الكاسبة قسمين كما في
المعلومات التصديقية لقلة المباحث هناك (ووجه) الترتيب ظاهر الا في
تقديم مباحث التصورات على مباحث الصديقات وسيدكره المص
(وفي) تقديم مباحث الصورة على مباحث المادة وذلك لان الصورة
اشرف من المادة اذ بها كمال الشيء الحاصل منها (فان) قلت المادة
مقدمة بحسب الذات قلت او قدمت مباحث المادة لزم الفصل بينها
وبين اجزاء العلوم او ذكر اجزاء العلوم في اثناء مسائل الفن (معتصما)
اي متمسكا (بجعل التوفيق) هو جعل التدبير موافقا للتقدير (من
واهب العقل) اي الادراك او مراتب النفس واما حملها على نفس
النفس فبعيد (ومتو كلا) اي معتمدا على (وجوده المفيض للخير والعدل)
هو التوسط بين الافراط والتفريط (انه خير موفق ومعين اما المقدمة
ففيها بحثان) البحث (الاول في ماهية المنطق وبيان الحاجة) اي انا
في اي شيء نحتاج (اليه) وحاصله التصديق بفأدته والمراد بالمقدمة
هو الالفاظ الدالة على ما يتوقف الشروع عليه مجازا (او مقدمة)
الكتاب على ما ذكره العلامة الفتازاني وتوجيه الظرفيت ان الالفاظ
مسوقة لبيان المعاني وقد يحصل بغير الالفاظ كالاشارة والكتابه فكان

البيان محيط بالالفاظ وقدم المهية في العنوان لان الاهتمام بشانها اكثر
واخرها في البيان لان بيان الحاجة ينساق الى معرفتها بدون العكس
ولم يذكر لفظ البيان مع المهية اذ بيانها فرع بيان الحاجة وليس بها
بيان متاصل واوردهما في بحث واحد للاسباق المذكور مع علاقة اخرى
بينهما وهي ان اصل الشروع في العلم يتوقف على التصور بوجه ما
والتصديق بقائده ما (العلم) الانساني الحصول فانه الكاسب والمكتسب
(اما تصور فقط) اي بلا حكم (وهو) اي التصور المذكور في ضمن
تصور فقط ولا يحسن ان يجعل راجعا الى العلم اذ لا وجه لتوسيط
تعريفه بين قسميه وقد يقال مذهب المص على ما صرح به في غير هذا
الكتاب ان التصور فقط هو الادراك من حيث هو ادراك من غير اعتبار
شيء آخر معه من حكم او غيره وهو يرادف العلم فيكون الضمير عائدا
الى تصور فقط ولا يخفى ما فيه من تقسيم الشيء الى نفسه حصول صورة
الشيء بل الصورة الصورة الحاصلة منه سواء طابقته اولا وقبل صورة
الشيء ما يؤخذ منه عند خذف الشخصيات واقول هذا مشكل في صورة
الكتاب وايض الجزئيات المجردة يرسم في العقل بلا خذف مشخص
ولو كان مذهب المص ان الجزئيات الجسمانية ايض يرسم فيه وهو اللفظ
من كلامه بعيد هذا فيصير دائرة المناقشة اوسع (في العقل) هذا اما
يصح على مذهب من قال ان الجزئيات الجسمانية مرسمة في العقل
واما من ذهب الى انها مرسمة في الالة فيجب ان يقول عند العقل والمراد به
ههنا هو النفس وقد مر تفسيرها ولا بأس لخروج علم الباري تعالى
وعلمنا الحضورى هو الذى بحضور الاشياء انفسها عند العالم كعلمنا
بذواتنا والامور القائمة بنا لما مر من تخصيص المقسم هو العلم الكاسب
والمكتسب كما يفهم من كلام بعضهم اذ يتوجه عليه ان التعريف ح
غير مانع لصدقه على ادراك الجزئيات مع انهم صرحوا بان الجزئيات غير
كاسبة ولا مكتسبة اللهم الا ان يقال الجزئى ايض كاسب في الجملة بان
يقع موضوعا نحو زيد انسان وكل انسان حيوان فزيد حيوان
لصغرى الشكل الاول (واما تصور معه حكم) يفهم من كلامه
ترادف العلم والتصور لان تعريف العلم بما جعله تعريف التصور

مشهور وايض التقسيم ضم القيود المتخالفة الى مورد القسمة بالضم
كل قيد اليه قسم فالظ ان الامر المعين في القسمين هو مورد القسمة (وهو)
اي الحكم (استناد امر الى آخر قيل) اي ضمه اليه وهذا مبني على ان
الحكم فعل عند المض فيكون قوله (ايجابا او سلبا) للاحتراز عن الضم
في المركب التقيدي والانشائي واطراف الشرطية (ويقال للمجموع
المركب من التصور والحكم الذي معه (تصديق) اتفق المتأخرون على
انك اذا قلت (اب) او ليس (ب) فهناك اربعة امور تصور المحكوم عليه
والمحكوم به ثم النسبة الحكمية ثم الحكم والمفهوم من كلامهم ان النسبة
الحكمية نسبة تقييدية هي ثبوت شيء او نفي او عندة او ثبوت منافاته اياه
ولذلك يسمى بالنسبة الثبوتية والايجابية والحكم الايجابى ادراك ان
النسبة واقعة والحكم السلبى ادراك انها ليست بواقعة واستدلوا على
تغاير الاخيرين بان التشكك متردد بين وقوع النسبة الحكمية ولا وقوعها
فقد حصل له ادراك النسبة قطعا ولم يحصل له الحكم وقيل كذلك من
ظن وقوع النسبة وتوهم عدم وقوعها فانه قد حصل له ادراك النسبة
الحكمية وتجويز جانب السلب تجويز امر جوا ولم يحصل له الحكم السلبى
فادراك النسبة مغاير للحكم السلبى واذا ظن عدم وقوعها وتوهم وقوعها فقد
حصل له ادراك النسبة الحكمية وتجويز جانب الايجاب تجويز امر جوا
ولم يحصل له الحكم الايجابى فادراك النسبة الحكمية مغاير للحكم الايجابى
ايض وفيه بحث لانه لا يدل على وجود النسبة بدون مطلق الحكم وظاهر ان
الكلام لا يتم الا به (وقال) بعض الافاضل ادراك النسبة الحكمية هو
ادراك النسبة التامة الخيرية الخيرية الثبوتية في القضية الموجبة والانتفاضية
في القضية السالبة باعتبار عروض اذعان النفس الناطقة لهما والحكم
هو هذا الادراك نفسه لكن بشرط عروض اذعان فهما متحدان
بالذات متغايران بالاعتبار والاعتبار الاول مقدم على الثانى بالذات
في جميع المواد لان صورة النسبة التامة الخيرية ما لم يحضر عند النفس
لم يكن لها اذعان وبالزمان في بعضها كالنظريات واما القدماء فلم
يتفقوا على اثبات النسبة الحكمية هناك فان (الشيخ) المقتول فسر

التصديق في التلويحات بالحكم (وقال) لا تصديق الا على تصورين
فصاعدا (وقال) ابو الحسن البيهقي في تاريخ الحكماء قد جرى بينى وبين
الحكيم محمد السرخسى كلام في انه يجب ان يتقدم على التصديق
تصوران او ثلث تصورات ويؤيد هذا ظاهر قولهم الجملة انما تحقق
باجزاء ثلثة محكوم عليه وبه ونسبة بهارتبط المحمول بالموضوع كما يجب
في القضايا واختلف في ان الحكم ادراك او فعل صادر عن النفس فذهب
الحكماء الى الاول والوجدان يشهد به وذهب بعض الناس الى الثانى
ومنشأ وهمهم انه قد يعبر عنه بلفظ الاستناد والايقاع والانتزاع
والايجاب والسلب ونقل عن الحكماء ان العلم وهو الادراك مطلقا اما
ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وهو التصديق واما ادراك غيره
وهو التصور واقول فيه بحث لان ادراك ان النسبة واقعة او ليست
بواقعة اما بطريق الاذعان او بغيره والتصديق هو الاول دون الثانى
وانما هو تصور (فالتناسب ان يقال ادراك الشيء اما اذعان ان النسبة
واقعة او ليست بواقعة وهو التصديق او غيره وهو التصور فالتصديق
عندهم عين الحكم وهو الحق لان الغرض من التقسيم ههنا ابراز قسمين
يمتاز كل منهما عن الآخر بطريق خاص مكتسب به والحكم ينفرد
بطريق خاص يوصل اليه وهو الحجية وما عداه ينفرد بطريق آخر
وهو القول الشارح (والامام) ايض قسم العلم الى التصور والتصديق
لكنه فسر التصديق بمجموع الامور الاربعة والتصور بما عداه وفيه
بحث اذ النقل المشهور عنه ان الحكم فعل فكيف يكون المجموع المركب
منه ومن التصورات الثلاثة قسما من العلم وان سلمنا ان الحكم ادراكه عنده
فالتقسيم خال عن الفائدة المذكورة وايض مجموع ادراكات الاربعة
لا يندرج تحت العلم الواحد ولا شبهة في ان الوحدة معتبرة في المقسم والالم
ينحصر تقسيم ابدان مجموع القسمين قسم ثالث لمطلق المقسم اليهما واما
المص فلم يقسم العلم الى التصور والتصديق بل صرح في شرح المختص
بان الحكم فعل فيكون العلم عنده منحصرافيا سماه الحكماء تصورا ساذجا
وقسمه الى قسمين مالا حكم معه وما معه حكمه وسمى المجموع المركب

تصدقوا وهذا خلاف المشهور من ان التصديق قسم من العلم وقبل ايض
يلزم ان يكون مجموع الحكم وواحد من تصور المحكوم عليه اوبه والنسبة
الحكمية او اثنين منهم تصديقا واجيب بان المراد بالمقارنة في قوله تصور
معه حكم هو المقارنة بطريق العروض واورد عليه انه كما يصدق
على المركب من التصورات الثلاثة والحكم يصدق ايض على المركب
من تصور النسبة والحكم مع ان الحكم عارض للنفس لا الادراكات
الثلاثة ولا للنسبة وان اريد بعروضه لها تعلقه بها تعلق العلم بالعلوم
فهو يتعلق بالوقوع واللاوقوع وقد يجاب عن الثاني بان الكلام على
التشبيه فان تحقق الحكم لا يكون الا بعد تحقق الادراكات الثلاثة كما ان
تحقق العارض لا يكون الا بعد تحقق المعارض فحاصل الكلام ان الادراكات
ان يكون حصول الحكم بعد حصوله اي لا يتوقف حصول الحكم بعد حصوله
على غيره من الادراكات وهو التصديق والا فهو التصور ولا يخفى ما فيه
من التكلف البارد على انه انما يصح اذا كان الحكم ادراكا بديهيا (واما)
اذا كان فعلا فيحتاج الى تصور الحكم واما اذا كان نظريا فيحتاج الى
تصور وسط وادراك نسبته الى احد الطرفين ونسبة الطرف الاخر اليه
وقبل يمكن حل كلام المص على مذهب الامام بان يقول المراد بالمعية
المعية الدائمة ويمنع دلالة المعية على الخروج فلا يصدق التعريف
الاعلى التصورات الثلاثة والحكم واقول (فيه بحث اما اولا فلصدقه
على الصور السهت السالفة نعم في المطالع ان التصديق ادراك مع الحكم
فقال الشارح اي ادراك يحصل مع الحكم لينطبق على مذهب الامام
وخصص بعضهم المعية بالدوام لئلا يرد ان ادراك احد الطرفين والنسبة
قد يحصل مع الحكم دفعة واما (ثانيا) فلانه لا يتحسن على هذا التوجيه
قوله ويقال للمجموع بل يليق ان يقول له وقد يقال لاحاجة الى هذا
التقسيم بل يكفي ان يقال العلم منقسم الى ضروري ونظري الى اخر المقدمات
ويجاب بان المقصود بيان الاحتياج الى المنطق بقسميه اعني مباحث الموصل
الى التصور والموصل الى التصديق فلو لم يقسم العلم الى التصور والتصديق
ولم يبين ان في كل منهما ضروريا ونظريا يمكن اكتسابه من الضروري

لجاز ان يكون التصورات باسرها ضرورية فلا حاجة اذن الى مباحث الموصل
الى التصور واقول فيه بحث لان المص لم يقسم العلم الى التصور والتصديق
واعلم ان في التصديق شبهة مشهورة وهي انه ان كان حكما ولاشبهة
في انه مشروط بالتصورات الساذجة وعدم الحكم معتبرا فيها فيلزم اشتراط
الشيء بنقيضه وان كان مركبا من الامور الاربعة يلزم تركب
الشيء من النقيضين ويجاب بان اللازم هو اشتراط الشيء
بالموصوف بنقيضه وتركب الشيء من امر ومن الوصوف
بنقيض ذلك الامر ولا استحالة فيهما فان الموصوف اذا كان جزء شيء
او شرطه لا يلزم ان يكون صفته ايضا جزءه او شرطه وقيل عليه هذه
الصفة لازمة لذات التصور الساذج فكما وجد التصور الساذج وجد
هذا الوصف معه فيلزم اجتماع النقيضين على مذهب الامام والجواب
ما ذكره المحقق في حواشي شرح المطالع وهو ان اتحاد الموضوع شرط
التناقض وهو منتف ههنا لان الذي اعتبر فيه الحكم هو الكل والذي
اعتبر فيه عدمه هو الجزء لا يلزم من اتصاف الجزء بصفة اعتبارها
في الكل (وليس الكل) اي كل واحد واقول لا يصح حله على المجموع
لانه لو كان المجموع نظريا لا يلزم الدور او التسلسل لجواز ان يكون نظريا
بنظرية بعض اجزائه (من كل واحد منهما) اي التصور والتصديق
(يديهيا) اراد به ههنا الضروري وهو الذي لم يتوقف حصوله على
نظر اي فكر كتصور الحرارة والتصديق بانها ضد البرودة وقد يطلق
مرادفا للاولى وهو القضية التي يكفي تصور طرفيها في الجزم بنسبة
بينهما وصرح به بعضهم بانه اخص من الضروري وفيه بحث
اذا الضروري علم والاولى معلوم (والا لما جهلنا شيئا) جهلا محوجا
الى نظر فان الجهل الكامل الذي يحمل عليه اللفظ عند اطلاقه
(ولا نظريا) هو الذي يتوقف حصوله على نظر كتصور النفس الناطقة
والتصديق بانها مجردة وقيل ههنا اشكال لان تصور النسبة الحكمية
قد يكون مع بدايته موقوفا على نظر بواسطة نظرية المحكوم عليه
اوبه وايضا الحكم قد يكون بديهيا وتصور المحكوم عليه اوبه نظريا

فيبطل تعريف البديهي جمعا وتعريف النظري منعا اما في التصور والتصديق على رأى الحكماء فظاهرا واما في التصديق على رأى القائلين بتركبه فلان بداهة التصديق عندهم بداهة حكمه والجواب ان المراد التوقف وعدم التوقف في حد ذاته فارتفع الاشكال في التصور والتصديق على مذهب الحكماء واما على مذهب القائلين بتركبه فلانم ان بداهة التصديق عندهم بداهة حكمه بل التصديق انما يكون بديهيا اذا كان كل واحد من اجزائه بديهيا كما صرح به شارح المطالع ولذا يستدلون في الكتب الكلامية بداهة التصديقات على بداهة التصورات وقد توهم خلاف ذلك بناء على ما قاله المص في شرح المختص وهو ان التصديق البديهي لا يجب ان يكون تصور طرفيه بديهيا كما ذهب اليه الامام واقول يمكن ان يجعل كامنعلق بالمتنى لا المتنى فيكون كلامه عين ما ذكرناه ومن التزم من المنأخرين ان بداهة التصديق بداهة حكمه فسر التصديق النظري بما يتوقف حكمه على نظر (والا) لا تمتنع الكسب لانا اذا اردنا كسب نظري على ذلك التقدير (لدار) اى توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة او بمراتب ولا حاجة الى قيد من جهة واحدة كما توهمه بعضهم لان تغاير الاعتبارين يرفع الوحدة والمراد بالمرتبة الدرجة وقيل المراد الواسطة فيكون قوله بمرتبة متعلقا بالتوقف المستفاد من قوله توقف الشيء على ما يتوقف عليه وهو توقف الشيء على نفسه (او تسلسل) اى ترتب امور غير متناهية فيلزم على الاول تقدم الشيء على نفسه بمرتين ان كان الدور بمرتبة واحدة وثلاث مراتب ان كان بمرتين وهكذا وعلى الثاني العلم بما لانهاية له مفصلا ولا يمكن ذلك الا في الزمان الغير المتناهي وقد برهن ارسطو على ان النفس حادثة ويمكن اتمام المرام بما لا حاجة الى ابطال الدور والتسلسل بان يقال النظري لا يعلم بنفسه وهو ظاهر ولا يعلم منه غيره لان مرتبة كونه وسيلة للعلم بغيره بعد مرتبة العلم به فلو انحصر العلم في الكسبي لزم ان لا يعلم شيء اصلا اذ لا معلوم بذاته ولا بغيره وهذا مأخوذ مما قيل انا لا نحتاج لاثبات الواجب نع الى ابطالهما لان الممكن لا يستقل بنفسه في وجوده وهو ظاهر ولا في ايجاده لغيره لان مرتبة اليجاد بعد مرتبة الوجود

فلو انحصر الموجود في الممكن لزم ان لا يوجد شيء اصلا اذ لا موجود بذاته ولا بغيره وقد يدعى انه لا حاجة الى اثبات ان النفس حادثة فقيل لان اللازم هو العلم المذكور في زمان محصور بين قصد الناظر وحصول المطلوب وفيه نظر اذ لا يلزم في هذا الزمان المتناهي الا ملاحظة المبادئ القريبة وقد تبين بهذا فساد ما قيل لاثبات تلك الدعوى من ان اللازم هو العلم المذكور دفعة عند حصول المطوقيل لانه يلزم العلم بما لانهاية له اجمالا وفيه نظر لان هذا على تقدير تسليمه غير ممتنع وقيل لان العلم المذكور موقوف على الفكر الموقوف على الدماغ وهو حادث وههنا بحث لجواز ان يحصل ذلك العلم في ابدان متعاقبة فيحتاج ح الى بطلان التسامح واعلم انه لم يعم برهان على امتناع اكتساب التصور من التصديق وبالعكس غاية ما في الباب انا لا نعلم طريق اكتساب احدهما عن الآخر وعلى هذا يجوز ان يكون جميع التصديقات كسبية وينتهي سلسلة اكتسابها الى تصور ضروري لكن لا اشكال في التصورات لا متناع ان يكون جميعها نظرية وينتهي سلسلة اكتسابها الى تصديق بديهي لانه يتوقف على تصور هو نظري على ذلك التقدير فيحتاج الى علم آخر تصوري او تصديقي وايا ما كان يلزم الدور او التسلسل واقول يمكن تقرير الدليل على وجه لا يتوجه عليه ذلك بان يقال لو كان جميع التصديقات نظرية لما تحقق منا الكسب لانا لا نكتسب التصديق من التصور واكتسابه من التصديق يستلزم الدور والتس (فان) قلت هذه المقدمات نظرية على تقدير نظرية جميع التصديقات واطرافها نظرية على تقدير جميع التصورات فكيف يستدل بها قلت هي امور معلومة لنا بلا شبهة فيصح الاستدلال بها قطعاً واما انها نظرية على ذلك التقدير فلا يضرنا بل يؤيدنا والاولى ان يقال ليس الكل من كل منها نظر بل ان تصور الحرارة والتصديق بانها ضد البرودة حاصلان بلا نظر بل (البعض) (من كل منهما) بديهي (والبعض) الاخر (نظري) حاصل الكلام ان جميع التصورات ليس ضروريا وليس نظريا فيكون بعضها ضروريا وبعضها نظريا وكذا التصديقات فلا يتوجه ان الاقسام تسعة حاصلة من ضرب اقسام التصورات في اقسام

التصديقات ولما كانت التصورات والتصديقات امور موجودة لم يجه
ان يقال جاز ان لا يكون شئ من التصورات بديها ولا نظري فان النظرى
بمعنى اللابديهي وجاز ان لا يكون شئ منها بديها ولا بديها كزيد
المعدوم فانه ليس كاتبا ولا لا كاتبا (يحصل) ذلك البعض النظرى
بالفكر هذا ظاهر في التصديقات لان من علم الملازمة ووجود الملزوم
مع علم وجود اللازم قطعا بخلاف التصورات وقيل كيف وقد ذهب
الامام الى ان التصورات كلها بديهية لا يجرى فيها اكتساب والمناسب
استقاط قوله بديهية اذ مذهب الامام ان بعض التصورات بديهي
وبعضها نظري ممتنع الاكتساب (وهو ترتيب امور) اى امرين
او اكثر وكذا كل جمع استعملوه في التعريفات كالاشياء في قولهم
الترتيب في العرف جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها الواحد
ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالنقد والتاء خرقيل اى يكون
بحيث يصح ان يقال هذا مقدم على ذلك وذلك متاخر عنه واختاربه
عن مثل تركيب الادوية والنظ من كلام بعضهم ان المعتبر في الترتيب
هو النسبة بين الاجزاء بالتقدم والتاخر في نفس الامر وان لم تقدر على
تعيين المقدم والمؤخر والقيس الاخير غير معتبر في التسليف والترتيب
واختلفوا في ان التعريف بالمفرد هل يصح ام لا والواجب على من ذهب
الى الاول ومنهم المص ان يقول تحصيل امرا وترتيب امور (معلومة)
اى مدركة تصورية او تصديقية يقينية او ظنية او مجهولة جهلا مر كبا
وهذا اولى من قول بعضهم ترتيب علوم لان المرتب قصد احوال المعلومات
وانما يترتب صورها تبعالها وقيل العلم لفظ مشترك بين مطلق الادراك
واليقين والاحتراز عن المشترك واجب في التعريف واجيب بان هذا على
تقدير عدم قرينة معنية للمراد ولنا قرينة اذ لم يفسر العلم في هذا
الكتاب الا بالمعنى المراد ههنا وكأنه جعل تفسير مرادفه تفسيره
وقيل القرينة عدم اختصاص الفكر بالتصديق التام اى لوصول الذهن
(الى مجهول) بالوجه الذى يطلب بالكفر تحصيله وان وجب ان يكون
معلوما بوجه اخر حتى يمكن طلبه بالاحتياط وهذا التعريف شامل للنظر

الصحيح والفاقد واستحسنوه لكونه باعتبار العلة الاربع المادية وهى
جزء يكون معه الشئ بالقوة والصورية وهى جزء يكون معه الشئ
بالفعل والفاعلية وهى المؤثر والغائية وهى الغرض المضمن الشئ فالترتيب
اشارة الى الصورية والفاعلية بالاتزام اذ لا يتصور الترتيب بدون مرتب
وهيئة اجتماعية والامور الى المادية بالمطابقة والتاء دى الى مجهول
الى الغائية كذلك وفيه بحث لان العلة المادية والصورية جزآن
من العلول ولا شبهة في ان الامور المعلومة والهيئة الاجتماعية
ليسا جزين من الترتيب وقد صرح ابن كونه في شرح التلويحات
بان هذا باعث على ان يقال هما بمنزلة العلة المادية والصورية
واجاب بعضهم بان الشيخ نص في الشفاء على ان المادة قد تطلق ايضا
على ما يحل فيه شئ كالموضوع للعرض والصورة على هيئة يكون في قابل
واحد بالذات او بالتركيب كالعرض للموضوع فالامور المعلومة مادة
للماهية المخصوصة وهى صورة للامور المعلومة واقول فيه نظرا لانهم
لا يطلقون العلة المادية والعلة الصورية على المادة والصورة بهذين
المعنيين وايضا المستحسن تعريف الشئ باعتبار مادته وصورته لا تعريفه
باعتبار بامر ين هذا مادة ذلك وذلك صورة هذا وقال المحقق الشريف
القول بان الامور المعلومة مادة النظر وان الهيئة العارضة لتلك الامور
صورته على سبيل التشبيه لان النظر من الاعراض النفسانية والمادة
والصورة انما تكونان للاجسام واقول فيه بحث لانه صرح في حواشى
شرح التجريد بان ليس المراد بالعلة المادية والصورية ما يختص بالجواهر
من المادية والصورة الجوهريتين بل ما يعهما وغيرهما من اجزاء
الاعراض التى يوجد بهما الاعراض اما بالفعل او بالقوة (وذلك الترتيب)
اى الفكر (ليس بصواب دائما) قيد للثنى لالثنى (لمناقضة بعض العقلاء
بعضا في مقتضى افكارهم) فقال المتكلم العالم حادث وقال الحكيم
هو قدیم (بل الانسان الواحد يناقض نفسه في وقتين) اى يتفكر في وقت
ويعتقد حكما ثم يتفكر في وقت آخر ويعتقد حكما آخر مناقضا للحكم الاول
فالوقتان انما هما للايقاع والانتزاع والمعتبر في التناقض هو اتحاد زمان

الوقوع واللاوقوع وانت تعلم ان هذا بيان وقوع الخطاء في الافكار الكاسبة للتصديقات ولا ينم الكلام الا ببيان وقوعه في الافكار الكاسبة للتصديقات ايض (فست الحاجة) اي حاجة الذين يستفيدون العلم بالنظر كامر (الى قانون) اي علم مسأله قوانين والقانون في اللغة السريانية المسطر وفي العرف قضية كلية باعتبار انها تشمل بالقوة اقربية الى الفعل على احكام جزئيات موضوعها ويعرف تلك الاحكام منها ويسمى تلك الاحكام فروعا واستخراجها منها تفريعا وههنا اشكال وهو ان لنا قضايا كلية احكام جزئيات موضوعها بديهية نحو كل شكل اول منجم فان كانت تلك القضايا قوانين فلا يحسن القيد الاخير وان لم يكن قوانين فلا يكون كل مسألة من المنطق قانونا والظن من عباراتهم خلافة (مفيد لمعرفة طرق اكتساب النظريات) التصورية والتصدقية (من الضروريات) ابتداء او بواسطة والمراد الطرق الجزئية بقرينة المعرفة فانها مستعملة في الجزئيات (والاحاطة) عطف على معرفة (بالصحيح والفاسد من الفكر الواقع فيها) اي تلك الطرق الجزئية وههنا بحث اذ لم يثبت بما ذكره الاحتياج الى القوانين المتعلقة بالمواد واعله نظر الى ما ذكره بعضهم من ان الغلط من جهة المادة ينتهي بالآخرة الى الغلط من جهة الصورة لان المبادئ الاولى بديهية فلا يقع الغلط فيها فلو كانت صحيحة الصورة كانت المبادئ الثواني ايضا صحيحة وهكذا الى المطالب ورد بان كون المبادئ الاولى ضرورية يتنافى وقوع الغلط في التصديق بها واذا راكها على وجه المطابقة ولا يتنافى وقوعه باعتبار عدم مناسبتها للمطلوب فلا يلزم ان ينتهي الغلط من جهة المادة الى الغلط من جهة الصورة والمناسب ان يقال المطالب النظرية متكررة جدا ولا يمكن ان يكتسب اي مطلوب كان من اي ضروري كان فانه اولي البطلان بل لا بد ان يكون مطلوب نظري ضروريات لها مناسبة مخصوصة الى ذلك المطلوب بها يتوصل منها اليه كالجنس والفصل للنوع وكالمقدمات اليقينية للمطالب البرهانية ولا يمكن ايض ان يكتسب من تلك الضروريات باى طريق يراد بل لا بد ههناك من طرق معينة ولا بد لتلك الطرق من شرائط مخصوصة ولما لم يكن العلم بهذه الامور ضروريا بالنسبة الى كل

(مطلوب)

مطلوب مطلوب وان كان ضروريا بالقياس الى بعض المطالب كالهندسيات وتعذرت معرفة تفصيل احوال الافكار الجزئية فست الحاجة الى قانون مفيد لمعرفة المواد وطرق الاكتساب وشرائطها وقال المحقق الشريف اذا وقع خطأ اما في المبادئ او في الطرق لم يصب المط و قيل عليه اذا وقع خطأ في المبادئ قد يصاب المط في بعض الصور نحو زيد فرس وكل فرس حيوان وهذا مذكور في حواشي شرح التجريد وقال هناك قد يتكلف في دفعه بان النتيجة زيد حيوان فرسي واقول لاشبهة في ان المنطقي لا يبحث عن المبادئ التصديقية باعتبار صدقها بل باعتبار مناسبتها مع المط الا ترى انهم يعترفون في مباحث الصناعات الخمس بانها قد يكون كاذبة فلا يبعد ان يقال المراد بالخطاء في المبادئ التصديقية ان لا يكون مناسبة للمطلوب سواء كانت صادقة او كاذبة (وذلك القانون هو المنطق) وانما يسمى به لان المنطق يطلق على ادراك المعقولات والتكلم وهذا الفن يعطى اصابة في الاول واقتدارا على الثاني فكانه محلها (ورسموه بانه آلة) المناسب ان يقال بالة وهي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول اثره اليه والقيد الاخير لا توضيح واما العلة المتوسطة فخارجة بقولنا منفعله فانها ليست واسطة بين الفاعل ومنفعله ذلك الفاعل وما قيل من انها خارجة بالقيد الاخير فبني على انه فسر فاعل الشيء بماله دخل في وجوده بطريق التأثير اعم من ان يكون مؤثرا فيه او مؤثرا في المؤثر فيه وانما كان المنطق آلة لانها واسطة بين الذهن والمبادئ التصورية والتصديقية في وصول اثره وهو الترتيب المفيد اليها (قانونية) اي منسوبة الى القانون باعتبار ان مسائلها قوانين (تعصم مراعاتها) اسند الفعل الى الشرط مجاز الاشعار بشدة الاحتياج اليه (الذهن عن الخطاء في الفكر) قيل انما كان هذا التعريف رسما لان كونه آلة عارض له فان ذاتي الشيء يكون له في نفسه والالية للمنطق بالقياس الى غيره من العلوم ولانه تعريف باعتبار الغاية وغاية الشيء خارجة عنه وقد يقال اسماء العلوم المدونة كالنحو والمنطق وغيرهما تطلق تارة على المعلومات المخصوصة ٢ واخرى على العلم بها لتحقيق كل

٢ فيقال مثلا فلان
تعلم النحو اي تلك
المعلومات
تسحق سيدر

علم على الاول مسايله وعلى الثاني التصديقات بمسائله لانه قد لو خط
تلك المسائل او التصديقات بها اجالا ووضع اسم العلم بازائها وما اشتهر
بينهم من اجزاء العلوم ثلثة الموضوع والمبادئ والمسائل فتسامح واعلمهم
ارادوا التنبيه على شدة الاحتياج الى الاولين فليس للعلم حقيقة غير
تلك المسائل او التصديقات بها فعرفته بحسب حده وحقيقته لا يحصل
الابتصور تلك المسائل او تصور التصديقات بها اذ لا معنى لتصور الشئ
بحده التام الانصوره بجميع اجزائه سواء كانت محمولة او لا كما صرح به
الشيخ في الحكمة المشرقية والتصور امر يجوز تعلقه بكل شئ ولما كان
تصور تلك المسائل وتصور التصديقات بها امر امتعذر الم يكن
تصور العلم بحده مقدمة الشروع فيه واقول ههنا بحث لاننا انما
حقيقة العلم ما وضع اسم العلم بازائه ولو سلم فلان ان اسماء العلوم موضوعة
للمسائل او التصديقات المحوطة اجالا لم لا يجوز ان يكون وضعها
لامر اجالي صادق على المسائل او التصديقات فيكون حقيقته ذلك
الامر الاجالي بل كان المحققين منهم يقولون ان الفاظ النوع واخواته
موضوعة لتعريفاتها الآتية وهي حدود اسمية لما هيئاتها ومفهوم
المقول على كثيرين لا يمنع ذلك كما يجيئ التفصي عنه يمكن ان يقال
لفظ المنطق موضوع بازاء التعريف المذكور وهو حد اسمي له ومفهوم
الآله والعاصم عن الخطاء في الفكر لا يمنع عنه بمثل ما يذكر هناك
وغاية توجيه الكلام في هذا المقام ما يفهم من قول المحقق الشريف
في حاشية شرح المواقف وهو ان للعلم حقيقة هي المسائل او التصديقات
بها ومفهوما اجاليا وضع اسم العلم بازائه وحده بحسب الحقيقة هو
تصور المسائل او التصديقات وحده بحسب الاسم هو تفصيل ذلك
المفهوم الذي هو حد بحسب الاسم رسم بحسب الحقيقة واعلم ان قوله
في عنوان هذا البحث الاول في ماهية المنطق لابلان في الظاير ادرسم
المنطق ههنا لما مر من ان ماهية الشئ ما به هو هو ولا يحصل ذلك
الا بالحد التام واذ اول بعضهم بيان ماهيته بتفسيره بما يعبر جميع مقاصده
على وجه تميزه عن ماعداه وقول لا حاجة الى هذا التاويل اذ يمكن

ان يقال المراد بالماهية المهيبة بحسب الاسم وبالرسم الرسم بحسب الحقيقة
وكانه جعل المهيبة عنوانا ثم قال ورسموه للاشعار بان مفهوم الآله
المذكورة حد بحسب الاسم رسم بحسب الحقيقة ولما كانت مظنة ان
يعارض اي يستدل على منافي ما دعه بان يقال ليس المنطق بديهي
والا لاستغنى عن تعلمه فهو نظري فلا يحتاج اليه في اكتساب شئ
من النظريات اذ لو توقف كسب شئ منها على مسألة من مسائل
المنطق وتلك المسئلة نظرية على ذلك التقدير فيحتاج الى قانون يفيد
معرفة طريق كسبها وذلك القانون ايض نظري لان المنطق مجموع
قوانين الاكتساب فيلزم الدور والتس فاجاب بان (ليس كله)
اي كل واحد من مسائله لا مجموعها على ما سبق (بديهي والا لاستغنى
عن تعلمه ولا نظريا والا لدار او تسلسل بل بعضه بديهي) نحو الشكل
الاول منتج (وبعضه نظري يستفاد البعض النظري) منه (اي من
البعض البديهي بطريق بديهي حتى لا يلزم الدور والتس والباعث على
تدوين البديهي هذه الاستفادة وتفويره وقدير المعارضة بان المنطق
بديهي اذ لو كان كسبيا يلزم الدور والتس وبان المنطق ليس بديهي
وليس كسبيا وانت تعلم انهما لا يدلان على نفي الحاجة اليه بل الاول
يدل على نفي الحاجة الى تعلمه والثاني على نفي نفسه وقيل هذا
الكلام لبيان ان المنطق ليس مما يستغنى عن تدوينه ولا مما يمنع تحصيله
وتدوينه وقد ثبت الاحتياج اليه فيجب تدوينه وهذا هو المناسب
لعبارة المص لكن المعهود في كتب الفن اراد المعارضة في هذا الموضوع
(البحث الثاني في موضوع المنطق) اي التصديق بان موضوع المنطق اي شئ
هو واما البحث عن وجه تقديم القول الشارح على الحجة فبالعرض ولما كان
هذا التصديق موقوفا على تصور مفهوم الموضوع لانه عنوان موضوع
القضية (موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه) الذاتية والعارض
والعرض هو المحمول على الشئ الخارج عنه والذاتية هي (التي
تلتحقه لما هو هو اول الضميرين راجع الى ما الثاني والاخر الى الاول) اي
لذاته (تفسير لقوله لما هو هو وهذه العوارض المسماة بالعوارض

الاولية لا يكون بينها وبين الموضوع واسطة في الثبوت بحسب
نفس الامر واما العلم بثبوتها فربما يحتاج الى برهان وذهب بعض
المحققين الى ان الاعتبار في العرض الاولى اللاحق بانثى لما هو هو
انتفاء الواسطة في العروض دون الواسطة في الثبوت التي هي اعم ولذا
فسروه بما ثبت لشيء ولا يثبت للآخر الا وقد ثبت له ومعناه انه عارض
لذلك الشيء حقيقة وليس عارضا لغيره كذلك يلو عرض لغيره كان
ذلك بتوسط عروضه للشيء لا على ان هناك عروضين بل هناك عروض
واحد منسوب الى الشيء اولا وبالذات والى الغير ثانيا وبالعرض
كالشيء للحيوان والانسان فانه عارض لهما عروضاً واحداً الا انه
للحيوان لذاته وللانسان بتوسطه وايضاً يشهد بذلك انهم صرخوا بان
السطح من الاعراض الاولى للجسم التعليمي مع ان ثبوته بواسطة انتمائه
وانقطاعه وكذلك الخط للسطح والنقطة للخط وصرخوا بان الالوان ثابتة
للسطوح اولا وبان ذات مع ان هذه الاعراض قد قاضت على مخالها
من المبتداء الفياض واقول هاتان قرينتان ايضاً على ان مرادهم
بالواسطة في الثبوت هو الواسطة في العروض فلاشكال (او جزئية
اولاً يساويه اي جزئية المساوي او الاعم او الخارج يساويه او نقول اي
جزئية الاعم او لما يساويه جزء او خارجاً فلا يخ الكلام عن تكلف وهما
معطوفان على قوله لما هو هو وجوز بعضهم عطفهما على لذاته فيكون
المجموع تفسير قوله لما هو هو ويساعده عبارة المطالع لكنه بعيد جداً
والحق ان الاعراض الذاتية مختصرة فيما يلحق الشيء لذاته او لما يساويه
جزاء او خارجاً سواء كانت المساواة بحسب الحمل او الوجود اذا المقص في
كل علم بيان احوال موضوعه اعني احواله التي لا توجد في غيره ولا يكون
وجودها فيه بتوسط نوع مندرج تحته فان ما يوجد في غيره ايضاً
لا يكون من احواله حقيقة بل من احوال ما هو اعم منه والذي يوجد فيه
فقط لكنه لا يستعد لعروضه مالم يصرنوعاً مخصوصاً من انواعه كان
من احوال ذلك النوع لامن احواله في الحقيقة فحق هذين الحالين ان
يبحث عنهما في علمين موضوعهما ذلك الاعم والاخص واما ما يلحق

الشيء لذاته ولما يساويه حملاً او وجوداً فهي الاعراض الغريبة
والباعث على تعميم المساوات انه يبحث في الطبيعي عن الالوان وعروضها
للجسم الطبيعي الذي هو موضوع العلم بتوسط السطح وهو مبين للجسم
بحسب الحمل ومساو له بحسب الوجود والمراد بالبحث عن الاعراض
الذاتية حملاً على موضوع العلم اوعلى انواعه او على اعراضه الذاتية
او على انواعها كما ينبغي في الخاتمة وقيل مامر من تفسير الغرض وبيان
ما اريد بالبحث عنه يقتضي ان لا يكون شرطية ولا حالية سالبة واجيب
بان الشرطية ياؤل الى الحلية والسالبة الى الموجبة المعدولة واقول بين
تفسيرهم للبحث عن الاعراض الذاتية وبين مامر من انه لا يبحث في العلم
بما يعرض للموضوع لامر اخص منه شيء من التناقي فتأمل واعلم ان العوارض
ثلاثة اقسام ما للوجود الخارجي بخصوصه مدخل فيه كالسواد وما للوجود
الذهني مدخل فيه كالكلية وما ليس لاحد الوجودين بخصوصه مدخل
فيه بل ايما وجدت الماهية كانت متصفة به كالزوجية ويسمى الثاني
المعقولات الثانية لانها في المرتبة الثانية من التعقل اي لا يمكن ان يعقل الا بعد
تعقل مفهوم يعتبر عروضها له (و) قال المتقدمون (موضوع المنطق)
المعقولات الثانية وقال المتأخرون (هو المعلومات التصورية
والتصديقية) لا مطلقاً اذا المنطق لا يبحث عن كون المعلومات
موجودة في الذهن او لا الى غير ذلك بل مقيدة بصحة الاتصال لا بالاتصال
فانه محوثة عنه في هذا العلم ويجب ايضاً ان يؤخذ المعلومات
على وجوه كلية كما ينبغي عنه اعتبار القانون في تعريف المنطق لانه لا يبحث
عن احوال الخصوصية (لان المنطق يبحث عنها من حيث انها توصل)
ايصالاً قريباً (الى تصور) وهي الحد والرسم (او تصديق) وهي القياس
والاستقراء والتمثيل (ومن حيث يتوقف اليها الموصل الى التصور) توقفاً
قريباً ليس (الا ككونها كلية وجزئية) لا وجه لذلك الجزئية ههنا
اذا الجزئي لا يتوقف عليه الموصل الى التصور والكلام فيه فلا ينفع ما يقال
من انه قد يتوقف عليه الموصل الى التصديق نحو العقل الاول مجرد
وكل مجرد ابدى (وذاتية وعرضية وجنساً وفصلاً) واما النوع فلا يتوقف

عليه الموصل الى التصور وكذا العرض العام عنده (ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفا قريبا) اي بلا واسطة (ككونها قضية وعكس قضية اي عكسها المستوي وعكس نقيضها) ونقيض قضية (اما توقفا بعيدا) اي بواسطة (ككونها موضوعات ومجولات ومقدمات وتوالي ولا شبهة في انها تصورات فايقال من ان التصديق لا يكتسب من التصور فذلك باعتبار الايصال القريب والبعيد دون الابدع وههنا بحث اذا تمام الكلام موقوف على اثبات ان هذه الاحوال اعراض ذاتية ودونه خراط القتاد (وقد جرت العادة) اي عادة المنطقيين (بان يستمى الموصل الى التصور قولاً) لانه مر كـب في الاغلب والقول يرادفه (شارحاً) لشرحه مهية الشيء (والموصل الى التصديق حجة) لان من تمسك به حج على الخصم اي غلب (ويجب) وجوباً استحسانياً (تقديم) مباحث الاول (اي الموصل الى التصور وهو تصور (على) مباحث (الثاني) اي الموصل الى التصديق وهو تصديق (وضعاً لتقديم) نوع (التصور على) نوع (التصديق طبعاً) فان التقديم الطبيعي هو تقدم عليه غير الفاعل المستقل بالتأثير اي المستجمع لشرائطه وارتفاع موانعه ولا شبهة في ان التصديق لا يحصل من التصور (لان كل تصديق لابد فيه من تصور المحكوم عليه بذاته) اي بكنه حقيقته (او بامر صادق عليه) نحو الواجب الوجود موجود (والمحكوم به كذلك) اي بكنه حقيقته او بامر صادق عليه (والحكم) قيل هو ايض قد يتصور بكنهه وقد يتصور بامر صادق عليه وعليك بالتأمل واراد بالحقم ههنا النسبة الحكمية وفي قوله (لامتناع الحكم من جهل احد هذه الامور) الايقاع والانتزاع والافا ما ان يريد بهما النسبة الحكمية او الايقاع والانتزاع او بالاول الايقاع وبالثاني النسبة والكل باطل اما الاول فلان الحكم ان كان معطوفاً على المحكوم عليه كان المعنى لابد في التصديق من تصور النسبة الحكمية لامتناع النسبة الحكمية في الواقع بدون تصور ها وفساده ظاهر وان كان معطوفاً على تصور المحكوم عليه كان المعنى لابد في التصديق من النسبة الحكمية

لامتناع النسبة الحكمية في الواقع بدون تصور ها وهذا اظهر فسادا واما الثاني فلان الحكم ان كان معطوفاً على المحكوم عليه فهو وان كان فعلاً عند المص وكل فعل اختياري مسبوق بتصوره لكن المفهوم من قوله كل تصديق لابد فيه من تصور الحكم انه جزء التصديق فيلزم ان يزيد اجزاء التصديق على اربعة وهو مصرح بخلافه وان كان معطوفاً على تصور المحكوم عليه لوجب ان يقال لامتناع الحكم ممن جهل احد هذين الامرين اي المحكوم عليه وبه ولو حل الامور على الامرين كما في تعريفات هذا الفن فلا يتم التقریب لان الدليل لا يثبت الاستدعاء التصديق تصور المحكوم عليه وبه والمدعى استدعاء بهما وللحكم وايض يكون ذكر الحكم لغواً لادخل له فيما هو المقص ههنا اي تقدم التصور على التصديق واما الثالث فلان المعنى ح لابد من الايقاع او لابد من تصور لامتناع النسبة الحكمية في الواقع بدون تصور ولا يخفى فسادا واقول الاحضران يقال لو اريد بالاول الايقاع والانتزاع فان عطف على المحكوم عليه لاد اجزاء التصديق على اربعة ولو عطف على التصور لغى ذكره لانه فعل عند المص فالمراد به النسبة وح لو اريد بالثاني النسبة لكان المعنى لامتناع النسبة الحكمية في الواقع بدون تصور ها فالمراد به الايقاع والانتزاع وقد يقال لانسلم ان المراد بقوله لابد فيه هو الجزئية بل يحتمل ان يراد لابد في تحققه ويؤيده ان الدليل لا يدل على كون الثلاثة المذكورة اجزاء للتصديق بل على كونها موقوفاً عليها والمدعى وهو تقدم التصور على التصديق يثبت بمجرد التوقف واعليك تقول التصديق عند المص هو مجموع التصورات الثلاثة والحكم فلا حاجة له الى قوله لامتناع الحكم ممن جهل احد هذه الامور نعم يحسن هذا على مذهب الحكماء بان يقال كل تصديق لابد له من تصور المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية لكون التصديق نفس الحكم وامتناع الحكم ممن جهل احد هذه الامور فاقول الذي ذكره المص ان التصديق مجموع التصور والحكم واما ان ذلك التصور هو تصور المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية فغير معلوم من كلامه ولا يبين ذلك الا بقوله

لامتناع الحكم من جهل احده هذه الامور (فان) قلت لا حاجة له الى هذا التبيين بل يكفي ان يقول لان التصديق بمجموع التصور والحكم اقول نعم لكنه بالغ في توضيح المرام وتفتح الكلام فكانه قال اذكل تصديق لا بد فيه من التصور وذلك التصور تصور المحكوم عليه او من هذا القبيل قوله بذاته او بامر صادق عليه (اما المقالات فثلاث المقالة الاولى في المفردات) قيل قد يطلق المفرد على ما يقابل الثني والمجموع اعني الواحد وما يقابل المضاف وما يقابل المركب وما يقابل الجملة والمراد ههنا هو الاخير ايندرج فيها التعريفات واقول فيه بحث اذ نظر المنطقي من حيث هو منطقي الى المعنى دون اللفظ فان الموصل هو المعنى فلا وجه لجعل ما هو صفة اللفظ عنوانا وقد يقال المراد المعاني المفردة واقول فيه ايضا بحث لان المعنى المفرد ما لا يستفاد جزء لفظه فلا يشمل اكثر التعريفات وهي المقصد الاقصى في هذه المقالة (وفيها اربعة فصول الفصل الاول في) مباحث (الالفاظ) لاشبهة في انها خارجة عن الفن لكن المنطقي محتاج اليها لانه اذا اراد ان يعلم غيره مجهولا تصوريا او تصديقا بالقول الشارح او الحجة لا بد له من الالفاظ وايض تحصيل المجهول لنفسه وان لم يتوقف عليها لا مكان تعقل المعاني مجردة عن الالفاظ لكنه بدون تخيلها عسير جدا كما يشهد به الوجدان بل نقول من اراد استفادة المنطق وافادته احتاج الى الالفاظ وكذا في سائر العلوم والدلالة كون الشيء بحيث يلزم من ادراكه ادراك شيء آخر وهي اما لفظية او غيرها والاولى اما وضعية والوضع جعل الشيء بآراء شيء آخر بحيث اذا فهم الاول فهم الثاني او طبيعية كدلالة اخ بفتح الهمزة والخاء المعجمة على الحزن فان طبيعة الالفاظ تقتضي التلفظ به عند عروض الحزن له وبهذا الاقتضاء صار اخ دالا على الحزن فيكون الدلالة منسوبة الى الطبيعة او عقلية كدلالة اللفظ على وجود الالفاظ والثانية اما وضعية كدلالة الخطا او عقلية كدلالة الار على التأثير وكل من هاتين القسمتين استقرأى ودلالة (اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة لتوافق اللفظ والمعنى لكونه موضوعا بازائه) كدلالة الانسان على الحيوان

اي الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة (الناطق) اي المدرك للكليات والجزئيات المجردة (و) دلالة اللفظ على المعنى (بتوسطه) اي بتوسط وضعه (لما) اي بمعنى (دخل) ذلك المعنى المدلول لللفظ (فيه تضمن) لانه دلالة على ما يتضمنه المعنى الموضوع له (كدلالته على الحيوان فقط وبتوسطه اي بتوسط وضعه لما خرج عنه التزام كدلالته على قابل) العلم وصناعة الكتابة فيه ان هذا المعنى لازم خارجي للانسان لا ذهني والمعتبر ههنا هو اللازم الذهني وما ذكره اصطلاح المشائين واما الاشراقيون فيسمون المطابقة بدلالة القصد والتضمن بدلالة الخبطة والالتزام بدلالة التطفل واقول انما يقل وعلى الخارج عنه الالتزام لانا لو فرضنا وضع لفظ الشمس مثلا للجرم المعين والضوء ومجموعهما اجتمعت الدلالات الثلاث بالنسبة الى الضوء فينتقض تعريف كل منها بالآخرين وعلى ما ذكره لا نقض لاختلاف الاعتبارات فدلالته عليه باعتباراته المعنى الموضوع له مطابقة وباعتباراته جزء المجموع وهو ايض موضوع له تضمن وباعتباراته لازم للجرم وهو ايض موضوع له التزام ويكفي في الدلالة المطابقة العلم بالوضع فان السامع اذا علم ان اللفظ المسموع موضوع لمعنى او معان متعددة فلا بد ان ينتقل ذهنه من سماع اللفظ الى ملا حظة ذلك المعنى او تلك المعاني باسرها فيكون دالا على كل واحد منها مطابقة وان لم يعلم ان مراد المتكلم ما اذا كان كون المعنى مراد المتكلم ليس معتبرا في دلالة اللفظ عليه كما توهمه بعضهم وكذا الدلالة التضمنية (وبشرط) عند المنطقيين (في الدلالة الالتزامية لزوم الذهني وهو كون الخارج عن المعنى الموضوع له بحالة يلزم من تصور المسمى اي الموضوع له (تصوره والا لامتنع فهمه من اللفظ) اي مجرد اللفظ فلا يتجه ان يقال قد يفهم من اللفظ معنى خارج عن معناه الموضوع له مع عدم لزوم الذهني بينهما كما يفهم السخاء من كثير الرماد لان ذلك المعنى مفهوم من اللفظ والقريشة معافان قلت فعلى هذا لا يكون دلالة كثير الرماد على السخاء وامثالها التزامية وظاهر انها ليست مطابقة ولا تضمنية فلا ينحصر الدلالات في الثلاث المذكورة قلت تعريف الدلالة ينشأ بانها منتفية ههنا نعم لو فسرت الدلالة بكون الشيء بحيث يفهم منه شيء

آخر في بعض الاوقات كما فعله ارباب العربية واصول الفقه لتحقق
الدلالة هناك والتزم انها التزامية هو تبعية دائرة اللزوم (ولا يشترط فيها)
اي الدلالة الالتزامية اللزوم الخارج جى وهو كونه اى الخارج عن المعنى
الموضوع له (بخالة يلزم من تحقق المسمى في الخارج) اى خارج الذهن
(تحققه فيه كدلالة لفظ العمى على البصر) لان العمى عدم البصر
عمان شأن شخصه او نوعه او جنسه القريب البصر ليشمل الاكف والعقب
(مع عدم الملازمة بل مع) تحقق المعاندة (بينهما في الخارج) قيل البصر
جزء مفهوم العمى فدلالته عليه تضمنية واجيب بان العمى هو العدم
المضاف الى البصر فالاضافة داخله فيه دون البصر وقال شارح المطالع
في التصديقات فرق بين جزء الشيء وبين جزء مفهومه فان البصر ليس
جزء من العمى والام يتحقق الابعاد تحققة بل هو جزء مفهومه حيث
لم يمكن تعقله الا مضافا اليه ولا يحد الابان يقرن البصر بالعدم فيكون احد
جزءى البيان والمطابقة (لا تستلزم التضمن) اى ليس كدال للفظ بالمطابقة
دل بالتضمن (كما في البسائط) اى المفهومات التى لا جزء لها فان الالفاظ
الموضوعة بازاها يدل عليها بالمطابقة ولا تضمن هناك ويفهم منه
ان الالتزام ايضا لا تستلزم التضمن فان المعنى البسيط اذا كان له لازم ذهني
فهناك التزام بلا تضمن (واما استلزامها الالتزام فغير متيقن) خلافا
لصاحب حكمة الاشراق (لان وجود لازم ذهني لكل ماهية يلزم من تصور
تصوره غير معلوم) فاحتمل ان يكون مفهوم لا يستلزم تصور تصور شيء
فيدل اللفظ عليه مطابقة ولا التزام (وما قيل) اى قال الامام (ان تصور
كل مهية يستلزم تصور شيء) واقوله (انها ليست غير ممنوعة) فان تصور
كثيرا من المعاني مع الغفلة عن سلب غيرها وادعى ذلك لاستلزام كل تصور
تصديقا فيلزم من تصور امر واحد تصور امور لانهاية لها نعم سلب
الغير لازم بين معنى ان تصور المزوم مع تصور اللازم كان في الجزم باللزوم
لكن المعبر ههنا هو اللازم البين بمعنى ان تصور المزوم يستلزم تصور
اللازم وقد يقال عدم استلزام المطابقة الالتزام متيقن اذ لا يجوز ان يكون
لكل معنى لازم ذهني واللازم من تصور معنى واحد تصور امور غير

متاهية دفعة ورد بجواز ان يكون بين معنيين تلازم ولاد ورفيه لان
التلازم لا يستلزم التوقف كما في المتضايقين ومنهم من ادعى ذلك وقال لا نالجزم
قطعا بجواز تعقل بعض المعاني مع الذهول عن جميع ماعداه (ومن هذا)
البيان (تبين عدم) يتقن (استلزام التضمن الالتزام) لجواز ان يكون ماهية
من كبة لا تستلزم تصورها تصور شيء وما ذكره المص في الجامع من ان
التضمن يستلزم الالتزام لان تصور ماهية المركبة يستلزم تصور انما مركبة
جزء ما فتتحقق الالتزام بالصورة ممنوع بل تصور الماهية لا يستلزم تصور
انما ماهية فضلا عن البسائط والتركب والا كانت المطابقة ايضا مستلزمة
للالتزام فان قلت التضمن فهم الجزء من حيث هو جزء ووصف الجزئية
معنى خارج لازم ويستلزم تصور الكلية ضرورة تضاييف الجزئية
والكلية فالتضمن بدون التزام محال قلت ليس معنى قولهم التضمن
فهم الجزء من حيث انه جزء ان التضمن عبارة عن فهم الجزء مع وصف
الجزئية بل معناه انه فهم الجزء بواسطة كونه جزءا اى سلب فهمه من اللفظ
كونه جزءا مفهوم اللفظ سواء لوحظ في تلك الحالة ووصف الجزئية او لا وقد
يدعى ايضا ان التضمن لا يستلزم الالتزام لجواز تعقل بعض المعاني المركبة مع
الغفلة عن جميع ماعداه (واما هما) اى التضمن والالتزام (فلا يوجدان
الاعم المطابقة لاستحالة وجود التابع من حيث هو تابع بدون المتبوع
اى لانها متابعان لها والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع
وههنا بحث اما اوله فلانه ان اراد يكونها متابعين تاء خرهما في الوجود
فالامر بالعكس في جميع الاجزاء لان فهم الجزء من اللفظ وهو التضمن سابق
على فهم الكل منه وهو المطابقة وفي بعض اللوازم فان فهم الملكات
سابق على فهم الاعداد وان اراد انها مقصود ان تبعا ضرورة ان المقص
الاصلي من وضع اللفظ معنى دلالة عليه واما دلالة على جزئية او لا فمقص
بالتبعية ورد عليه ان المقص بالتبع قد يوجد بدون المقص بالذات كما في قطع
المسافة للحج واما ثانيا فلان قولك من حيث هو كذا قد يراد به بيان الاطلاق نحو
الانسان من حيث هو انسان وقد يراد به التعليل نحو النار من حيث انها حار
تسخن الماء وقد يراد به التقييد نحو الانسان من حيث انه يصح ويحول عنه

الصحة موضوع الطب وهو ههنا ليس من قبيل الاول والا لكان متعلقا
بموضوع الكبرى اى التابع فيكون المعنى ان مفهوم التابع لا يوجد بدون
ذات المتبوع وهذا على تقدير صحته لا يصلح كبرى للشكل الاول لكونه
طبيعية ولا من قبيل الثانى والا فان كان متعلقا بموضوع الكبرى يلزم تعليل
الشيء بنفسه وان كان متعلقا بمحمولها اى لا يوجد لكان المعنى ان صفة
التبعية علة لعدم وجد ان التابع مطلقا بدون المتبوع فيلزم ان لا يوجد
التابع الا مع اصلا فتعين المعنى الثالث فان جعل متعلقا بموضوع الكبرى
لكان المعنى ان التابع ما خوذا مع صفة التبعية لا يوجد بدون المتبوع
وهذا معنى صحيح وفأدته الاحتراز عن التابع الا مع كالحجارة فانها تابعة
لنار ويوجد مع الشمس وح ليست تابعة للنار لكن لا يمكن اعتباره في محمول
الصغرى لان المراد به مفهوم التابع لذاته حتى يصح تقييده بمفهومه
كافى موضوع الكبرى فلا يتكرر الوسط فان قلت كيف يحكم بصحة هذا
هذا المعنى وقد جزم المحقق الشريف بفساده بناء على انه يلزم منه
تقييد اشئ بنفسه اقول كلاب يلزم منه تقييد ذات التابع بوصف التبعية
ولافساد فيه وان جعل متعلقا بمحمول الكبرى لكان المعنى ان التابع
لا يوجد موصوفا بكونه تابعا بدون المتبوع فيفيد الفائدة المذكورة
ويتخذ الوسط لكن يتوجه عليه ان اللازم من الدليل ح ان كل واحد
من التضمن والالتزام لا يوجد بدون المطابقة موصوفا بالتبعية والمقصود
انها لا يوجد ان بدونها مطلقا واجيب بان التبعية لازمة لما هيته التضمن
والالتزام فتلك القضية المقيدة ملزمة المطلقة وقد يجاب ايضا بان
المراد بقولهم التابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع ان التابع
لا يوجد بدون المتبوع مادام تابعا وقد تقرر في المختلطات ان الكبرى
الشكل الاول اذا كانت احدى الوصفيات الاربع اى المشروطتين
والعرفيتين كانت النتيجة كالصغرى فيفيد القياس المذكور ان التضمن
والالتزام لا يوجد ان مطلقا بدون المطابقة واما ثالثا فلانه لو صح هذا
البيان لاستلزم المطابقة التضمن والالتزام لانها متبوعة لهما والمتبوع
من حيث انه متبوع لا يوجد بدون التابع وقد يجاب بان المراد

هناك انها تابعان دائما ولا يصدق ههنا انها متبوعة دائما والمناسب
ان يقال مستلزمان للمطابقة لانها تستلزمان الوضع المستلزم بها (و)
اللفظ (الدال بالمطابقة ان قصد بجزءه الدلالة على جزء معناه)
اى ما عني به فلا حاجة الى قيد المقص وذلك بان يكون له جزء ويكون
جزءه دلالة على معنى ويكون ذلك المعنى جزءا معنى باللفظ ويكون دلالة
جزءه على جزء ما عني به مقصوده (فهو المركب) ولو قال ان
قصد بجزءه جزء معناه لكان اظهر واقف وقيل ان اراد القصد بالفعل
فالركب قبل استعماله والقصد الى معناه مفرد وان اراد صلاحية القصد
فالحيوان الناطق العلم مركب والجواب ان المراد ان قصد بجزءه الدلالة
على جزء معناه حين ما قصد به ذلك المعنى (كرامى الحجارة) لا يتوهم
ان المركب غير موضوع لمعناه فلا يدل بالمطابقة لان المراد بالوضع
في تعريف المطابقة اعم من وضع عين اللفظ لعين المعنى ومن وضع اجزائه
لاجزائه (والا) اى وان لم يقصد بجزءه الدلالة على جزء ما عني به
بان لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام او يكون جزءا لكن لا يكون لجزءه
دلالة على معنى كزبد او يكون لجزءه دلالة على معنى لكن لا يكون
كذلك المعنى جزءا معنى باللفظ كعبد الله علما او يكون لجزءه دلالة على جزء
ما عني به لكن لا يكون تلك الدلالة مقصودة كالحيوان الناطق علما
لتشخيص انساني فان معناه ح الحيوان الناطق مع التشخيص (فهو المفرد)
قيل المراد بالجزء هو الجزء المرتب في السمع ليدخل في المفرد الكلمة الدالة
بمادتها على الحدث وبمبهمتها على الزمان فان المادة والهئية مسموعتان
مع والحق ان الهئية امر اعتبارى وليس جزءا من اللفظ والمحققون من النحاة
يجعلون مثل عبد الله علما مركبا لان مقصودهم الاصلى بيان
احوال الالفاظ وقد جرى عليه احكام المركبات حيث اعرب باعرابين
مختلفين كما اذا قصد بكل واحد من جزئه معنى على حدة واما المنطقي
فنظروا في الالفاظ على سبيل التبعية للمعاني فاذا كان المعنى واحدا عد
اللفظ مفردا واذا كان كثيرا عد مركبا واعلم ان الاعتبارات المحتملة
في المقسم ثلثة اعتبار المطابقة بدون التضمن والالتزام وعكسه واعتبار

الدلالة ملطفا وقيل ح اما ان يقال اذا قصد بجزء اللفظ الدلالة على
جزء معناه المطابق والتضمني والالتزامي جميعا فهو المركب والا فهو
المفرد او يقال كل معنى من المعاني الثلاثة ان قصد بجزء اللفظ الدلالة على
جزءه فاللفظ مركب بالنسبة اليه والا فهو مفرد فهنا اربع صور
وانما اختر المص الاولي اذ الثانية والثالثة مستبعدان جدا ويلزم على
الرابعة ان يكون اللفظ مفردا او مركبا بالنظر الى دلالته وقيل لا محذور
فيه هو اولى بالجواز مما جوزوه من تركيب اللفظ وافراده بالنظر الى معنيين
مطابقين كعبد الله واعتذر عنه بان التركيب والافراد في عبد الله انما
كانا بحسب وضعين مختلفين فليس هناك زيادة التباس بين الاقسام
بخلاف ما نحن فيه فان الافراد والتركيب فيه وان كانا باعتبار داليتين
لكنهما بحسب وضع واحد فيلتبس الاقسام زيادة واقول للثالث
صورة ثالثة وهي ان يقال المركب ما قصد بجزءه الدلالة على جزء بعض
معانيه الثلاثة سواء قصدت الدلالة على اجزاء جميعها او لا والمفرد ما لم يقصد
بجزءه الدلالة على جزء شيء من معانيه اصلا وانما تختار هذه الصورة اذ هو
مختار المص متعاكسان في الملزوم اي كل ما قصد بجزءه الدلالة على جزء
معناه المطابق فقد قصد بجزءه الدلالة على جزء بعض من معانيه وهو ظاهر
وبالعكس لان التركيب بالنسبة الى المعنى التضمني والالتزامي يستلزم التركيب
بالنسبة الى المعنى المطابق وكل ما قصد بجزءه الدلالة على جزء معناه
المطابق فلا يقصد بجزءه الدلالة على جزء شيء من معانيه اصلا لان
الافراد بالنسبة الى المعنى المطابق يستلزم الافراد بالنسبة الى التضمني والالتزامي
واما العكس فظ ولا شك ان مختار المص اخف وانما قلنا ان التركيب بالنسبة
الى المعنى التضمني والالتزامي يستلزم التركيب بالنسبة الى المعنى التضمني
والالتزامي يستلزم التركيب بالنسبة الى المعنى المطابق لان المعنى التضمني جزء
المعنى المطابق وجزء الجزء جزء وجزء اللفظ اذا دل على جزء معناه التزامي
فلا بد ان يكون لهذا الجزء من اللفظ مدلول مطابق والجزء الآخر من
اللفظ لا يكون مبهلا والالم يكن هناك بل ضم مبهمل الى مستعمل واذا كان
موضوعا للمعنى فذلك المعنى غير المدلول المطابق للجزء الاول والا لكانا لفظين

مترادفين فلا تركيب ههنا ايضا فقد حصل لجزء اللفظ هو مدلولان
مطابقان قطعا ولزم التركيب باعتبار المطابقة ايضا وقد يقال لما تحقق
هذا الالتزام والتركيب بالنسبة الى المعنى المطابق ولا يستلزم التركيب
بالنسبة الى المعنى التضمني والالتزامي فالتركيب بحسب المطابقة اعم وجودا
من التركيب بحسب الآخرين فاعتباره يغني عن اعتبارهما فلو اعتبر
في المقسم الدلالة مطلقا لم اعتبر امر مستغنى عنه ويتوجه عليه ان
الافراد بعكس التركيب اي الافراد بالنسبة الى المعنى المطابق يستلزم
الافراد بالنسبة الى المعنى التضمني والالتزامي بدون العكس فلم اختير
مقتضى التركيب دون الافراد واجيب بان التركيب وجودي فهو اشرف
وههنا بحث اذ المقص انما يتم اذا كان اعتبار الافراد والتركيب بحسب
المطابقة يغني عن اعتبارهما بحسب التضمن والالتزام لانا نريد بيان
الباعث على اعتبار التركيب والافراد بحسب المطابقة بدون
اعتبارهما بحسب التضمن والالتزام وقال العلامة التفناز اني يلزم من
تقييد المدال بالمطابقة خروج المفردات والمركبات المجازيين عن التعريف
الاهم الان يجعل المجاز دالا بالمطابقة وهذا مبني على ان يفسر الوضع
بتعيين اللفظ بمعنى ويجعل اعم من الشخصي والنوعي لكن المعبر عند
الجمهور هو ان الوضع تعيين اللفظ بنفسه لمعنى وعلى هذا لا وضع
في المجاز الا شخصيا ولا نوعيا اذ لا بد فيه من اعتبار القرينة وقد يقال
ايض يلزم منه انحصار الدلالة في المطابقة لان المعنى التضمني والالتزامي
محاذي والحق ان اللازم ان لا يكون للفظ مدلول الا صدق عليه انه
مدلول مطابق (وهو) اي المفرد (ان لم يصلح لان يخبر به وحده)
بلا ضيقة قيل لا حاجة الى هذا القيد اذ الاداة لا يصلح لان يخبر به
اصلا لا وحده ولا مع ضيعة والخبر في زيد في السدار هو حاصل
او حصل ولا في زيد لا قايما بمعنى غير لا اداة ورده الشريف المحقق
في حواشي شرح المطالع بان الخبر في الاول ليس مطلق الحصول
بل المقيد بكونه في الدار والمقصود بلا لاقايما اثبات الاقيام لزيد لا اثبات
مغايرته لاقايما فلا يكون استعمال اداة لكنه قال في حواشي المطول ان النسبة

التي في اسم الفاعل لا يصلح للحكم عليها ولا بها الا وحدها ولا مع غيرها
لعدم استقلالها فقامل (فهو الاداة) بشكل هذا بالضمير المتصلة
كالالف في ضربا والكاف في صربك والياء في غلامي فالناسب ان يقال
ان لم يصلح معناه لذلك او ان لم يصلح لان تجربته عنه فانها يصلح لان
تجربتها نحو انك قاعدواني قائم وان لم يصلح للاخبار به لان نفسه ولا
يمراده فان تلك الضمير يصلح لان تجربتها اذ فيها وهو هما وانت وانا
ولا يتوهم ترادف الظرفية وفي اذ معنى الظرفية هو المطلق ومعنى في هو
الظرفية المخصوصة التي هي آلة ملاحظة الطرفين فان قلت اذا قيل
المفرد اما ان لا يصلح لان تجربته كان معناه اما ان لا يصلح معناه لان
تجربته فان تجربته هو المعنى فلا فرق بين عبارة المص واول هذه الثلاثة
قلت معنى عبارة المص ان اللفظ المفرد ان لم يصلح معناه معبر عنه بذلك
اللفظ للاخبار به بخلاف قولنا ان لم يصلح معناه للاخبار به فانه لا يقتضي
ان يكون الاخبار حال كونه مستفادا من ذلك اللفظ بل هو اعم من ان
يستفاد منه ومما يرا دفه وهذا التعريف صادق على اذا ونظائرهما
ولا فساد فيه لانهم ملتزمون انها ادوات وكذا الافعال الناقصة واذا
ذكروا ان الرباطة اداة وقسموها الى زمانية وغير زمانية لكن سماها
بعضهم كلمات وجودية وانما عدوها النحاة من الكلمة لان نظرهم الى
الالفاظ قلما وجدوها مشاركة للافعال المسماة تامة لتامها مع فاعلها
كلما في كثير من العلامات والاحوال اللفظية عدوها افعالا وقد يقال
الاولى ان تربع القسمه بان يقسم هذا الشق الى الاداة والافعال
الناقصة باعتبار الدلالة على الزمان وعدمها وقيل ايضا الاسماء
الموصولة لا يصلح لان تجربتها اوحدها فيجب ان يكون اداة ويجاب
بانها صالحة لذلك لانها تحتاج الى صلة تنبها فالتجربة هو الموصول
والصلة خارجة عنه مبنية له (كفي) ولا قيل الاول مثال لما لا يصلح لان
تجربته اصلا فان تجربته في قولنا زيد في الدار هو حاصل والثاني مثال
لما يصلح لان تجربته مع ضيمه فان تجربته في زيد لا تجرب هو لا تجرب
بما عرفت من ان المقص في زيد في الدار ليس حاصل الاخبار عنه بالحصول

مطلقا بل بالحصول في الدار فلا بد ان يكون في ايض جزأ من التجربة
في المعنى واعتذر بانه نظر الى جانب اللفظ فوجد ههنا الرفع الذي هو
حق التجربة حاصل اقل في في حاصل المقدر في زيد في الدار فتحكم بان
التجربة قد تم قيل في ووجد في لا تجرب بعد لافعله جزأ من التجربة (وان
صلح لذلك) اي لان تجربته وحده والمراد بالتجربة هو المسند به فلا يرد
الامر وانتهى (فان دل بهيته) اي بمجرد الهيئة الحاصلة للحروف
باعتبار تقدمها وتاخرها وحركاتها وسكناتها وهذا القيد لاخراج
ما يدل (على زمان) لا بمجرد هيئته بل يكون لمادته دخل في الدلالة كالزمان
وامس واليوم والصبح والغروب وانما كانت دلالة الكلمات على الزمان بمجرد
الهيئة بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وان اتحدت المادة
كضرب ويضرب واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئة وان اختلفت المادة
كضرب وطلب ويرد عليه انها لا يدلان على ان الهيئة مستقلة في الدلالة لم
لا يجوز ان يكون الدال هو المادة والصورة معا او يكون الدال هو المادة
شرط الهيئة وان زلنا فذلك مخصوص بلغة العرب دون العجم فان
قولك آمد وآيد متحدان في الصيغة ومختلفان بالزمان ولا شك ان نظرهم
في الالفاظ على وجه كلي غير مخصوص بلغة دون اخرى ليكون مناسبا
للباحث المنطقية اللهم الا ان يقال الاهتمام باللغة العربية التي دونها
الفن غالبا في زماننا اكثر فلا بعد في اختصاص بعض الاحوال بهذه
اللغة وخرج الاول بان ضيع الماضي في التكلم والخطاب والغيبة متخالفة قطعا
ولا اختلاف للزمان بل ضيغة المجهول من الماضي مخالفة لضيعة المعام
وضيغة من الثلاثي المجرد والمزيد والرباعي المجرد والمزيد متخالفة بلا شبهة
وليس هناك اختلاف زمان واجيب بان المراد بالهيئة التي اختلف
الزمان عند اختلافها هي الهيئة النوعية وخرج الثاني بان ضيغة
المضارع مشتركة بين الحال والمستقبل على الاصح واجيب بان
الزمان الذي يدل عليه صيغة المضارع لا يختلف ابدا بل ينحصر
في الحال والمستقبل والمراد باتحاد الزمان عدم اختلافه ولا وحدته
وقد يقال مرادهم ان الهيئة مستقلة في الدلالة على الزمان وليس للمادة

دخل فيها بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة في بعض صور اتحاد المادة واتحاده عند اتحاد الهيئة في بعض صور اختلاف المادة والجرجان انما يقدران في الشهادتين اذا كان مرادهم ان اختلاف الهيئة مستلزم لاختلاف الزمان واتحادها مستلزم لاتحاده واقول فيه بحث اذا شاهد على ما ادعاه هو مجرد اختلاف الزمان في بعض صور اتحاد المادة ومجرد اتحاده في بعض صور اختلافها فلا يكون اقوالهم عند اختلاف الهيئة وعند اتحاد الهيئة مزيد فائدة على انه يرد عليه ما اورد على التوجيه الاول ويمكن ايضا ان يعارض ويقال لسا شاهد ان يشهد ان على ان الهيئة لا تدخل لها في الدار وهما اختلاف الزمان عند اتحاد الهيئة في بعض الصور واتحاده عند اختلافها في بعض الصور وذهب بعضهم الى ان الدال على الزمان هو المادة بشرط الهيئة فقال المراد بقوله ان دل بهيته ان لهيته دخلا في الدلالة وعلى هذا يكون هذا القيد للتوضيح لا للاختراز ويخرج الزمان واخواته المذكورة بقوله (معين) واحدا كما في ضرب او اكثر منه كما في ضرب (من الازمنة الثلاثة) اي مطلق الماضي والحال والمستقبل وهذا ان القيد ان على التوجيه الاول للتوضيح (فهو الكلمة وان لم يدل) بهيته على ذلك (فهو الاسم) الاول ان يقان ما يصلح لان يخبر به وحده اما ان يصلح لان يخبر عنه اولا الاول الاسم والثاني الكلمة وعلى هذا يلزم ان يكون اسماء الافعال كلمات وهو الحق لان هيات اذا كان بمعنى بعد ينبغي ان يكون كلمة مثله واما معد النحاة اياها اسما فلا مور لفظية (وح اما ان يكون معناه) وقيل اي الاسم واقول الانسب ان يجعل هذا الضمير ايضا راجعا الى المفرد لما سيجي من ان اكثر هذه الاقسام لا يختص بالاسم وظاهر ان اختصاص بعضها به لا ينسب في هذا (واحدا او كثيرا) فان كان الاول فان تشخص ذلك المعنى (اي لم يصلح للحمل على كثيرين ايجابا) (سمى علما) حصر المتشخص في العلم مبني على ما ذهب اليه بعضهم من ان المضمرات واسماء الاشارة ونظائرهما موضوعات للمعاني الكلية فيكون انت مثلا موضوعا منهم المخاطب المذكور والتحقيق

انها موضوعات للمعاني الجزئية فان انت مثلا موضوع لكل من المخاطبين المذكورين بالوضع العام فان الواضع تعقل كل واحد من تلك المعاني في ضمن مفهوم كلي ووضع اللفظ بازاء كل واحد منها والفرق بينها وبين المشترك انها موضوعات لمعاني متعددة بوضع واحد والمشارك موضوعاتها بوضع متعدد (والافتواطي) المناسب ان يقال ان تشخص ذلك المعنى سمي جزئيا حقيقة والافكليا حقيقة والكلي يكون متواطيا (ان استوت افراده الذهنية والخارجية فيه) اي لا يكون حصوله في بعضه اولى واقدم او اشد (كالانسان والشمس) وذلك لان التواطى هو التوافق وافراده متوافقة فيه (ومشككا ان كان حصوله في البعض) اي بعض افراده (اولى) قال الشيخ في برهان الشفاء اذا كان شيان مشاركين في طبيعة امر وكان ذلك الامر الاول بذاته والآخر بواسطته كان الاول اولى بالامر من الآخر وقال سيد المحققين في حواشي شرح التجريد لا معنى لكون شئ اولى من آخر في معنى الا يكون كمالات ذلك المعنى اكثر او بالفعل في الاول واقل او بالقوة في الثاني (واقدم) بالذات والمناسب ان يقال واقدم (او اشد) من حصوله في البعض (الآخر) وذلك لانه يشكك الناظر هل كان معناه واحدا او كثيرا والاشراقون يسمون المتواطى متساوقا والمشارك متفاوتا (كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن) هذا مثال للاقسام الثلاثة للتشكيك فان وجود الواجب اولى لانه مقتضى ذاته واقدم لكونه علة للممكنات واشد لكون آثاره اكثر من آثار الممكنات ولا معنى للشدة الاكثر الاثار وهذا التقسيم لا يختص بما يكون معناه واحدا فان المشترك مثلا قد يكون جزئيا بحسب كلا معنييه وقد يكون كليا بحسبهما وقد يكون كليا بحسب احد معنييه وجزئيا بحسب الآخر واذا اعتبر معناه الكلي فقد يكون متواطيا وقد يكون مشككا (وان كان الثاني فان كان وضعه تلك المعاني على السوية) اي لا يلا خط في احد الوضعين الوضع الآخر سواء كانا في زمان واحد اولا وسواء كان بين المعنيين مناسبة اولا وقال المص في شرح المختص سواء كان الكل من لغة واحدة او اكثر كالشعر (فهو المشترك

بالنسبة الى الجميع والمجمل بالنسبة الى كل واحد منها (كالمعين) الموضوع
للباصرة ومنع الماء والذهب والركبة والشمس وغيرها (اولا وان
لم يكن كذلك بل وضع لاحدهما ثم نقل الى الثاني ههنا بحث لانهم
يذكرون الثاني اما ان يتخلل بين معنييه نقل اولافان تحلل فاما ان يكون
لناسبه وهو المنقول او الحقيقة او المجاز اولاهو المرتجل وان لم يتحلل
فهو المشترك فالص ان اراد مطلق النقل كما هو ظاهر كلامه فيدخل
المرتجل في المنقول وان اراد النقل مع المناسب كما صرح به الشارح
فيخرج المرتجل عن القسمة والجواب انه جعل المرتجل مندرجا في المشترك
كما صرح به صاحب المطالع وذلك لانه لما لم يعتبر المناسبة فكانه ملاحظة
لوضع الاول ولانقل (وح) المناسب ان يقال (فح ان ترك موضوعه
الاول) اي ما وضع له اول وقيل المراد ان لا يستعمل فيه حقيقة بالنسبة
الى ذلك الوضع والاصطلاح فان المنقولات بالقياس الى معانيها الثانية
يكون حقيقة عند الناقل مجازا عند اهل الوضع الاول وبالقياس الى
معانيها الاول بالعكس فلا يرد ان الصلوة قد يستعمل في الدعاء واقول
فيه بحث اذ يصير حاصل الشق المقابل ان يستعمل في الموضوع الاول
حقيقته يسمى بالنسبة اليه حقيقة ولا يخفى ما فيه فالمناسب ان يقال
المراد بترك موضوعه الاول غلبه استعماله في موضوعه الثاني واشتهاره
فيه يثبت عنه تصفح كسب فصول الفقه (يسمى منقولا عرفا ان كان
الناقل هو العرف العام كالعادة) فانها وضعت لكل ما يدب على
الارض ثم نقلت الى الخيل والبغال والحمير وقيل الى الفرس خاصة
(و) منقولا (شرعا) ان كان الناقل هو الشرح كالصلوة فانها وضعت
للدعاء ثم نقلت الى الاركان المخصوصة (والصوم) فانه وضع لمطلق
الامساك ثم نقل الى الامساك المخصوص مع النية (و) منقولا (اصطلاحا)
حيا ان كان الناقل هو العرف الخاص كاصطلاحات النجاة مثل الفعل
فانه موضوع لما صدر عنه ثم نقل الى كلمة دلت على معنى في نفسه مقترن
باحد الازمنة الثلاثة (والنظار مثل الدوران فانه موضوع للحركة حول
الشيء ثم نقل الى ترتب الاثر على ماله صلوح العلية وجودا كترتب

الاسهال على شرب السموم او عندما كترت جواز الصلوة على الظهارة
(وان لم يترك موضوعه الاول) بل يستعمل فيه (يسمى بالنسبة اليه)
وهو المنقول عنه (حقيقة) فعيل بمعنى مفعول مأخوذ من حق الشيء
الامر اي اثبت او من حقيقته اذا كنت منه على يقين فان اللفظ المستعمل
في موضوعه الاصلى مثبت في مقامه ومعلوم الدلالة وح يشكك التاء
لاستواء التذكير والتأنيث في كل فعيل بمعنى مفعول فيجب ان يجعل
لنقل من الوصفية الى الاسمية كما في الذبيحة او يجعل لفظ الحقيقة في الاصل
جازية على موصوف مؤنث غير مذكور كما في مررت بقبلة بني فلان
فان الفاعل اذا جرى على الموصوف المذكور لا بدله من التاء وجاز
ان تؤخذ من حق اللازم بمعنى الثابتة فلا اشكال في التاء واقول يجوز
ايض ان يجعل في الاصل جارية على موصوف مؤنث مذكور اذ صرح
الشيخ الرضي قدس سره بان فعلا بمعنى مفعول قد يحمل على فعيل
بمعنى فاعل لتساويهما لفظا فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايض نحو
امرأة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيخذف منه التاء (وبالنسبة
الى المنقول اليه مجازا) مصدر ميمي بمعنى الفاعل فان اللفظ المستعمل
في معناه المجازي قد جاز موضوعه الاصلى اي نعداه وقد يوجه بان المتكلم
جاز في هذا اللفظ عن معناه الاصلى الى معنى آخر فهو محل الجواز
(كالاسد بالنسبة الى الحيوان المفترس) الافتراض دق العنق والرجل
الشجاعة يلوغ من كلامه ان اللفظ موضوع باراء مفهومه المجازي وقد
عرفت توجيهه وان لكل حقيقة مجازا وليس كذلك اذا لاسم الذي
وضع لمعنى واحد ولم ينقل الى غيره فهو حقيقة عند استعماله فيه
وقال بعض المحققين انقسام اللفظ الى الجزئي والكلّي انما هو بحسب اتصاف
معناه بالكلية والجزئية فلا يكون الالاسم لان معناه من حيث هو معناه
صالح للاتصاف بها بخلاف الحرف فان معناه من حيث هو معناه ليس
مستقلا صالحا لان يحكم عليه بشيء اصلا لا بالكلية والجزئية ولا بغيرهما فان
معنى من مثلا هو ابتداء مخصوص ملحوظ بين السير والبصرة مثلا على
وجه يكون آله للاختصاص ومراة لتعرف حالهما فلا يكون بهذا

الاعتبار ملحوظا قصدا فلا يصلح لان يكون محكوما به فضلا عن ان يكون محكوما عليه **وصكذا** الفعل التام كضرب مثلا يشتمل على حدث كالضرب وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله وتلك النسبة ملحوظ بينهما على انها آلة على قياس معنى الحرف وهذا المجموع اعني الحدث مع النسبة الملحوظة بذلك الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يحكم عليه بشئ نعم جزئه اعني الحدث وحده مأخوذ في مفهومه على انه مستند الى شئ آخر فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوما به واما باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكوما عليه ولا محكوما به اصلا فالفعل انما امتاز عن الحرف باعتبار اشتمال معناه على ما هو مستنده الى غيره بخلاف الحرف اذ ليس له معنى ولا جزء معنى يصلح لان يكون مستندا او مستندا اليه واما الانقسام الى المشترك والمنقول باقسامه والى الحقيقة والمجاز فليس مما يختص بالاسم فان الفعل قد يكون مشتركا كعسس بمعنى اقبل وادبر وقد يكون حقيقة كقتل اذا استعمل في معناه وقد يكون مجازا كقتل بمعنى ضرب ضربا شديدا وكذا الحرف يكون ايضا مشتركا كن بين الابتداء والتبعية وقد يكون حقيقة كفى اذا استعمل بمعنى الظرفية وقد يكون مجازا كفى اذا استعمل بمعنى على والسرف جريان هذه الانقسامات في الالفاظ كلها ان الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز كلها صفات الالفاظ بالقياس الى معانيها وجميع الالفاظ متساوية الاقدام في صحة الحكم عليها واما الكلية والجزئية فهما في الحقيقة من صفات معاني الالفاظ كما سيأتي وقد عرفت ان معنى الاداة والكلمة لا يصلحان لان يوصفا بشئ فان قلت المشترك ونظائره وان كانت صفات للالفاظ حقيقة لكنهما يتضمن صفات اخرى للمعاني قطعاً فيلزم من جريان هذه الاقسام في الكلمة والاداة ان تصاف معنيتهما بتلك الصفات الضمنية تبين بطلان ذلك قلت التقسيم يستلزم اعتبار الصفات الصريحة وباعتبار الحكم بها على موصوفاتها واذا اريد الالتفات الى الصفات الضمنية والحكم بها على معنى الكلمة والاداة عبر عنهما الابلغتهما بل بالاسم فيقال معنى من ومعنى ضرب وح لا يكونان معنى الكلمة والاداة بل

معنى الاسم واورد عليه اما اولافاته ان اراد بالانصاف الانصاف بحسب نفس الامر بلا اعتبار الوصف فمعنى الفعل والحرف يتصف بالجزئية كما ان معنى الاسم يتصف بالكلية والجزئية وان اراد الانصاف المطاوع للوصف فلان ان انقسام اللفظ الى الكلي والجزئي انما هو بحسب انصاف معناه بالكلية والجزئية بل انقسام اللفظ اليهما انما يتوقف على ان يكون لبعض افراد اللفظ معنى لا يصلح لان يقال على كثيرين ويكون لبعضها معنى يصلح لذلك فان قلت التقسيم ضم مختص الى مشترك وذلك بان يلا خط في بعض افراد المشترك امر مختص به فضم ذلك المختص الى المشترك بين ذلك البعض وغيره ليحصل قسم شامل لذلك البعض فقط فلا بد في تقسيم اللفظ الى الجزئي المتناول للفعل والحرف من ان يعلم عدم صلاحية معناه للقولية ومعناها من حيث هو ومعناها لا يمكن ان يحكم عليه بشئ قلت اذا تعقل معنى الفعل والحرف فكما يعلم ان الاول مركب من حدث ونسبة معنية وان الثاني نسبة مخصوصة يعلم ايضا عدم صلاحيتها للقولية واما ثانيا فبان المفهوم من كلامه ان التقسيم يستدعي الحكم وهذا مناف لما قاله في حواشي حواشي شرح التجريد من ان الاعتبار في التقسيم انضمام امر الى المفهوم ليحصل به قسم منه فلا يكون قضية في الحقيقة بل في الصورة واذ قصد به الحكم فقد خرج عما هو حقيقة التقسيم وصار قضية طبيعية (وكل لفظ) فهو لا يتوهم ان هذه الفاء ليست في موقعها اذ يجوز دخولها في خبر كل وان كان مضافا الى غير النصف بالشرائط المشهورة (بالنسبة الى لفظ اخر مرادف له ان توافقا في المعنى) اي اتحد مفهوما كما لا بد والديث والمرادفة في اللغات ركوب اخذ خلف آخر (ومباين له ان اختلافيه) سواء اتحد في الذات كالانسان والناطق او لا كالانسان والفرس والمباينة في اللغة المفارقة (واما المركب فهو اماتام وهو الذي يصح السكوت اي سكوت المتكلم (عليه) اي لا يكون مستدعيا للفظ آخر استدعاء المحكوم عليه للمحكوم به وبالعكس فلا يكون المخاطب به منظر اللفظ آخر كانتظاره للمحكوم به عند ذكر المحكوم عليه وبالعكس

وح لا يتجه ان يقال يلزم ان لا يكون مثل ضرب زيد مر كبا تاما لان
المخاطب ينتظر ان يتبين المضروب ويقال عمرا الى غير ذلك من القيود
كالزمان والمكان (واما غير تام) ويسمى ناقصا ايضا (والتام ان احتمل
الصدق) لم يفسروه بمطابقة الخبر للواقع خذرا عن لزوم الدور بل فسره
الشريف المحقق بمطابقة النسبة الايقاعية للواقع والعلامة
التفاننا زاني بمطابقة الحكم له وكان المراد بالنسبة الايقاعية
والحكم هو الوقوع واللا وقوع لا الايقاع والاتزاع اذ جعل
مطابقة الوقوع الذي هو جزء الخبر منشاء لصدقه اولى من جعل مطابقة
الايقاع الذي هو خارج عنه منشاء له فان قلت لو كان المراد ذلك لزم
مطابقة الشيء لنفسه قلت الوقوع المدرك غير الوقوع بحسب نفس
الامر فان ادرك ان زيدا كانت مع انه ليس بكاتب في الواقع (والكذب)
اي عدم مطابقة الوقوع واللا وقوع للواقع (فهو الخبر) والقضية
والمراد احتماله لهما اذا قطع النظر عن خصوصية المتكلم بل عن خصوصية
مفهوم المركب ونظر الى محصل مفهومة وما هيته فالأخبار بأسرها محتملة
لها حتى خبر الله تعالى ورسوله وسائر البريات لانا اذا قطعنا النظر
عن خصوصية المتكلم ولا خطنا محصل مفهومة وجدناه ثبوت شيء شيء
اوسلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب عند العقل وان لم يحتمل
فهو الانشاء فان دل على طلب الفعل اي طلب المتكلم فعلا عن المخاطب
او الغائب او المتكلم ليشمل نحو اضرب وليضرب ولا يضرب (ودلالة
وضعية) احترازها عن الاخبار الموضوعات للأخبار عن طلب الفعل اذا
استعملت في طلبه بطريق الانشاء على سبيل المجاز نحو كتب عليكم
الصيام واطلب منك القيام (فهو مع) كونه على سبيل (الاستعلاء) سواء
كان من الاعلى او الأدنى او المساوي امر (كقواك اضرب) قال بعضهم
المطلوب بالنهاي ليس عدم الفعل كما هو المتبادر الى الوهم لان عدمه مستمر
من الازل الى الابد فلا يكون مقدور للعبد ولا حاصل لا بتحصيله بل
المطلوب به هو كلف النفس عن الفعل وح يشارك النهي الامر في ان
المطلوب بهما هو الفعل الا ان المطلوب بالنهاي فعل مخصوص هو الكف

عن المشتق منه مدلوله عليه بصيغته وح يمكن ادراجه في الامر بتعميم
الفعل في تعريفه ويمكن ايضا اخراجه عنه بان يقال الامر طلب فعل
غير الكف عن المشتق منه مدلوله عليه بصيغته ليشمل اكفف عن الكف
وقال بعضهم المطلوب بالنهاي هو عدم الفعل وهو مقدور للعبد باعتبار
استمراره اذ له ان يفعل الفعل فيزول استمرار عدمه وله ان لا يفعل فيستمر والظ
ان المص ذهب الى الاول وادرج النهي في الامر (ومع كونه) على سبيل
(الخضوع دعاء وسؤال ومع) كونه على سبيل (التسادي التماس وان لم يدل)
على طلب الفعل دلالة وضعية (فتبينه) اقول وذلك بان لا يدل على طلب
الفعل او يدل عليه لكن لا بالوضع فيدخل فيه نحو كتب عليكم الصيام
(ويندرج فيه التني) هو اظهار محبة الشيء ممكنا كان او محالا (والترجي) قيل
هو اظهار ارادة الشيء الممكن او كراهته وصرح الشيخ الرضي بوجوب ان
يكون ذلك الشيء ممالا وثوقا بحصوله وقديقال التني والترجي يدلان
على طلب الفعل دلالة وضعية غاية ما في الباب انها التزامية واقول المراد
بالدلالة في قوله ان دل على طلب الفعل الدلالة بحسب النوع والتني
يدل بحسبه على الطلب اعم من ان يكون طلب الفعل او طلب غيره واما
الترجي فلا يدل بحسبه على الطلب لانه اظهار الارادة او الكراهة
بخلاف الامر فانها موضوعات لطلب الفعل بل اقول المراد بالدلالة
الوضعية ان يكون طلب الفعل موضوعا له والقرينة انهم قالوا يدل قوله
دلالة وضعية دلالة اولية (والقسم والنداء) والتعجب وهم يابحث لان
النداء دال على طلب الاقبال وهو فعل واختلف في الاستفهام فادرجه
بعضهم في التني ونوقش فيه بانه يدل دلالة وضعية على طلب الفعل وهو
تفهم المخاطب للمتكلم او تفهم المتكلم وهو وان لم يكن فعلا بحسب الحقيقة بل
هو انفعال او كيف لكنه يعد في عرف اللغة من الافعال الصادرة عن القلب
وهو المعبر في هذا المقام والا لم يكن افهم واعلم امر افان قلت التفهم
ليس فعلا من افعال الجوارح والمتبادر من لفظ الفعل الصادر عن الجوارح
قلت فعلى هذا يلزم ان لا يكون فهم وعلم امر او اقول يمكن ان يحاسب
عن الاخير بان المراد بالدلالة الوضعية ما ذكرته آنفا والاستفهام

غير موضوع لطلب الفهم بل لطلب التفهيم اوبان المراد بطلب الفعل هو طلب صدوره عن توجه اليه الكلام وقال سيد المحققين الاولى ان يقال الانشاء اذا دل على طلب الفعل دلالة وضعية فاما ان يكون المقص حصول شئ في الذهن من حيث حصول شئ فيه وهو الاستفهام واما ان يكون المقص حصول شئ في الخارج او عدم حصوله فيه فالاول مع الاستعلاء امر الى آخره والثاني مع الاستعلاء نهى الى آخره وانما قيد الاستفهام بالحيثية املا تعرض بنحو علمي وفهمي فان المقص ههنا حصول التعليم والتفهيم في الخارج لكن خصوصية الفعل اقتضت حصول اثره في الذهن واعلم ان المقص من الاستفهام والنهي غير المطلوب بهما فان الاول هو الفهم وعدم الفعل والثاني هو التفهيم والكف (واما غير التام فهو اما تقييدي) وهو المركب من الموصوف والصفة والموصول والصلة والمضاف والمضاف اليه (كالحيوان الناطق) والذي قام وغلان زيد وقد يجعل الاضافي قسيما له (واما غير تقييدي كالركب من اسم واداة او كلمة واداة نحو الرجل وقد قام) (الفصل الثاني في المعاني المفردة) قيل الصورة الحاصلة عند العقل من حيث انها تقصد باللفظ سميت معنى ومن حيث انها يفهم من اللفظ سميت مفهوما فان كان اللفظ الذي بازائه مفردا فهو مفرد والافركب وقد يكتفي في اطلاق المعنى والمفهوم على الصور الذهنية بمجرد صلاحيتها لان يقصد باللفظ ويفهم منه سواء وضع لها اللفظ او لا والمناسب لهذا المقام هو المعنى الاول لان المعنى باعتبارها يتصف بالافراد والتركيب بالفعل واما باعتبار الثاني فلا يتصف الا بصلاحيتهما وههنا بحث لان الكلّي والجزئي والنوع واخواته الاربعة صفات المعلومات مع قطع النظر عن وضع الالفاظ بازائها بل مع قطع النظر عن صلاحيتها لان يقصد باللفظ واقول لعلة اراد بالمعنى والمفهوم مطلق العلوم واطلاقهما بهذا المعنى شائع به بافراد المعنى ان لا يكون له اجزاء حاضرة عند العقل على التفصيل لكن توجهه على كل توجه انهم يقولون ان الجسم النامي جنس مع انه مركب اللهم الا ان يقال هو من قبيل المساهلة في الامثلة وان الجمع المحلى بالالف واللام

يفيد الاستغراق وبحثه مقصور على الكليات فكانه نظر الى تصوير مفهوم الجزئي (كل مفهوم فهو جزئي) حقيقي وانما لم يذكر هذا القيد تنبيهها على ان الجزئي اذا اطلق فالمراد هو الحقيقي وكذا الكلّي (ان منع نفس تصويره) اي ان منع هو من حيث انه متصور وحده فان المانع هو ذات زيد لا تصويره وفي بعض النسخ نفس تصور معناه وهو سهو وانما وقع في الاشارات لان المقسم فيه هو اللفظ (من وقوع الشركة فيه) اي جملة على كثيرين ايجابا هذا ما ذكره الشيخ في الشفاء ويفهم منه اتصاف المعلوم بالكلية واما اتصاف العلم بها فظاهر على مذهب القائلين باتحاد العلم والمعلوم بالذات وتغايرهما بالاعتبار ويتوجه عليهم ان الصورة العقلية صورة شخصية في نفس شخصية فكيف يكون كلية واجابوا بانها اذا اخذت معرفة عن الشخص العارض بسبب حلولها في نفس شخصية كانت او كلية واما القائلون بتغايرهما ذاتا فبعضهم منعه لان المثل والاشباح ليست محمولة على افراد المعلومات بتلك الصور بل المحمول عليها ماهياتها المعلومة بها فاطلاق الكلية على الصور العقلية مجاز باعتبار ان المعلوم بها كلّي او مبني على ان الصورة كما يطلق على العلم يطلق على المعلوم ايض وبعضهم جوزوه بان فسر والكلية بالمطابقة وقالوا معنى مطابقة الصورة العقلية مناسبة مخصوصة لا يكون لساير الصور العقلية فانا اذا تعقلنا زيدا في اذهاننا اثر ليس ذلك الاثر بعينه الاثر الذي يحصل فيه اذا تعقلنا فرسا معينا ومعنى المطابقة لكثيرين انه لا يحصل من تعقل كل واحد منها اثر متحد ويتوجه السؤال السابق عليهم ايض واجابوا ان الصور العقلية باعتبار ذواتها جزئية وباعتبار مطابقتها لكثيرين كلية وقال المحقق الرازي في رسالة تحقيق الكليات فيه نظر واقول لعلة نظر الى ان القوم متفقون على تقابل الكلية والجزئية ولا يتوهم ان هذا النظر بعينه وارد على الجواب السابق لان حاصله ان الصورة العقلية جزئية مع اعتبار الشخص وكلية مع قطع النظر عنه وهذا لا ينافي تقابلها لعدم اتحاد المحل وحاصل هذا الجواب انها جزئية مع اعتبار الشخص وكلية باعتبار المطابقة التي يجمع مع الشخص وهذا مانع منه (وكلّي ان لم يمنع)

وفائدة الحيدة انه لو قيل ان منع وقوع الشركة فيه تبادر منه المنع بحسب نفس الامر فيندرج في الجزئى مفهوم واجب الوجود والكيانات الفرضية وهى التى لا يمكن صدقها في نفس الامر على شئ من الاشياء الخارجية والذهبية كالاشياء واللا يمكن بالامكان العام وزيد لفظ النفس لثلاثيهم دخول مفهوم واجب الوجود والكيانات الفرضية فيه اذا لاخط العقل مفهوم الواجب مع ملاحظة برهان التوحيد والكيانات الفرضية مع ملاحظة شمول نقائضها لجميع الاشياء فان العقل لا يمكنه فرض اشتراكها لكن هذا الامتناع لم يحصل لمجرد حصولها عند العقل بل به وبملاحظة ذلك البرهان او ذلك الشمول واما بمجرد تصورهما فيمكن للعقل فرض اشتراكهما وقد ظهر من هذا الكلام انه لا يجب صدق الكلئى على افراده في نفس الامر بل من افراده ما يمتنع صدقه عليها في نفس الامر فان مفهوم الواجب يمتنع صدقه في نفس الامر على اكثر من واحد والكيانات الفرضية يمتنع صدقها في نفس الامر على شئ واحد فضلا عما هو اكثر منه فالمتغير في افراد الكلئى امكان فرض صدقه عليها سواء كان مطابقا للواقع اولا وسواء فرض اولم يفرض واعلم انهم يقولون ان الكلية امكان فرض الاشتراك والجزئية استحالة ويذكرون ان الجزء السدى لا يتجزى جوهر ذو وضع لا يقبل القسمة قطعاً لا قطعاً ولا كسراً ولا وهماً ولا فرضاً ويعرفون الجسم الطبيعى بجوهر يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلاثة ويتوجه على الاول انه لو كانت الجزئية استحالة فرض الشركة لما صدق قولنا لو كان زيد مشتركاً بين كثيرين لكان كلياً والتالى باطل فالمقدم مثله وعلى الثانى ان بطلان هذا الامر لا يصلح ان يكون محل النزاع وعلى الثالث انه يدخل فيه الجواهر المجردة لان فرض الابعاد فيها ممكن غاية الامر ان يكون المفروض محالاً واقول الجواب عن الكل واحد وهو ان الفرض في هذه العبارة ليس بمعنى التقدير بل هو بمعنى تجوز العقل ولا شك ان العقل اذا لاخط الكلئى وحده يجوز حمله على كثيرين واذا لاخط الجزئى لا يتصور منه ذلك التجوز وكون العقل مجوز القسمة كل جوهر

ذى وضع محل النزاع وهو لا يجوز الابعاد الثلاثة في الجواهر المجردة والعجب ان بعض المدققين اعترضوا على الثالث بما ذكرناه وغفلوا عن هذه النكتة وانما اعتبر القوم في هذا التقسيم حال المفهومات عند العقل دون نفس الامر فجعلوا مفهوم الواجب والكيانات الفرضية داخله في الكلئى دون الجزئى لان مقصودهم التوصل ببعض المفهومات الى بعض وانما هو باعتبار حصولها في الذهن فاعتبار احوالها الذهنية هو المناسب لغرضهم ووجه التسمية ان المسمى بالكلئى جزء للمسمى بالجزئى فان الجنس والفصل جزآن والنوع جزء للشخص من حيث هو شخص والخاصة والعرض العام جزآن للخصص والخاصة الطبيعة من حيث انها مقيدة بقيد خارج عنها ولا شك ان الجزء والكل متناسبان فالاول منسوب الى الكل والثانى الى الجزء وقال بعض المحققين بينهما تقابل العدم والملكية فان المنع من الشركة شأن الجنس القريب للكلئى وهو المفهوم واقول انما يتم هذا اذا كان المتغير في تقابل العدم والملكية ان يكون العدم عدم الملكية عما من شأنه الملكية في نفس الامر سواء اعتبر في العدم هذا الاستعداد او لا لكن المفهوم من كلام اكثرهم ان مناط هذا التقابل هو اعتبار الاستعداد فالتقابل بينهما حينئذ تقابل السلب والايجاب (و) اللفظ (الدال عليها يسمى كلياً وجزئياً بالعرض) تسمية الدال باسم المدلول والاشراقىون يسمون الكلئى عاماً والجزئى شاخصاً (والكلئى اما ان يكون تمام ماهية ماتحته) من الجزئيات (او داخلها) ويسمى الداخلى ذاتياً وقد يطلق الذاتى على ما ليس بخارج عن الماهية فيشمل الماهية لانها ليست خارجة عن نفسها (او خارجاً عنها) ويسمى عرضياً ولم يتعرضوا لحوال الجزئى الا نادراً الزيادة تصويده المقصود لتحقيق الكلئى وقيل الجزئيات انما تدرك بالحواس الظاهرة او الباطنة وترتيب المحسوسات المتعددة لا يودى الى احساس محسوس آخر بل لا بد له من احساس ابتداء ولا يودى ايضاً الى ادراك كلئى وذلك اظهر فالجزئيات مما لا نفع فيه نظر اصلاً ولاهى مما يحصل بنظر فليست كاسبة ولا مكتسبة فلا عرض للمنتطق متعلق بالجزئيات بل لا بحث عن الجزئيات

في الحكمة اصلا لان المقصود ههنا تحصيل كمال للنفس الانسانية يبقى بتدائها
والجزئيات متغيرة متبدلة فلا يحصل من ادراكها كمال يبقى ببقاء النفس
وايض الجزئيات غير منضبطة لكثرتها وعدم انحصارها في عدد تنفي قوة
الانسان بتفاصيله وفيه بحث اما اولا فلان التحقيق ان الجزئيات
المجردة متعقلة واما ثانيا فلان الجزئى قد يتوقف عليه الموصل الى
التصديق كامر واما ثالثا فلان كثرة الجزئيا وعدم انحصارها لا يصلح
سببا لترك البحث عن جميع الجزئيات وقد يقال ايض يبحث في الهئية
عن الافلاك المخصوصة وفي الاكهي عن ذات الواجب تعالى
وعن العقول الفعالة وذلك بحث عن احوال الجزئيات الحقيقية ويحاج
بان ما ذكر بحث عن الكليات المنحصرة في اشخاص معينة الاترى ان الفلك
الثامن مثلا انما يعين عندنا بمفهومات كلية يقيد بعضها ببعض حتى صارت
منحصرة في واحد بالشخص مع بقاء ذلك المقيّد كلياً بحسب تصويره
ولو وضع موضعه جرم آخر يوافق في وضعه ومقداره وسائر احكامه
وان خالفه في مهيته كانت المباحث المذكورة في الفلك الثامن منطبقة
عليه شاملة اياه وقس على ذلك ما عداه (فالاول) اى الكلى الذى
هو تمام مهية ما تحته من الجزئيات (هو النوع) كالانسان فان افراد
لا يشتمل الا على الانسانية وعوارض مشخصة موجبة للنع عن قبول
فرض الاشتراك وليست تلك العوارض معتبرة في مهية تلك الافراد بل
في كونها اشخاصا معينة ممتازا بعضها عن بعض فيكون الانسانية
تمام مهية كل واحد من تلك الافراد (سواء كان متعدد الاشخاص)
في الخارج (وهو المقول في جواب ما هو قيل) اراد به المقول بالفعل
واقول فيه بحث اما اولا فلان القول بالفعل غير معتبر في النوع وقد طال
لسان التشنيع عليه بانه خصص النوع بالوجود الخارجى فلو خصص ايض
بالمقول بالفعل زاد الفساد واما ثانيا فلانه لا يلازم معانى قوله (بحسب الشركة
والخصوصية معا) اى صلاحيته لان يكون مقولا في جواب ما هو بحسب
الشركة وصلاحيته لان يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية
في زمان واحد والانسب ترك معا (كالانسان) فانه يقال في جواب ما زيد

وفي جواب ما زيد وعمرو (او غير متعدد الاشخاص) في الخارج بل يكون
منحصرا في شخص واحد وهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية
المحصنة اذ ليس له فرد آخر (كاشمس) المقول في جواب ما النبر الا عظم
(فهو اذن كلى مقول على واحد) قيل هذا اشارة الى النوع الثانى
واقول بل الى النوعين او كثيرين (اشارة الى النوع الاول (متفقين
بالحقائق) بل بالحقيقة و كانه نظر الى الحصص وهذا للاحتراز
عن الجنس والعرض العام والفصل البعيد وخاصة الجنس وقيل
كل قيد انما يخرج ما ينافيه لا ما يغيره ولا نسلم المناقاة بين المقولية على
الكثرة المختلفة الحقيقة والمقولية على الكثرة المتفقة الحقيقة فان الجنس
كما يقال على الاولى يقال على الثانية لكن اذا كان معها شئ آخر يخالفها
في الحقيقة كقولنا ما زيد وعمرو وهذا الغرس فلا بد من فقط يخرج الجنس
(في جواب ما هو) للاحتراز عن الفصل القريب وخاصة النوع واقول
هذا القيد مستقل في هذا الاحتراز بخلاف قوله متفقين بالحقايق فانه
مع هذا القيد للاحتراز عما ذكرناه اذ لا شبهة في ان الجنس مثلا يحمل على امور
متفقة بالحقيقة فيقال مثلا زيد وعمرو وحيوان والتقرير المذكور مبنى
على اعتبار الوجود الخارجى في النوع وهو غلط لان نظر الفن عام
وان كان المقصود الاصلى معرفة احوال الموجودات فانها قد يتوقف
على معرفة المفهومات الاعتبارية والذاقيل لولا الاعتبارات لبطلت
الحكمة فان قلت ما هو سؤال عن الحقيقة ولا حقيقة الوجودات فيلزم
تخصيص النوع بالخارجى قطعا قلت ما هو سؤال عن المهية وهى اعم
من ان يكون موجودة في الخارج ام لا وكيف يجوز تخصيص النوع
بالخارجى مع وجوب الكلى في الخمسة فان المفهومات التى هى تمام
ماهية افرادها المعدومة باسرها كالغناء مثلا لا يندرج في غير النوع
فلو اخرج عنه لم ينحصر الكلى في الاقسام الخمسة فعلى هذا يكون
كل نوع مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية فالتناسب
ان يعرف النوع بالمقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو وانما
اسقطنا الكلى اذ لا فرق بينه وبين على كثيرين الا بالاجال والتفصيل

لان مرادهم بالمقول على كثيرين هو الصالح لان يقال عليها الامر من عموم
نظر الفن واقول للتعريف المذكور في المتن محمل صحيح بان يقال التفصيل
فيه اشارة الى حالين لكل نوع فان كل نوع صالح لان يقال على واحد وعلى
كثيرين بخلاف الجنس فانه لا يصلح الا لان يقال على كثيرين وهذا المعنى سديد
الاتصاف بقولهم الكلي المقول في جواب ما هو اما ان يكون مقولته بحسب
الخصوصية وهو الحد بالنسبة الى المحدود او بحسب الشركة المحضة وهو
الجنس بالنسبة الى الانواع او بحسب الشركة والخصوصية وهو النوع بالنسبة
الى الافراد وكان من عرف النوع بهذا التعريف نظر الى هذا المعنى ففعل
المص عنه وحمله على ترى ولا بد من قيد من حيث هو كذلك في تعريفات
الكليات الخمس لانهما امور اضافية يختلف بالاعتبار فان الحساس فصل
للحيوان وجنس للسميع ونوع لخصه اي هذا الحساس وذلك الحساس
وخاصة للجسم وعرض عام للضاحك (وان كان) الكلي (الثاني) اي
داخلا في ماهية ما تحته من الجزئيات (فان كان تمام الجزء المشترك بينها
وبين نوع آخر) مبان لها والمراد بتمام الجزء المشترك جزء مشترك
لا يكون جزء مشترك خارجا عنه بل كل جزء مشترك بينهما يكون
اما عينه او جزؤه كالحیوان فانه تمام الجزء المشترك بين الانسان
والفرس اذ لجزء مشترك بينهما الا وهو نفس الحيوان او جزؤه
كالجوهر والجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة وكل منها بعض
تمام المشترك (فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة)
لانه تمام الماهية المشتركة (ويسمى المقول المذكور جنسا ورسما
بانه الكلي) قال شارح الرازي يغني عنه (المقول على كثيرين)
ويخرج به الجزئي الحقيقي لانه مقول على واحد فيقال هذا زيد
ورده بعض المحققين بانه لا يكون مقولا ومحمولا على شيء اصلا بل يقال
ويحمل عليه المفهومات الكلية فهو مقول عليه لامقول وكيف لا
وحمله على نفسه لا يتصور قطعا اذ لا بد في الجملة ان يكون النسبة
ان يكون بين امرين متغايرين وحمله على غيره ايجابا ممتنع ايضا
واما قواك هذا زيد فلا بد فيه من التاء ويل لان هذا اشارة الى

شخص معين فلا يراد بذلك الشخص والاقلاجل من حيث بل يراد به
مفهوم مسمى زيد او صاحب اسم زيد وهذا المفهوم كلي وان فرض
انحصاره في شخص واحد فالمحمول اعني المقول على غيره لا يكون كليا
انتهى كلام السيد وقد صرح به صاحب التلويحات والمحقق الطوسي
في شرح الاشارات والفاضل الرازي في المحاكمات وفيه بحث لما سيجي
من ان معنى الجملة ان المتغايرين مفهوم ما منعد ان ذاتا فكما صرح حل
الكلي على الجزئي نحو زيد انسان صح عكسه ايضا نحو بعض الانسان
زيد (مختلفين بالحقايق) احتراز عن النوع وفصله وخاصته (في جواب
ما هو) احتراز عن فصل الجنس وخاصته والعرض العام (وهو) اي
الجنس قريب ان كان تمام المشترك بالقياس الى كل ما يشارك
المهية فيه (فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه اي في ذلك
الجنس عين الجواب عنها وكل ما يشاركها فيه كالحیوان بالنسبة الى الانسان)
فانه جواب عن السؤال عن الانسان والفرس وهو الجواب
عن الانسان وعن جميع الاشياء المشاركة له في الحيوانية (وبعيد ان كان
تمام المشترك بالقياس الى بعض ما يشارك المهية فيه دون بعض آخر
فيكون) الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها
وعن البعض الآخر) المشارك لها فيه كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان
فان النباتات والحيوانات يشارك الانسان فيه وهو الجواب عنه وعن
المشاركات النباتية لا المشاركات الحيوانية بل الجواب عنها وعن المشاركات
الحيوانية الحيوان (ويكون هناك جوابان ان كان) الجنس (بعيدا بمرتبة)
واحدة (كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان) فان الحيوان جواب وهو
جواب ثان (وثلاثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم) بالنسبة اليه
فان الحيوان والجسم النامي جوابان وهو اجواب ثالث (واربعة اجوبة
ان كان بعيدا بثلاث مراتب كالجوهر) بالقياس اليه فان الحيوان والجسم
النامي والجسم ثلاثة اجوبة وهو اجواب رابع (وعلى هذا القياس)
فكما زاد البعد زاد عدد الاجوبة ودائما يكون عددا لاجوبة زائدا على
عدد مراتب البعد واحد وكل جنس بعيد للمهية جنس قريب للجنس

الذي تحته بلا واسطة وجنس بعيد بمرتبة للجنس الذي تحته بواسطة
وهلم جرا مثلا الجسم النامي جنس بعيد للانسان بمرتبة واحدة وجنس
قريب للحيوان فانه نوع اضافي مركب من جنسه القريب الذي هو
الجسم النامي ومن فصله الذي هو الحساس المتحرك بالارادة والجسم جنس
للانسان بعيد بمرتبتين وللحيوان بمرتبة واحدة وجنس قريب للجسم
النامي والجوهر جنس للانسان بعيد بثلاث مراتب وللحيوان بمرتبتين
وللجسم النامي بمرتبة واحدة وجنس قريب للجسم وهذا مبني على ما يدعون
من امتناع جنسين لا يكون احدهما جزء للآخر (وان لم يكن تمام المشترك بينهما
وبين نوع آخر مابين لها (فلا بد وان لا يكون مشتركا) بين المهية ونوع آخر
مابين لها او يكون مشتركا ولا يكون تمام المشترك (بل بعضها من
تمام المشترك) فيه بحث لجواز ان يكون الذاتي الذي ليس تمام المشترك
بين المهية ونوع مابين لها مشتركا بينهما ولا يكون بعضا من تمام المشترك
بان يكون عارضا للنوع الذي هو بازاء المهية فلا يكون هناك تمام المشترك
حتى يكون الذاتي بعضه ودفعه العلامة التقاراني بان المراد بالاشتراك
كونه ذاتيا للمهية وغيرها فالصورة المذكورة داخلة فيما لا يكون
مشتركا واقول فمح لا نسلم ما يدعون من ان كل ما لا يكون مشتركا مبر تمام
(مساويا له) اي لتمام المشترك (والا) اي وان لم يكن مساويا
لتمام المشترك قطا هرا نه ليس مبانيا اذ الكلام في الاجزاء المحمولة
ولا خض لامتناع تحقق الكل بدون الجزء وح (لكان) اعم فلا بد
من تحققه في نوع آخر مابين لتمام المشترك فيكون (مشتركا بين المهية
وبين نوع آخر) اي ذلك النوع الثاني الذي هو بازاء تمام المشترك
(ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بالنسبة الى المهية وذلك النوع لان
المقدر) وهو انه ليس تمام المشترك بين المهية ونوع آخر اصلا (خلافة
بل) يكون (بعضه) فيكون للمهية تماما المشترك احدهما تمام
المشترك من المهية والنوع الذي بازائها والثاني تمام المشترك بينها
وبين النوع الثاني الذي بازاء تمام المشترك الاول وح نقول هو مساو
لتمام المشترك الثاني والا لكان متحققا في نوع آخر بدون تمام المشترك

الثاني فيكون مشتركا بين المهية والنوع الثالث الذي بازاء تمام
المشترك الثاني ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بينها بل يكون بعضه فيحصل
تمام مشترك ثالث وهلم جرا (ولا ينسلس) اي لا يوجد تمام المشتركات
الى غير النهاية والتركيب المهية من اجزاء غير متشابهة وذلك يستلزم
امتناع تعقلها بالكنه والكلام في المهيئات التي يمكن تعقلها بالكنه
وفي اطلاق التس على وجود الامور الغير المتشابهة نسامح وقيل
لمابث عندهم امتناع جنسين لا يكون احدهما جزء للآخر فيلزم
ترتب الاجناس الموجودة معا اذ الكلام في الماهيات الحقيقية واجزائها
واجيب بان هذا انما يتم لو كانت الاجناس متميزة بحسب الوجود
الخارجي وليس كذلك (بل ينهي الى ما) اي تمام مشترك (يساويه)
بعض تمام المشترك قد يقال اعمية بعض تمام المشترك لا يتوقف
على تحققه في نوع آخر فانه اذا كان مفهوم الشيء يتحقق اعميته
بان يصدق على تمام المشترك ولا يصدق تمام المشترك على نفسه
والجواب انه لو صح هذا لما تحقق المساواة بين الشيء والممكن
العام لانهما يصدقان معا ويصدق كل منهما على نفس الآخر بدون
الآخر فيكون بينهما عموم من وجه والمناسب ان يقول المص بدل
قوله مساويا له مختصا به لتلصق به قوله والا لكان مشتركا ولا يتوجه
هذا السؤال واعترض ههنا اما اولا فبمثل مامر لجواز ان يكون
بعض تمام المشترك عارضا للنوع الثاني الذي هو بازاء تمام المشترك
فلا يلزم تحقق والى آخر للمهية هو تمام مشترك بين ذلك النوع والمهية
واما ثانيا فيجوز ان يكون النوع الذي بازاء تمام المشترك الثاني هو
النوع الذي بازاء المهية فيكون تمام المشترك بينه وبين المهية هو
تمام المشترك الاول ولا يدفع له الابائيات امتناع ان يكون للمهية جنسان
لا يكون احدهما جزء للآخر اذ لا يمكن ح ان يكون بين عملي المشترك عموم
من وجه وقد تقرر الدليل بلا حاجة الى هذه القاعده بان يقال
الجزء الذي هو بعض تمام المشترك يكون مشتركا بين المهية وكلا النوعين
المذكورين فاما ان يكون تمام المشترك بين تلك الانواع الثلاثة او بعضه
لا سبيل الى الاول لانه خلاف المقدر ولا الى الثاني لانه يلزم ان يكون

هناك تمام مشترك ثالث بين الماهية ذينك النوعين المذكورين يكون الجزء المذكور بعضا منه وننقل الكلام اليها فيلزم ان يكون تمام مشتركات غير متناهية يكون كل منها اعم مطلقا من الآخر (فيكون) بعض تمام المشترك فصله وهو جنس فيكون (فصل جنس وكيف كان) اي سواء لم يكن الجزء مشتركا او يكون بعضا من تمام المشترك مساويا (تميز الماهية) تميز اتاما او ناقصا (عن مشاركتها في جنس او في وجود هذا اشارة الى ما ذهب اليه المتأخرون من جواز الفصل بدون الجنس وقد وقع مثله في الاشارات ووجه الامام بما ذكره عدل عنه المحقق الطوسي وقال الفصل قد يكون خاصا بالجنس كالحساس بالجسم النامي وقد يوجد في غيره كالناطق فانه يوجد للحيوان والملك ايضا والاول يميز الماهية عن جميع مشاركتها في الوجود الثاني يميزها عن جميع مشاركتها في ذلك الجنس لافي الوجود وانما اخترانا كلام الامام لانه الصق بسياق عبارة المص وايض ناقش صاحب المحاكمات وح لا يكون الفصل البعيد فصلا واجيب عنه بانه اعتبر ذلك والفصل والبعيد للماهية هو بالحقيقة فصل لما هو فصل قريبه من اجناسها لكونه مميزا له عن جميع المشاركات وانما يقال له فصل للماهية باعتبار انه فصل لجنسها واقول النافع في هذا المقام ان يكون هذا الاعتبار مذهب الشيخ وهو نوع (فكان فصلا) اذ لا نفي بالفصل الاجزاء ميمزا في الجملة غير تمام المشترك والقيد الاخير لاخراج الجنس وقال الامام في المختص الحق ان الجنس من حيث هو جنس لا يكون مقولا في جواب اي شيء هو لان الجزء انما يكون جنسا من حيث انه مشترك بين الشيء وغيره وهو بهذا الاعتبار يمنع ان يكون مقولا في جواب اي شيء هو وقال العلامة التفتازاني الاولي منع افادة الجنس التميز وقد بقاء الدليل بوجه احصاء وهو ان الجزء الذي لا يكون تمام المشترك بين الماهية وغيرها اما ان يكون مختصا بها او مشتركا والثاني لا يكون مشتركا بين الماهية وجميع ما عداها اذ من الماهيات ماهي بسيطة لاجزاءها فيكون ميمزا في الجملة ورد يجوز ان يكون الجز المذكور نفس الماهية البسيطة

واجب بانه لا يكون نفس كل مهية بسيطة لكن يرد عليه انه يجوز ان يكون عرضا عاما للبسائط (وسموه بانه كلي يحمل) يفهم منه ان القول المذكور في تعريفات اخواته بمعنى الحمل على الشيء (في جواب اي شيء) هو المطلوب به امر غير الجنس مميز في الجملة عن المشارك في الشيئية سواء كان ذاتيا او عرضيا ميز عن جميع الاغيار او بعضها ليسهل الفصل البعيد واذا قلنا اي حيوان هو فالطلب به المميز عن المشارك في الحيوانية وعلى هذا القياس وقال المحقق الرازي يخرج به النوع والجنس والعرض العام لان النوع والجنس انما يقالان في جواب ما هو والعرض العام لا يقال في الجواب اصلا واقول فيه بحث لانه ذاهب الى ان الجنس مميز في الجملة ولا فرق بين الجنس والعرض العام في التميز وعدمه فلو كان الجنس مميزا لكان العرض العام ايضا مميزا فلا ينفعه ما يقال من ان العرض العام من حيث انه عرض عام لا يميز له اصلا فان المعتبر فيه هو العموم المتناهي للخصوص الذي لا بد منه في التميز نعم من حيث انه خاصة اضافية غير الماهية في الجملة فالناسب لمذهبنا ان يخرج العرض العام بقوله (في جوهره) ويخرج به الخاصة ايضا لان اي شيء هو في جوهره وفي ذاته موضوعا لطلب المميز الدائري كان اي شيء هو في عرضه موضوعا لطلب المميز العرضي (فعلى هذا) التعريف (او تركبت حقيقة من امرين متساويين او امو و متساوية) قيل كما هيبة الجنس العالي والفصل الاخير اذ يمتنع تركبهما من الجنس والفصل والا لم يكن الجنس العالي عاليا ولا الفصل الاخير اخيرا فاذا فرض تركبهما من اجزاء وجب ان يكون تلك الاجزاء متساوية ولما كان الثاني خفيا استدلل بعضهم عليه بانه اذا تركبت مهية كالانسان من جنس وفصل كالحوان والناطق ففصلها علة لجنسها فان كان جنسا مركبا من جنس وفصل كالجسم النامي والحساس فليس الناطق علة للجسم النامي لان الحساس علة للجسم النامي فلو كان الناطق ايضا علة له لزم توارده على مستقلين على معلول واحد فتعين ان يكون الناطق علة للحساس فلو تركب الفصل الاخير من الجنس والفصل لكان فصله

علة الجنس ان كان بسيطا او لفصل جنسه ان كان مركبا علة للجنس انه
 علة وجوده في الخارج وفي الذهن بل المراد انه علة تحصيله وارتفاع ابعاده
 (كان كل واحد منها فصلا لها) اي للحقيقة (لانه) اي كل واحد منها
 (يميزها عن مشاركتها في الوجود) تميزا جوهريا وزعم القدماء ان الفصل
 مستلزم للجنس وتبعهم الشيخ في الشفاء وخالفهم في الاشارات واستدلوا على
 بطلان تركيب الماهية الحقيقية من امرين متساويين بانه لا بد ان يتحقق بينهما
 حاجة وليس احدهما اول بالاحتياج من الآخر لانها ذاتيان متساويان
 فيحتاج كل منهما الى الآخر فيلزم الدور وبان كل ماهية اما جوهر
 او عرض فان كان جوهر كان الجوهر جنسها وان كان عرضا كان
 احدهما من الاجناس العالية للاعراض جنسها وان فرض تلك الماهية
 جنسا من الاجناس العالية كالجوهر مثلا فنقول لو تركب من امرين
 متساويين فجزئه ان كان عرضا يلزم ان يكون العرض محمولا على الجوهر
 بالمواطاة اذا الكلام في الجزئ المحمول وان كان جوهر فان كان الجوهر
 نفس حقيقة او داخل فيه لزم تركيب الشيء من نفسه وان كان خارجا
 عنه وهو محمول عليه كان عارضه له وذلك الجزء ليس عارضه لنفسه فيكون
 العارض بالحقيقة هو الجزء الآخر فلا يكون العارض بتمامه عارضه وان محال
 وهما مردودان اما الاول فلان لا نسلم وجوب الاحتياج في الاجزاء المحمولة
 لانها اجزاء ذهنية لا تميز بينها في الوجود الخارجي وانما يجب ذلك في الاجزاء
 الخارجية المتمايزة بحسب الوجود الخارجي وايضا لا يلزم من التساوي في الصدق
 التساوي في الحقيقة فلا يلزم من احتياج احدهما لطرفين دون الآخر ترجيح بلا
 مرجح وايضا يجوز ان يحتاج كل منهما الى الآخر من جهة اخرى فلا يلزم
 الدور وقد يجاب عن الاول بان وجوب احتياج بعض الاجزاء الى بعض
 لاجل التاء لئلا يفكهما ان الاجزاء الخارجية المتغايرة في الوجود العيني
 يجب احتياج بعضها الى بعض لئلا يفك المركب منها في الخارج كذلك
 الاجزاء الذهنية المتغايرة في الوجود الذهني لا بد ان يحتاج بعضها الى
 بعض لئلا يفك المركب منها في الذهن واما الثاني فلجواز وجود ممكنات
 كثيرة غير مندرجة في الاجناس العالية المشهورة كيف وقد صرح جوابان

بان الوحدة والنقطة من هذا القبيل وايضا لان جنسيتها وادواتهم مدخولة
 وايضا العارض للشيء بمعنى الخارج المحمول لا يجب ان يكون خارجا
 بجميع اجزاء فان الانسان اذا قيس الى الناطق لم يكن عينه ولا جزئه
 بل خارجا عنه وليس بتمامه خارجا عنه نعم العارض للشيء بمعنى القائم به
 لا يجوز ان يكون بتمامه عارضه له وبين المعنيين بون بعيد (والفصل
 المميز للنوع عن مشاركة في الجنس قريب ان ميزه عنه) اي مشارك
 في جنس قريب كالناطق للانسان) فانه ميزه عن المشارك في الجسم النامي
 ولا يخفى عليك انه يمكن اعتبار القرب والبعد في الفصل المميز عن المشارك
 الوجودي ايضا فانا اذا فرضنا ماهيته مركبة من جنس وفصل وفرضنا
 ذلك الجنس مركبا من امرين متساويين كان كل واحد منهما مميزا لذلك
 الجنس عن جميع المشاركات الوجودية وتلك الماهية عن بعض
 المشاركات الوجودية فتح يمكن ان يقال الفصل المميز للماهية عما يشاركها
 في الوجودان مميزها عن جميعه فهو فصل قريب لها وان ميزها عن بعضه
 فهو فصل بعيد لها وانما لم يعتبر ذلك لانه ليس معقق الوجود بل مبنى
 على احتمال (واما الثالث) اي الخارج عن ماهية ما تحته من الافراد (فان
 امتنع انفكاكه عن الماهية) اي ما يطلق عليه اسم الماهية وهو اعم من الماهية
 من حيث هي هي والماهية بشرط الوجود فلا يكون تقسيمه الى لازم
 الوجود ولازم الماهية من حيث هي هي تقسيما للشيء الى نفسه والى غيره
 (فهو اللازم والا) اي وان لم يمتنع (فهو العرضي المفارق واللازم قديكون
 لازما للوجود كالسواد) المناسب ان يقال كالاسود لان الكلام في الكل
 الخارجي عن ماهية افراده فلا بد ان يكون محمولا على تلك الماهية وافرادها
 بالمواطاة دون الاشتقاق وامثال هذه المسامحة كثيرة في كلامهم والمراد يحل
 المواطاة ان يحل الشيء على الموضوع بلا واسطة كالبيض بالنسبة الى الانسان
 وحل الاشتقاق ان يحل الشيء عليه بواسطة ذاوا واشتقاق كالبيض
 بالنسبة اليه وبعضهم يسمى الاول حل التركيب والثاني حل الاشتقاق والاولى
 اولى لاتحاد مؤداهما (للجشبي) فانه لازم لماهيته الوجودية المشخصة للماهية
 من حيث هي هي لانها الانسان ولو كان السواد لازما له لكان كل انسان اسود

(وقد يكون لازما للماهية) من حيث هي هي (كازوج للاربعة وقد يقال المراد بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة وما يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي اولافا لاول لازم الماهية وهو الذي يلزمها مطلقا اي في الذهن والخارج والثاني لازم الماهية الموجودة اي في الخارج محققا ومقدرا والناسب ترك التفسير الثاني ليشمل لازم المهية بشرط الوجود الذهني (وهو) اي اللازم سواء كان لازم المهية من حيث هي هي او بشرط الوجود (اما بين وهو الذي يكون تصويره مع تصور ملزومه كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما) لا بد في الجزم من تصور النسبة قطعا فاما ان يقال المراد ان تصويره مع تصور ملزومه وتصور النسبة بينهما كاف في الجزم واما ان يقال تصورهما يقتض تصور النسبة والجزم (كالانقسام بمتساويين للاربعة واما غير بين وهو الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط) قيل المراد به معناه اللغوي فيشمل الحد الوسط والحدس والتجربة وامثالهما فيكون القسمة حاصرة وقال العلامة التقلازني المراد بكون تصور اللازم كافيا في الجزم باللزوم ان لا يتوقف على وسط برهاني سواء توقف على حدس او تجربة ونحو ذلك اولم يتوقف وحل الوسط ههنا على الوسط البرهاني (كتساوي الزوايا لثنتين للمثلث) اللام الاولى متعلقة بالتساوي والثانية بمقدراي كالتساوي اللازم للمثلث قيل اذا وقع خط مستقيم على مثلث بحيث حدثت عن جنبه زاويتان فكل واحدة منهما يسمى قائمة وهما قائمتان هكذا ١ واذا وقع بحيث يحدث هناك زاويتان مختلفتان في الصغر والكبر فالصغرى يسمى حادة والكبرى منفرجة هكذا ١ واما المثلث فهو الذي يحيط بثلاثة خطوط مستقيمة هكذا ١ واقول لا يتوهم من هذا الكلام ان الزاوية القائمة واختيها مخصوصتان بالمستقيمة الخطتين وان المثلث مخصوص بالمستقيم الاضلاع بل الزوايا الثلاثة قد يعتبر على الكرة من وقوع قوس على اخرى والمثلث ايضا قد يعتبر عليها من احاطة ثلث قوس بسطح لكن زوايا المثلث قد يكون اكبر من قائمتين بل من ثلث قوائم كما يشهد به التخييل الصحيح

فالمناسب ان يقال مراد المص بالقائمة هو المستقيمة الخطتين وبالمثلث هو المستقيم الاضلاع واما برهان تساوي زوايا المثلث المستقيم الاضلاع لقائمتين مذكور الشكل الثاني والثلاثين من المقالة الاولى من كتاب اقليدس فارجع اليه وقد (يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه تصويره) وهذا هو اللزوم الذهني المعبر في الدلالة لالتزامية ولا يلزم ان يكون كل لازم للماهية من حيث هي هي لازما ذهنيا اذا الواجب في لازم المهية المطلقة ان يكون بحيث اذا وجدت المهية في الذهن كانت متصفة به وليس كل ما كان حاصل للمهية في الذهن يجب ان يكون مدركا فان كون المهية مدركة صفة حاصلة لها هناك مع انه لا يجب الشعور به واللازم من ادراك امر واحد ادراك امور غير متناهية (و) المعنى (الاول اعم) لانه متى يكفى تصور الملزوم في اللزوم يكفى تصور اللازم والملزوم معا وليس كلما يكفى التصور ان يكفى تصور واحد قيل عليه المعبر في الاول هو كون تصوريهما كافيين في الجزم باللزوم والمعبر في الثاني هو كون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم وبهذا القدر لم يتبين كون الاول اعم اذ ربما كان تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم ولا يكون التصوران معا كافيين في الجزم باللزوم ومنه العلامة التقلازاني (والعرضي المفارق اما سريع الزوال كحمرة الحجل وصفرة الوجع) اي الخايف (واما بطيئه كالشباب) قيل هذا التقسيم غير حاصر لان ما يمتنع انفكاكه عن الشيء لا يلزم ان يوجد بدونه لجواز ان لا يمتنع انفكاكه شيء عن شيء ويدوم له كحركة الفلك ويمكن ان يجاب بانه لم يرد باللزوم ما كان منشاء الدات فقط بل اراد ما كان منشاء الدات او غيره ولا شبهة في الدوام واللزوم بهذا المعنى متلازمان اذ لا بد للثبوت الدائم من علة دائمة سواء كانت عين الدات او غيرها واقول بقي ههنا بحث وهو ان ما لا يدوم للمعروض غير منحصر في سريع الزوال وبطيئه لان المتبادر من سرعة زوال العرضي عن المعروض وبطؤ زواله عنه ان يبقى المعروض ويزول العارض فما حصل للمعروض بعد ان لم يكن ولا يزول الا مع زوال المعروض خارج عن التقسيم فقوله (والشيب) ليس

في موقعه وكل واحد من اللازم والعرضي) المفارق (ان اخص بفراد حقيقة واحدة فهو الخاصة) المطلقة (كالضاحك) فانه مختص بفراد حقيقة الانسان ويسمى ما يختص الشيء بالقياس الى بعض ما يغايره خاصة اضافية (والا فهو العرض العام كالمشي فانه شامل لافراد الانسان وغيره) ويرسم الخاصة بانها كلية مقولة على ماتحت حقيقة واحدة سواء كانت تلك الحقيقة نوعا او غيره ليشمل خاصة الجنس (فقط) يخرج الجنس والعرض العام والفصل البعيد للنوع (قولا عرضيا) اي قولا يكون لمحمول فيه خارجا عن ماهية ماصدق عليه يخرج النوع وفصله القريب واقول ظاهر هذا التعريف لا يشمل خاصة الواجب تعالى على مذهب الحكماء لانه ليس تحت حقيقة عندهم (ويرسم العرض العام بانه كلي مقول على افراد حقيقة وافراد غيرها) اي غير تلك الحقيقة وبه خرج النوع وفصله القريب والخاصة (قولا عرضيا) يخرج الجنس والفصل البعيد للنوع ولا يتوهم ان هذا التعريف منقوض بخاصة الجنس لانها لا يقال على غير الجنس واذا قيست الى انواعه فهي عرض عام لها واعلم ان المهية اما حقيقة اي موجودة في الاعيان واما اعتبارية اما الحقيقة فالتمييز بين ذاتياتها مشكل لالتباس الجنس بالعرض العام والفصل بالخاصة فيتعسر التمييز بين حدودها ورسومها المسماة بالحدود والرسوم الحقيقية واما الاعتبارية فلا اشكال في التمييز بين ذاتياتها وعرضياتها لان كل ما هو داخل في مفهومها الذي حصل اولاً ووضع الاسم باذنه فهو ذاتي لها وكل ما هو خارج عنه فهو عرضي لها فلا شبهة بين حدودها ورسومها المسماة بالحدود والرسوم الاسمية وظاهر ان النوع واخواته ماهيات اعتبارية حصلت اولاً ووضع الاسماء بازائها وهذه التعريفات تفاصيل تلك الماهيات كما شرح به الشيخ في مباحث الجنس من الشفاء حيث قال انا حصلنا معنى هذا الحد وجعلنا لفظ الجنس اسماً له فيكون هذه التعريفات حدوداً اسمية وقد يقال هي رسوم لان الجنس في نفسه هو الكلي الذاتي للمختلفات بالحقيقة سواء قيل عليها او لم يقل واما المقولية فعارضة له والتعريف بالعارض رسم والجواب انه من باب اشتباه العارض بالمعروض فان

فان المقولية عارضة للجنس الطبيعي الذي هو معروض للجنس المنطقي الذي كلامنا فيه (فالكليات نوع و جنس وفصل وخاصة وعرض عام) قيل انه قسم الكلي الخارج عن الماهية الى اللازم والمفارق وقسم كلامنا الى الخاصة والعرض العام فيكون الخارج منقسماً الى اربعة اقسام فاقسام الكلي سبعة على مقتضى تقسيمه لاختصة ومن اراد حصر الخارج في قسمين وجب عليه ان يقسمه اولاً الى الخاصة والعرض العام وقد يعتذر بان اللازم تقسم الى الخاصة والعرض العام باعتبار الاختصاص بماهية واحدة وعدم الاختصاص بها والمفارق ما يختص بماهية واحدة وان مفهوم العرض العام فيها ما لا يختص بها بل يعممها وغيرها فقد رجع محصول الاقسام الاربعة الى معينين مطلقين يوجد كل منهما في اللازم والمفارق وصار الكلي الخارج منقسماً فيهما (الفصل الثالث في مباحث الكلي بالاصالة والجزئي) بالتبع لما مر والانصب تركنا الاخيران قيل الفصل الثاني ايضا في مباحثهما قلت اكثر ما يبين في هذا الفصل ملحوظ بعنوان الكلي والجزئي بخلاف الفصل الثاني فان اكثر ما يبين فيه ملحوظ بعنوان النوع واخواته (وهي خمسة المبحث الاول الكلي قد يكون متمتع الوجود في الخارج لانفس مفهوم اللفظ كشريك الباري عز اسمه) الحاصل ان الكلية لازم بين المعنى الاعم للمفهوم الكلي بخلاف امكان الوجود وامتناعه (وقد يكون ممكن الوجود في الخارج) بالامكان العام فيقابل متمتع الوجود ويشمل واجب الوجود (لكن لا يوجد فيه كالعنفاء) قال المص في شرح الملخص ممكن الوجود اما ان لا يعرف وجوده في الخارج واما ان يعرف وجوده فيه والاول كالعنفاء ويمكن حمل كلامه ههنا عليه بان يقال يوجد مشتق من الوجدان دون الوجود (وقد يكون الموجود منه) فرداً (واحداً فقط مع امتناع غيره كالباري) مثال للفرد لا للكلي بقريته ما بعده (او مع امكانه اي امكان (غيره كالشمس) عند من يحوز وجود شمس اخرى) وقد يكون الموجود منه كثيراً متاهياً كالنكواب السبعة السيارة) قال المص في شرح الملخص هذا انما يصح مثلاً لو كان معنى يشترك فيه جميع

الكواكب وذلك غير معلوم فتأمل (او غير متناه كالتفوس الناطقة)
 على مذهب من قال بقدم العالم فان النفوس المجردة عن الابد ان غير
 متناهية العدد عنده وقيل اى لا ينتهى الى حد لا يوجد بعده فرد آخر
 لان الافراد الغير المتناهية لا يكون موجوده دفعة واقول لا يخفى على
 من تتبع كتب الحكمة ان القائل لقدم العالم حاكم بوجود نفوس ناطقة
 لا ينهى دفعة ولا استحالة فيه عنده لعدم الترتب فيها والمرة على مذهبه
 ترتب امور غير متناهية موجودة معا (المبحث الثانى اذا قلنا الحيوان
 مثلا) فان اعتبار الامور الثلاثة لا يختص بالحيوان بل لا يختص
 بمفهوم الكلى ايضا فالنسب ان يقال (انه كلى) مثلا (هناك)
 (امور ثلث الحيوان من حيث هو هو) اى الماهية التى عرضت لها الكلية
 قيل عليه اذا كان مفهوم الحيوان من حيث هو كليا طبيعيا فعلى
 هذا القياس اذا قلت الحيوان جنس كان مفهوم الحيوان من حيث
 جنسا طبيعيا فلا فرق اذن بين مفهوم الكلى الطبيعى ومفهوم الجنس
 الطبيعى فالصواب ان مفهوم الحيوان من حيث هو معروض لمفهوم
 الكلى او صالح لكونه معروضه كلى طبيعى ومن حيث هو معروض
 لمفهوم الجنس او صالح لكونه معروضه جنس طبيعى (وكونه كليا)
 المناسب ان يقال مفهوم الكلى من غير اشارة الى مادة من المواد والمجموع
 (المركب منهما) اى الحيوان الكلى فالاول يسمى كليا طبيعيا لانه طبيعة
 من الطبيعى وقيل لانه موجود فى الطبيعة اى فى الخارج (والثانى كليا
 منطقيا) اذ المنطقى انما يبحث عنه فانه ماخذ مفهوم الكلى من حيث
 هو بلا اشارة الى مادة مخصوصة ويورد عليه احكاما شاملة لجميع
 ما صدق عليه ذلك المفهوم (والثالث كليا عقليا) لعدم تحققه الا فى العقل
 وذلك لان احد جزئه كلى منطقى وهو من العقول والاشياء وكذا اذا
 قلنا زيد جزئى فهناك جزئى طبيعى وجزئى منطقى وجزئى عقلى
 وعلى هذا القياس واعلم انك اذا قلت الكلى كلى فهناك معروض هو
 مفهوم الكلى ويسمى كليا طبيعيا وعارض هو ايضا مفهوم الكلى
 ويسمى كليا منطقيا ومركب من المعروض والعارض ويسمى كليا عقليا

(والكلى الطبيعى موجود فى الخارج) اى قد يكون موجودا فيه اذ من
 الكليات الطبيعية ما هو متمتع الوجود فيه وما هو ممكن معدوم (لانه جزء
 من هذا الحيوان الموجود فى الخارج وجزء الموجود) فى الخارج (موجود
 فيه) اعترض عليه بانه ان اراد ان الحيوان جزءه فى الخارج فهو ممنوع
 بل هو اول المسئلة وان اراد انه جزءه فى العقل فسلم لكن الاجزاء العنصرية
 للموجودات الخارجية لا يجب ان يكون موجوده فى الخارج واما الكليان
 (الاخران) اى المنطقى والعقلى (ففى وجودهما فى الخارج خلاف) اقول
 المفهوم من كلامه ان لا خلاف فى وجود الكلى الطبيعى فى الخارج
 فان اراد ان خلاف اصلا ممنوع لان الاشرافيين والمتكلمين ذاهبون
 الى ان لا وجود فى الخارج الا الاشخاص بل قال بعضهم ان المشائين
 ايضا ذاهبون الى هذا والمراد من قولهم الكلى الطبيعى موجود فى الخارج
 ان ما صدق عليه اعنى الشخص موجود فيه وان اراد ان لا خلاف بين
 المشائين فالنسب ان يكون مراده ان فى وجود الاخرين خلافا بينهم ولائم
 انهم اختلفوا فى وجودهما فى الخارج بل بالغوا فى نفي الكلى المنطقى وقالوا هو
 من العقولات الثانية وقيل القائل بوجود الاضافات قائل بوجود المنطقى
 ولزمه القول بوجود العقل لكونه مركبا من المنطقى والطبيعى الموجودين
 ومن منعه منع وجود المنطقى ولزمه عدم العقل ضرورة عدم احد جزئه
 واقول فيه بحث لانه ان اراد ان القائل بوجود الاضافات لزمه القول بوجود
 المنطقى وهو المتبادر من عبارته فيرد عليه ان القائل بوجود الاضافة ليس
 قائل بوجود جميع الاضافات وان اراد انه قائل بوجود المنطقى اتفاقا فيرد
 عليه ان القائلين بوجود الاضافات هم الحكماء وقد عرفت انهم
 يمنعون وجوده (وانظر فيه) اى فى وجودهما فى الخارج (خارج عن المنطق)
 بل هو من مسائل الحكمة الالهية واما النظر فى وجود الكلى الطبيعى
 وان كان ايضا منها الا انه قليل المؤنة ولا يبعد ان يقال ضمير فيه راجع
 الى وجود الكلى مطلقا للمبحث (الثالث الكليان) اى اللذان يصدقان
 على شئ بحسب نفس الامر ليخرج الاشياء واللاممكن بالامكان العام فانهما

ان جعلنا متباينين ينتقض قولهم نقيضا المتباينين متباينان تبانيا جزئيا
والا ينتقض تعريف المتباينين منعاقيل انما يقل المفهوم ان لان الاقسام
الاربعة متحققة في الكائنين لا الجزئيتين فانهما متباينان قطعا ولا الكلي والجزئي
فان الجزء ان كان جزئيا لذلك الكلي يكون اخص منه مطلقا والافه
مساين له فلو قال المفهوم ان لربما يوههم جزئيا ن جميع هذه الاقسام الا
ربعة في كل واحد من الاقسام الثلاثة فلما قال الكليان علم انه ليس حال
القسمين الاخرين كذلك والالكان التخصيص لغوا ويمكن ان يكون
التخصيص باعتبار ان الكلي مقصود ونوقش ههنا بان هذا الضاحك
وهذا الكاتب جزء بيان متصادقان فلا يكونان متباينين واجاب المحقق
الشريف قدس سره بانه ان كان المشار اليه بهذا الضاحك زيدا وبهذا الكاتب
عمرافهناك جزئيا متباينان وان كان المشار اليه بهما زيدا فليس هناك
الاجزئى حقيقى واحد هو ذات زيد لكنه اعتبر معه تارة اتصافه بالضحك
واخرى اتصافه بالكتابة وبذلك لم يتعدد الجزئى الحقيقى تعددا حقيقيا
ويتغير تغيرا حقيقيا بل هناك تعدد وتعاير بحسب الاعتبار والكلام
في الجزئيين المتعايرين تغيرا حقيقيا كما هو المتبادر من العبارة لاني جزئ
بين بحسب الاعتبار ولوعد جزئي واحد بحسب الجهات والاعتبارات
جزئيات متعددة لزم ان يكون الجزئي الحقيقى كليا فانا اذا اشرنا الى
زيد بهذا الكاتب وهذا الضاحك وهذا الطويل وهذا القاعد كان
هناك على ذلك التقدير جزئيات متعددة يصدق كل واحد منها على
ماعداه من الجزئيات المتكثرة فلا يكون مانعا من فرض اشتراكه بين
كثيرين فيكون كليا قطعا واقول فيه بحث لانهم فسروا اشتراك الكلي
بين كثيرين بمطابقة لها فاعترض عليه بانه لو تصور طائفة من الناس
زيدا كانت صورة الوجود في الخارج يطابق الصور العقلية التي
في اذهان الطائفة ضرورة ان المطابقة بين بين فيجب ان يكون زيد
كليا واجيب بان المراد بمطابقة الحاصل في العقل لكثيرين لا المطابقة
مطلقا ثم اعترض بان الصورة الحاصلة من زيد في ذهن واحد من
الطائفة الذين يصوره مطابقة لباقي الصور الحاصلة في اذهان غيره ضرورة

ان الاشياء المطابقة لشيء واحدة متطابقة فيلزم ان يكون تلك الصورة
كلية واجيب بان الكلية مطابقة الصورة العقلية لكثيرين من الامور الخا
رجية معروضة او متحققة ثم اعترض بانتفاضه بالكليات التي لا يوجد
اقرادها الا في الذهني كالمفهوم العلم والصور العقلية فقال المذكور قدس
سر الصور ان يقال هي مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين هو ظل لها
ومقتضى لارتباطه بها فان الصور الادراكية يكون اظلالا اما الامور
الخارجية او لصور اخرى ذهنية ومن البين ان الصور الحاصلة في اذهان
تلك الطائفة ليس بعضها فرعا لبعضها بل كلها اظلال لامر واحد
خارجي هو زيد وانت تعلم ان تلك الجزئيات المتعددة المتغيرة بالاعتبار
ايض ليس بعضها ظل بعض فلا يلزم كليتها (متساويان ان صدق
كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الاخر) سواء وجب ذلك الصدق
(كالانسان والناطق) او لا كالضاحك والكاتب ولا يلزم ان يكونا في زمان
واحد فان النائم والمستيقظ متساويان مع امتناع اجتماعهما في زمان واحد
وربما يقال التساوي انما هو بين النائم في الجملة والمستيقظ في الجملة فالنائم في حال
نومه يصدق عليه انه مستيقظ في الجملة وان لم يصدق انه مستيقظ في حال
النوم وكذا المستيقظ وقس عليه الصدق المعبر في العموم مطلقا ومن
وجه ومرجع التساوي الى موجبتين كلتاهن مطلقتين عامتين والمراد
بقولهم المتساويان متلازمان في الصدق انه اذا صدق احدهما على شيء
في الجملة صدق الاخر عليه في الجملة وقس عليه معنى استلزام الاعم للاخص
(وبينهما عموم) وخصوص (مطلق ان صدق احدهما على كل
ما يصدق عليه الاخر من غير عكس) اي لا يصدق الاخر على كل
ما يصدق هو عليه (كالحبوان) وهو اعم مطلقا (والانسان) وهو
اخص مطلقا ومرجع العموم والخصوص مطلقا الى موجبة كلية مطلقة
عامة وسالبة جزئية دائمة (وبينهما عموم) وخصوص من (وجه ان
صدق كل) واحد (منهما) على بعض ما يصدق عليه الاخر دون
البعض الاخر كالحبوان والايض (فكل منهما اعم من وجهه الشاملة
واخص من وجهه المشمولية ومأل العموم والخصوص من وجه الى

سالتين جزءتين دائمتين وموجبة جزئية مطلقة عامة (ومتباينان)
 تباينا كلياً (ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه
 الآخر) سواء امكن تصادقهما معاً كما لكلف بالمكن والمحال اولا
 (كالانسان والفرس) ومرجع التباين الى سالتين كلتيني دائمتين ووجه
 الحصر ان الكلتيين اما ان يتصادقا اولا والثاني التباين والاول اما ان
 يكون بحيث يحصل موجبتان كلتيتان وهو التساوي ويحصل موجبة
 كلية واحدة وهو العموم والخصوص مطلقا اولا يحصل موجبة كلية
 اصلا فهناك موجبة جزئية وسالتان جزئيتان وهو العموم والخصوص
 من وجه واعلم ان النسب الاربع كما يعتبر بحسب المصدق بمعنى
 الحمل المستعمل بعلى فيقال الكاتب صادق على الانسان اي
 محمول عليه معتبر بحسب المصدق بمعنى التحقق المستعمل بعلى فيقال
 هذه القضية صادقة في نفس الامر اي متحققة فيها والنسب
 المعبرة بين القضايا من هذا القبيل اذ لا يتصور حلها على شيء
 فالقضية المتساويتان هما اللتان يكون صدق كل واحدة منهما في نفس
 الامر مستلزما لصدق الاخرى فيها وعلى هذا القياس واما النسب
 المعبرة في غير القضايا فقد يكون باعتبار الاول وقد يكون باعتبار الثاني
 كما يقال السقف اخض من الجدار لكن الاول اكثر (ونقيض المتساويين
 متساويان والا لصدق احدهما) اي احدا النقيضين (على ما كذب عليه)
 النقيض (الاخر فيصدق احد المتساويين على ما يكذب عليه الآخر
 وهو محال) مثلا لولم يصدق كل الانسان لناطق لصدق بعض
 الانسان ليس بلا ناطق فيكون بعض الانسان ناطقا وقيل هذا
 انما يتم اذا كان الموضوع موجودا حتى يكون السالبة المعدولة المحمول
 والموجبة المحصلة متلازمتين واما اذا لم يكن موجودا كما في نقائص الامور
 العامة فلا مثلا اذا قلت لولم يصدق كل لاشي لا يمكن بالامكان العام
 لصدق بعض الاشياء ليس بلا يمكن فيكون بعض الاشياء ممكنات التجه
 المنع فان قلت هذا مكابرة اذ لا شبهة في ان الممكن والا يمكن متناقضان
 وارتفاع النقيضين محال بالبدية قلت ان اردت انهما متناقضان بحسب

المفهوم بمعنى انهما متباعدان على ابلغ وجوه فسلم لكن الكلام ههنا
 في التناقض بحسب المصدق اذ مرجع النسب الى انقضائهما كما مروا
 اردت انهما متناقضان بحسب المصدق فمنوع لان نقيض صدق
 الممكن على شيء سلب صدقه عنه لا صدق سلبه عليه والمخلص انا
 ما حد النقيضين بحسب المصدق فلا بد ان يكون على وجه السلب دون
 العدول فنقول او كذب كل ما ليس بانسان هو ليس بناطق فنشاء كذب
 هذه الموجبة ليس عدم الموضوع لما تقرر عندهم من ان صدق
 الموجبة السالبة المحمول لا يستدعي وجود الموضوع فهو صدق نقيض
 المحمول على الموضوع فيصدق بعض ما ليس بانسان فهو ناطق وقد
 يجاب ايضا بان الكلام في النقيضين الصادقين في نفس الامر على شيء
 من الاشياء فان هذا الفن آلة الحكمة وليس فيها قضية موضوعها
 او محمولها احد من نقائص الامور العامة فلا بأس باخراجها عن
 قواعدها (ونقيض الاعم من شيء مطلقا اخض من نقيض الاخص
 مطلقا) متعلق بالاخص الاول (لصدق) هذا الاستدلال بثبوت
 الحد على ثبوت الحدود وما بعده استدلال على ثبوت الحد لكن
 الانسب ان يقال اي يصدق (نقيض الاخص على كل ما يصدق
 عليه نقيض الاعم من غير عكس اي لا يصدق نقيض الاعم على كل
 ما يصدق عليه نقيض الاخص) اما الاول فلانه لولا ذلك لصدق
 عين الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك (الصدق
 مستلزم لصدق الاخص بدون الاعم وهو محال) مثلا لولم يصدق
 كل لاشي لانسان لصدق بعض الاشياء لانسان ليس بلا انسان فيكون
 بعض الاشياء انسانا وفيه مامر انفسا لانك اذا قلت لولم يصدق
 كل لاشي لانسان لصدق بعض الاشياء لانسان فيصدق
 الانسان اتجه المنع والمخلص مامر (واما الثاني فلانه لولا ذلك لصدق
 نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص وثبت ان نقيض
 الاخص صادق على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم فالنقيضان
 متساويان فكذا العينان (وذلك مستلزم لصدق الاخص على كل)

افراد (الاعم وهو محال) وقد يوجه المقام بعكس النقيض عند التقدما
وهو جعل نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا فان
الموجه الكلية تنعكس كنفسها على زائهم ولا يخفى عليك انه لا يلزم
مذهب المص فانه موافق للنسبة خرين في عكس النقيض كما ينبغي ولكنه
الصق بعبارة وقد يستدل بان الاعم صادق على بعض نقيض الاخص
تحقيقا فليس بعض نقيض الاخص بنقيض الاعمال عند قال المص لو كان
نقيض الاعم اخص لصدق كل ما ليس بممكن عام فهو ليس بممكن خاص
ومعلوم ان كل ما ليس بممكن خاص فهو اما واجب او ممتنع وكل واجب
او ممتنع فهو ممكن عام فكل ما ليس بممكن فهو ممكن هذا خلف واجب
بان المراد بالمكن العام ان كان هو الموجب فلانم ان للممتنع
ممكن عام وان كان هو السالب فلانم ان الواجب ممكن عام
(والاعم من شئ من وجه ليس بين نقيضيهما عموم) وخصوص
(اصلا) لا مطلقا ولا من وجه والمراد رفع الابطال الكلية
لا السلب الكلية ومثله قولهم في مباحث العكوس القضية القلانية
لا تنعكس او انه ليس يلزم ان يكون بين نقيضيهما عموم فلا يتوجه عليه
ان بين نقيض الحيوان والابيض عموما وخصوصا من وجه (لتحقق مثل
هذا العموم) اي العموم من وجهه والانسب ترك مثل (بين عين الاعم
مطلقا كالحيوان) ونقيض الاخص) كالانسان فانهما يتصادقان
في اخص آخر كالفرس ويصدق الاعم بدون نقيض الاخص في ذلك
الاخص وبالعكس في نقيض الاعم (مع التباين الكلية) قيل انما ذكر
هذا القيد لان التباين الجزئي وهو صدق كل واحد من المفهومين
بدون الآخر لا يتنافى العموم من وجه بل هو والتباين الكلية فرداه ونوقش
فيه بان دعوى التباين الجزئي مشتمل على دعوى التباين الكلية في بعض
الصور كما سيجي وبه يحصل المطلوب (بين نقيض الاعم مطلقا) كاللا
حيوان (وعين الاخص كالانسان ونقيض المتباينين) تباينا كلياً فانه
المقص عند الاطلاق (متباينان تباينا جزئيا لانهما) اي النقيضين (ان لم يصدق
معا) على شئ (كالوجود والاعدم) اي الوجود واللامعوم

(كان)

(كان متباين كلياً) وهو واحد فردى التباين الجزئي (وان صدقهما
على شئ كالانسان والافرس) الصادقين على الجار كان بينهما تباين
جزئي (الانسب ان يقال عموم من وجه وقيل المراد هذا بقربته جعله
في مقابلة التباين الكلية كما يطلق السلب الجزئي في مقابلة السلب الكلية
وبرادبه النفي عن البعض مع الاتبات للبعض) (ضرورة صدق احد المتباينين
مع نقيض الآخر) ظهر صدق احد النقيضين بدون النقيض الآخر وعدم
صدقه مع عين الآخر ظهر صدق نقيض ٩ مع عين الآخر فظهر صدق كل
من نقيض المتباينين بدون الآخر ولا يتوهم ان عدم صدق احد المتباينين
مع عين الآخر انما يفهم من قيد (فقط) بل هو مفهوم من وصف المبينة
وفقط زيادة التوضيح والاطهر ان يقال ضرورة صدق كل احد من المتباينين
مع نقيض الآخر وقيل الدعوى ثبت بمجرد هذه المقدمة وفيه نظر لانهم
انما يدعون التباين الجزئي اذا تحقق فرداه كلاهما والا فلا يبق ادعا واحد
بخصوصه فلا بد من المقدمات الاخرى (فالتباين الجزئي لازم جزما او رد على
هذه القاعدة ان المعدوم في الخارج اخص مطلقا من الممكن العام فيكون بينه
وبين اللا ممكن العام مبينة كلية لما مر مع ان بين نقيضيهما اعني اللامعوم
في الخارج والممكن العام عموما وخصوصا مطلقا لان كل لامعوم في الخارج
فهو اما واجب او ممكن خاص وكل منهما ممكن عام والجواب مثل ما مر لان الممكن
العام اعم من وجه من المعدوم في الخارج ان كان موجبا ومن اللامعوم فيه
ان كان سالبا وانما يذكر النسبة بين نقيض امرين بينهما عموم من وجه لانها
يعلم بما ذكره ههنا لان نقيضيهما ان لم يتصادقا اصلا على شئ كنقيض الاعم
وعين الاخص كان بينهما مبينة كلية وان تصادقا كان بينهما عموم من وجه
ضرورة صدق كل واحد من العينين مع نقيض الآخر وقيل انه بين ان
نقيض الامرين اللذين بينهما عموم من وجه تباين في بعض الصور تباينا
كلياً او ظاهرا ان بينهما قد يكون عموم من وجه كالحيوان والابيض فاذا ضم
ذلك الى ما ذكره في نقيض المتباينين من صدق عين كل واحد منهما مع نقيض
الآخر فانه جاز فيها ايضا ظهر ان النسبة بينهما التباين الجزئي مجردا عن
خصوصيته كل من فرديه نوقش فيه بانه لا حاجة الى الضم المذكور واقول

فيه بحث لان التباين الجزئي لا يثبت بمجرد اثبات العموم من وجه في بعض
 الصور والتباين الكلي في بعضها بل لا بد ايض من نفي التساوي والعموم مطلقا
 وقيل كلام المص في نقيض التباينين تباينا جزئيا فاما همل النية بين نقيضين الاعم
 والاخص من وجه البحث (الرابع الجزئي كما يقال) اي يطلق حقيقة (على
 المعنى المذكور) في الفصل الثاني (المسمى بالحقيقي) وبازاوية الكلي الحقيقي
 فكذلك يقال) اي حقيقة (على كل اخص تحت اعم عموما مطلقا ومن وجه عند
 المص وصاحب الكشف كالانسان بالنسبة الى الحيوان والحيوان بالنسبة الى
 الابيض والمحققون على ان المراد العموم المطلق ونوقش فيه بان الكل للـ
 فراد فينا في التعريف وايض معنى الجزئي الاضافي هو المندرج بالفعل تحت
 غيره وهذا بعينه معنى الخاص فيلزم تعريف الشيء بنفسه اذ لا شك ان المراد
 بالاخص والاعم في التعريف هو الخاص والعام والالكان التعريف بالاخص
 تعريف بالاخص وايض العام والكلي الاضافي بمعنى واحد فيلزم تعريف
 الشيء بمضائفه لان الجزئي الاضافي والكلي الاضافي متضايفان واجيب بان
 المقصود بيان ما يطلق عليه لفظ الجزئي لا التعريف ويساعده العبارة
 (ويسمى الجزئي الاضافي) وبازاوية الكلي الاضافي والفرق بينه وبين الكلي
 الحقيقي انه ما تدرج تحته شيء آخر بحسب نفس الامر والكلي الحقيقي ما يصلح
 ان يندرج تحته شيء آخر بحسب فرض الفعل سواء امكن الاندراج في نفس
 الامر او لا فالاضافي اخص من الحقيقي بدرجتين الاولى ان الحقيقي قد لا
 يمكن اندراج شيء تحته كما في الكليات الفرضية ولا يتصور ذلك في الاضافي
 والثانية ان الحقيقي ربما امكن اندراج شيء تحته ولم يندرج بالفعل لا ذهنا
 ولا خارجا ولا بد في الاضافي من الاندراج ووجه تسميته الاولين بالحقيقي
 صلاحية فرض الاشتراكين كثيرين وعدمها لا يتوقف على تحقق الغيرون
 توقف تعقلها على تعقل الغير بخلاف الاخيرين فان تحققهما ومعللها
 موقوفان على تحقق الغير وتعقله (وهو) اي الجزئي الاضافي (اعم) مطلقا
 من الاول) اي الجزئي الحقيقي (لان الانسب ان يقال اي كل جزئي حقيقي فهو
 جزئي اضافي دون العكس اما الاول فلا ندراج) كل جزئي حقيقي اي (كل
 شخص تحت) اعم اي (ماهية المعرفة عن الشخصيات) التي بها صار الشخص

شخصا ونقض بالله تعالى اذ ليس مهية كلية معروضة للشخص لما تقر في الحكمة
 ان شخص الواجب عينه واجيب بانه ان اريد العينية في الذهن فممنوع
 وان اريد العينية في الخارج فلا يضرنا بل شخص جميع الاشياء عينها في الخارج
 لما حققه صاحب المواقف من ان نسبة الماهية الى الشخصيات كنسبة
 الجنس الى الفصل فكما ان الجنس امر مبهم في العقل يحتمل مهيات
 متعددة ولا يتعين لشيء منها الا بانضمام فصل اليه وهما متحدان ذاتا
 وجعلا ووجودا في الخارج ولا يتميزان الا في الذهن كذلك المهية النوعية
 يحتمل هويات متعددة ولا يتعين لشيء منها الا بتشخص بنضم اليها
 وهما متحدان في الخارج ذاتا وجعلا ووجودا متمايزان في الذهن فقط
 فليس في الخارج موجود هو المهية الانسانية مثلا وموجود آخر هو
 الشخص حتى يتركب منهما فرد منها والام يصح حل المهية على افرادها
 بل هناك الاموجود واحد اعني الهوية الشخصية الا ان العقل يفصلها
 الى مهية نوعية وشخص كما يفصل المهية النوعية الى الجنس والفصل
 وقد يجاب ايض بان مناط الكلية والجزئية هو الوجود الذهني
 ولا يحصل ذاته تعالى في الذهن حتى يتصف بالجزئية بل لا يعقل الا بوجوه
 كلية منحصرة في شخص ورد بان الجزئي ما كان بحيث لو حصل
 في الذهن لمنع وهذا لا يتوقف على الحصول بالفعل في الذهن ولا على
 امكان حصوله فيه وايض ممتنع الحصول في الذهن هو كنه ذاته
 لاذاته على وجه يعرض له الجزئية والمناسب ان يقال اما الاول فلا ندراج
 كل شخص تحت الموجود او المعلوم بل المفهوم واعتراض العلامة
 التفازاني بان الجزئي الحقيقي يجوز ان لا يعتد اضافية الى فوقه فلا يكون
 جزئيا اضافيا واقول انما يصح هذا اذا قسموا الجزئي الاضافي
 بما اعتبر اندراجهم تحت الغير وهو ممنوع بل الظاهر انهم ارادوا به المندرج
 تحت الغير سواء اعتبر الاندراج او لا (واما الثاني فلجواز كون الجزئي الاضافي
 كليا كالانسان) وامتناع كون الجزئي الحقيقي كذلك (والجزئي الحقيقي
 مبين للكلين والجزئي الاضافي اعم منهما من وجه لصدقه على الجزئي
 الحقيقي بدونهما وصدقهما بدونه في المفهومات الشاملة وتصادق الكل

على الكليات المتوسطة المبحث (الخامس النوع كما يقال) أي يطلق حقيقة
(على ما ذكرناه) في الفصل الثاني (ويقال له النوع الحقيقي) لأنه
حقيقة أفراد ولا يلتفت إلى ما فيه من الإضافة بالنسبة إلا ما تحتها لأن الكلي
معتبر في المفهوم الإضافي ففقد أيضاً هذه الإضافة مع إضافة أخرى
إلى ما فوقه كما سيجي (فكذلك يقال) أي حقيقة (على كل ماهية)
قل لا بد من ترك الكل وذكر الكلي بدل المهية لأن هذه التعريفات
حدود تامة اسمية للكليات والكلي جنس لها والمهية وان كانت ملزومة
للكلية لكن دلالة الالتزام بمجورة في التعريفات على أنه لا لزوم ذهني
بين المهية والكلية وهو المعتبر في الالتزام ويحسب ههنا أيضاً أن المراد
بيان ما يطلق عليه لفظ النوع لا التعريف (يقال) أي يحمل (عليها وعلى
غيرها الجنس في جواب ما هو) يخرج الجنس العالي والفصل والعرض العام
وبعض الخواص فإن الجنس وان كان محمولاً على هذه الأربعة لكن لا في جواب
ما هو وإنما قلنا بعض الخواص لأن الصنف خاصة يقال عليه وعلى غيره الجنس
في جواب ما هو فإن قلت كل واحد من الثلاثة الأخيرة أن كان له جنس كان
جنسه مقولاً عليه وعلى غيره في جواب ما هو قلت أنها يخرج بالنسبة إلى جنس
المهية أما إذا كان لها جنس فهي بالنسبة إليه أنواع إضافية (قولاً أولياً)
أي بلا واسطة وهو للاحتراز عن الصنف أي النوع المقيد بصفات
كلية كالرومي فانه كلي يقال عليه وعلى غيره كالفرس الجنس وهو
الحيوان في جواب ما هما لكن حمل الحيوان على الرومي أنما يتصور بعد
صيرورته إنساناً فإن الحيوان الذي ليس بإنسان مستلوب عن الرومي
فيكون حمل الإنسان على الرومي متقدماً على حمل الحيوان عليه فإن
قل الحيوان جزء للإنسان متقدماً عليه فلا يكون معلولاً له قلنا الكلام
في أن المتأخر في الوجود علة لثبوت المتقدم لشيء آخر ولا امتناع فيه
وههنا بحث لأن ذلك القيد وان أخرج الصنف عن الحد أخرج عنه النوع
أي بالقياس إلى الأجناس البعيدة فيلزم أن لا يكون الإنسان نوعاً للجسم
النامي ولا للجسم والجوهر مع أنه أنما يسمى نوع الأنواع لكونه نوعاً
لكل واحد من الأنواع التي فوقه وإيض النوع لما كان مضاعفاً للجنس

(فاذا)

فاذا اعتبر في النوع القول الأول فلا بد من اعتباره في الجنس أيضاً
والألم يكن مضاعفاً له فيلزم أن لا يكون للأجناس البعيدة أجناساً للمهية
التي هي بعيدة بالقياس إليها فالأولى أن يقال النوع الإضافي كلي مقول
في جواب ما هو يقال عليه وعلى غيره كلي آخر في جوابه وأنما لم يعتبر الجنس
في الحد لأنه مضاعف للمحدود فإن قلت المأخوذ فيه هو الجنس الطبيعي
والمضاعف للحد وهو الجنس المنطقي قلت لكن مرآه ملاحظة الجنس
الطبيعي ههنا هو الجنس المنطقي (ويسمى النوع الإضافي) لأنه
مضاعف للجنس إذا الجنس ممام المهية المشتركة بين مهيتين مختلفتين
في الحقيقة ومقولا عليهما في جواب ما هو ولا شك أن كل واحدة من تلك
المهيتين المندرجتين تحتها موصوفة بأن يقال عليها وعلى غيرها الجنس
في جواب ما هو وهذه الصفة ثابتة لها بالقياس إلى الجنس الذي اندرجت
فيه كما أن صفة الجنسية ثابتة للجنس بالقياس إلى ما اندرج تحتها من المهيئات
التي هي أنواع له في الجنس والأنواع المندرج تحتها متضايقان كالأب
والابن (ومراتبه) أي أنواع الإضافي إذ يستحيل أن يكون نوع حقيقي
فوق نوع آخر حقيقي والالزم التعدد في المهية المختصة بالشيء وهو
محال بالبديهة (أربع لأنه إما أن يكون) داخل في سلسلة من سلاسل
الأنواع الإضافية وإما أن يكون (أعم الأنواع) الواقعة في تلك السلسلة
(وهو النوع العالي كالجسم) الأعم من الجسم النامي والحيوان والإنسان
(أو أخصها وهو النوع السافل كالإنسان) الأخص من الحيوان والجسم
النامي والجسم (ويسمى نوع الأنواع) لما سيجي (أو أعم من السافل
وأخص من العالي) الأنسب أن يقال أعم من بعض وأخص من بعض
(وهو النوع المتوسط كالحيوان) الأعم من الإنسان والأخص من الجسم النامي
والجسم (والجسم النامي) الأعم من الحيوان والإنسان والأخص
من الجسم (أو لا يكون) داخل في سلسلة من تلك السلاسل (بل يكون
مبانياً للكل وهو النوع المفرد ولم يجعله بعضهم من المراتب وهو الظاهر
ومن جعله منها نظر إلى أن المرتبة ملحوظة فيه عندما كانها ملحوظة في غيره
وجوداً (كالعقل) بمعنى الجوهر المجرد الذي لا تتعلق بالجسم إلا بالثأثير

(كما مر ان قلنا ان الجوهر جنس له) وان العقل عن حقيقة العقول واعلم ان النوع الحقيقي لا يجوز ان يكون فوق نوع اضافي لان النوع الانسان اما جنس او نوع حقيقي فالحقيقي بالقياس الى الاضافي اما سافل كالانسان بالنسبة الى الحيوان واما مفرد كالعقل على ما مر والاضافي بالقياس الى الحقيقي اما مفرد كالانسان واما عال كالحيوان (ومرتبة الاجناس ايضا هذه الاربع) لان الجنس اما ان يكون داخل في سلسلة من سلاسل الاجناس او الاول اما ان يكون اعم تلك وخصصها واعم من بعض واخص من بعض (لكن العالي كالجوهر الاعم) من الجسم والجسم النامي والحيوان (في مرتبة الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل) اي لا يسمى السافل جنس الاجناس بخلاف مراتب الانواع فان السافل فيها يسمى نوع الانواع لا العالي وذلك لان جنسية الشيء انما هي بالقياس الى ما تحته فهو انما يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميعها والنوعية الاضافية للشيء انما يكون بالقياس الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميعها (كالحيوان) الاخص من الجسم النامي والجسم والجوهر (ومثال المتوسط فيها) اي مرتبة الاجناس (الجسم النامي) الاعم من الحيوان والاخص من الجسم والجوهر (والجسم) الاعم من الجسم النامي والحيوان والاخص من الجوهر (ومثال المفرد) فيها (العقل ان قلنا ان الجوهر ليس بجنس) له بل عرض عام وان العقل تمام المهية المشتركة بالقياس الى العقول والمقصود من التمثيل هو التفهيم فلا يلزم مطابقة المثال للواقع فلا يضرنا ان هذا المثال او المثال السابق ضروري الفساد واذا قيس مراتب الانواع الاضافية الى مراتب الاجناس لحصل ست عشر نسبة فاثنا عشر منها بالتباین فان كل واحد من الجنس العالي والجنس المفرد تباین مراتب النوع لاستحالة ان يكون فوقها جنس ووجوب ذلك للانواع فكل واحد من النوع السافل والنوع المفرد تباین مراتب الجنس لامتناع ان يكون تحتها نوع ووجوب ذلك للاجناس والاربعة الباقية بالعموم من وجه اما بين الجنس المتوسط والنوع العالي فلتصادقهما في الجنس وافتراقهما في الجسم النامي واللون واما بين الجنس المتوسط والنوع المتوسط فتصادقهما

في الجسم النامي وافتراقهما في الجسم والحيوان واما بين الجنس السافل والنوع العالي فلتصادقهما في اللون وافتراقهما في الحيوان والجسم واما بين الجنس السافل والنوع المتوسط فتصادقهما في الحيوان وافتراقهما في اللون والجسم النامي (والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كالانواع المتوسطة) التي هي اجناس سافلة او متوسطة وهذا مبني على عدم اعتبارية الحصص لانها امور اعتبارية ولو اعتبر الحصص لكان كل نوع اضافي نوعا حقيقيا فيكون النوع الحقيقي اعم مطلقا من الاضافي والنوع الحقيقي (موجود بدون الاضافي كالحقايق البسيطة التي هي تمام مهية افرادها مثل العقل والنفس والوحدة والنقطة فانها لو كانت انواعا اضافية لاندرجت تحت جنس فيكون مرتبة وههنا بحث اما اولانا لانهم انما تمام مهية افرادها واما ثانيا فلان البساطة الخارجية لا ينافي التركيب العقلي فان قيل المهية لا يدان ينهي الى بسيط قلنا لو سلم دلالتهم ان ذلك البسيط نوع حقيقي (فليس بينهما عموم وخصوص مطلقا) خلافا للقدماء فانهم ذهبوا الى ان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي لان كل نوع حقيقي فهو مندرج تحت مقوله من مقولات العشر فيكون مقولة عليه وعلى غيره في جواب ما هو ورد باننا لانحصار الحقايق في المقولات العشر ولو سلم لانهم ان كل مقولة جنس لما تحته (بل كل منها اعم من الآخر من وجد لصدقهما على نوع السافل) وقد عرفت ان كل واحد منهما يصدق بدون الآخر والمقول في جواب ما هو هو المهية المسئول عنها والدلالة المطابقة معتبرة بالنسبة اليها والى اخراتها والالتزامية متهجورة بالنسبة اليها وان كانت قرينة معنية المراد بخلاف التعريفات فان الالتزام لا يجر فيها مع القرينة عند الاكثرين وذلك بمزيد احتياطهم ههنا كيلا يفوت مقصود السائل فان القرينة قد يخفى عليه واما التضمنية فمتهجورة في نفس المهية لما ذكرناه في الالتزام بعينه دون اخراتها لانها باسرها مرادة (وجزء القول في جواب ما هو) وذلك انما يتصور اذا كانت المهية المسئول عنها مرتبة (ان كان مذكورا بالمطابقة) يسمى واقعا في طريق ما هو لانه (وقع في جواب ما هو الذي هو طريقه اي طريق الى

ما يسأل عنه مالم هو (كالحيوان أو الناطق بالنسبة إلى الحيوان الناطق
المقول في جواب السؤال بما هو عن الإنسان وإن كان مذكورا بالتضمن
يسمى داخل في جواب مالم هو) لأن جزءه شيء جزئيه (كالجسم النامي
أو الحساس أو المتحرك بالإرادة الدال عليها الحيوان بالتضمن هذا موافق
لكلام الإمام وفسر المحقق الطوسي الواقع في جواب مالم هو بالذاتي
الاعم والداخل في جواب مالم هو بالذاتي سواء كان اعم أو مساويا
فهو اعم مطلقا واعلم أن السؤال إنما يكون عن نفس الماهية
لا عما يوجب تصويره تصورها فالجواب المطابق أن يذكر المهية نفسها
لما يوجب تصويره تصورها فإذا قيل مثلا ما زيد يجب بالإنسان لأن
السافل قد تصور مهية مبهمه فسال عن خصوصيتها ولا يحسن
أن يذكر حده بدله فيقال حيوان ناطق إذ فيه تفصيل مستغنى وإذا
قيل ما الإنسان فإن لم يعلم السائل خصوصية مفهومه يجب إيراد
أن وجد والأمر كبح عينه لكنه من مباحث اللغة وإن علمها يجب
بالحد الذي هو شرح مفهومه أو تصوير حقيقته لا بالمرادف وذلك
لأن الخصوصية المستفادة من معرفة اللغة معلومة له فلا يحصل مطلوبه
بمرادف آخر بل بما يزيد في معرفته بتلك الخصوصية إلا أن ذكر الحد في
الجواب باعتبار أنه نفس مهية المحدود التي طلب مزيد معرفة بخصوصيتها
لا باعتبار كونه مغايرا لها وهو جبال تصورها فهو مقول في الجواب لأن
حيث أنه حد بل من حيث أنه عين المحدود حقيقة (والجنس العالي
جاز أن يكون له فصل يقوم به) أي يدخل في قوامه (لجو از تركبه من
أمرين متساويين أو أمور متساوية ويجب أن يكون) له فصل يقسمه
أي ينضم إليه فيحصل نوع أصناف ضرورة أن تحتها أنواعا متميزة بالفصول
وقد يتوهم أن الناطق مثلا مقسم الحيوان إلى ناطق وغير ناطق والتحقيق
أن غير الناطق قسم منه حاصل بانضمام عدم النطق إليه كما أن الناطق
قسم منه حاصل بانضمام النطق إليه (والنوع السافل يجب أن يكون له
فصل يقوم به ويمتنع أن يكون له فصل) (يقسمه) لامتناع أن يكون تحت
نوع (والتوسطات) سواء كانت أجناسا ومنها النوع العالي أو أنواعا

ومنها الجنس السافل (فل يجب أن يكون) (لها فصول يقوم بها) لأن فو
قها أجناسا (وفصول يقسمها) لأن تحتها أنواعا ولم يتعرض لحال النوع
المفرد والجنس المفرد ولعرف الأول بالمقايضة إلى النوع السافل وإلى
الثاني بالمقايضة إلى الجنس العالي (وكل فصل يقوم العالي) نوعا كان
أو جنسا (فهو يقوم السافل) لأن العالي مقوم للسافل ومقوم مقوم
الشيء مقومه والمراد بالعالي ههنا الفوقاني لا ما هو فوق الجميع وبالسافل
التحتاني لا ما هو تحت الجميع (من غير عكس كلي) أي ليس كل فصل مقوم
للسافل مقوما للعالي لأن العالي مقوم للسافل فلو كان جميع الفصول المقومة
للسافل مقومة للعالي لم يكن بين العالي والسافل فرق وقيل لا يلزم منه اشتراكهما
في جميع الذاتيات حتى يلزم الاتحاد في المفهوم لأن السافل جنسا خلا
في مفهومه غير داخل في مفهوم العالي واجيب بأن الجنس الداخل فيه
مركب من جنس وفصل وهكذا الجنس الثاني والثالث حتى ينتهي إلى العالي
فيكون جميع أجزاء السافل فصولا إلا العالي وهو ليس بخارج عن نفسه
فإذا كان كل فصل مقوم للسافل مقوما للعالي لم يبق للسافل ذاتي لا يكون
للعالي وأقول الأظهر أن يقال لما كان السافل هو العالي مع الفصول المقو
مة فلو كانت الفصول المقومة جزءا للعالي لزم تكرار اعتبارها في السافل
فلا يكون السافل إلا العالي وإنما ذكر قيد الكل لأن بعض مقومات السافل
مقوم للعالي وهو مقوم العالي (وكل فصل يقسم السافل) نوعا كان أو جنسا
لما عرفت من أن المراد بالعالي والسافل الفوقاني والتحتاني (فهو يقسم العالي)
إذ تقسيم السافل تحصيله في نوع والعالي جزء منه فيلزم تحصيله أيضا فيه
(من غير عكس كلي) أي ليس كل مقسم للعالي مقسما للسافل لأن فصل
السافل مقسم للعالي وهو لا يقسم السافل بل يقوم به وإنما ذكر قيد الكل لأن
بعض مقسمات العالي مقسم للسافل وهو مقسم السافل (الفصل الرابع
في التعريفات المعرف للشيء) والقول الشارح (هو الذي يستلزم
تصوره) أي بطريق النظر إذا المقصود من الفن بيان طرق الاكتساب وح
لأنقص بالماهيات التي لها أوزام بينة معتبرة في دلالة الالتزام ولا بالمعرف
بفتح الراء فان تصور الحاصل من تصور المعرف يستلزم استلزامه المعلوم للعلة

بطريق النظر (تصور) (ذلك الشيء بالكنه وامتياز) أي يستلزم تصوره
تصور الشيء على وجه يمتاز عند العقل (عن كل ماعداه) لا يقال ما يستلزم
تصوره تصور الشيء بالكنه يستلزم تصوره على وجه يمتاز عن جميع ماعداه
فلا يصح المقابلة لانا نقول المقصود بالذات في القسم الاول هو الاطلاق
على الذاتيات لا الامتياز اللازم له والمقابلة بالنظر الى المقصود بالذات
من كل منهما فان قلت الحد الناقص والرسم خارج عنه لان تصور الجسم
الناطق والجسم الكاتب مثلا من غير ان ينسب الى الانسان لا يستلزم حصوله
في الذهن فكيف يستلزم تصوره بكنه الحقيقة وامتياز عن كل ماعداه
قلت الشيء انما يكون معرفا اذا اعتبر نسبتته الى المطر تعريفه فكل الجسم
الناطق ان اعتبر نسبتته الى الانسان فقد افاض امتياز عن كل ماعداه
والا فلانم انه معرف له (وهو) أي المعرفة (لا يجوز ان يكون نفس الماهية
لان المعرفة معلوم بالضرورة) قبل المعرفة والشيء لا يعلم قبل نفسه
لا يقال جاز ان يكون الشيء معلوما باعتبار قبل كونه معلوما باعتبار آخر
لانا نقول الشيء الواحد باحد الاعتبارين مغاير له بالاعتبار الآخر (ولا
اعم) منها (لقصوره عن افادة التعريف لانه لا يوصل الى الكنه ولا يميزها
عن جميع الاغيار فان قلت يجوز ان يكون للاعم خاصيته تقتضي ان يتقل
الذهن من تصوره الى تصور كنهه الاخص قلت قوانين الفن كلية
فلا يعتبر الا ما كان جميع افراد موصلا الى الكنه او يميزا عن جميع الاغيار
(ولا اخص منها الكونه اخفى لانه اقل وجودا في العقل اذ وجود الخاص
فيه مستلزم لوجود العام من غير عكس وايضا كل شرط ومعاند لوجود
العام فهو شرط ومعاند لوجود الخاص ولا ينعكس وما كان شرطه
ومعانده أكثر يكون اقل وهما مردودان اما الاول فلانه موقوف على
ان يكون العام ذاتيا للخاص ويكون الخاص معقولا بالكنه واما الثاني
فلانه مسلم في الوجود الخارجي دون الذهني واعلم ان القدماء قالوا
ان المعبر في المعرفة كونه موصلا الى تصور الشيء اما بالكنه او بوجه ما
سواء كان مع التصور بالوجد يميزه عن كل ماعداه او عن بعضه اذ لا شك
انه كما يكون تصور الشيء بالكنه كسبيا محتاجا الى معرفته كذلك تصوره

بوجه ما سواء كان مع اعتباره عن كل ماعداه او عن بعضه يكون كسبيا
فالاعم والاخص يصلحان للتعريف عندهم لان تصور الشيء بوجه اعم
او اخص اذا كان كسبيا لا يكتب الا بهما والمثناء خرون لما رأوا ان التصور
الذي يمتاز معه المتصور عن بعض ماعداه في غاية النقصان شرطوا المساواة
بين المعرفة والمعرفة واخرجوا الاعم والاخص من صلاحية التعريف بهما
واما المبين فلما كان ابعد من الاعم والاخص كان اولي بان لا يفيد تمييزا تاما
مع ان الظاهر يفيد لتمييزا اصلا وان احتمل احتمالا بعيدا ان يكون
مميزا في الجملة وابعده منه افادته تمييزا تاما بان يكون بين المتباينين خصوص
صيته تقتضي الانتقال من احدهما الى الآخر والحق هو الاول لان كاسب
تصور الشيء بوجه اعم او اخص اذا لم يكن معرفا فلا بد من وضع باب
آخر له لان المنطق مجموع قوانين الاكتساب (فهو مساو لها) أي للمهية
(في العموم والخصوص) فكل ما صدق عليه المعرفة صدق عليه الماهية
وبالعكس ويرجع الى ذلك ما قالوا من ان المعرفة يجب ان يكون مانعا
وجامعا مطردا ومنعكسا فان المنع ان يكون المعرفة بحيث لا يدخل فيه غير
افرادها وهو لازم للكلية الاولى والجمع شموله لافرادها وهو عين الكلية
الثانية لالزامها كما توهم والاطراد استلزام وجود المعرفة لوجود الماهية
وهو عين الكلية الاولى والانعكاس استلزام عدمه لعدمها وهو لازم
للكلية الثانية لانه عكس نقيضها على رأى القدماء ويسمى المعرفة حدا
لانه المنع وهذا مانع عن خروج افراد الماهية ودخول غيرها (تاما) لاشتماله
على جميع الذاتيات (ان كان بالجنس والفصل القريبين) وهو موصول
الى الكنه فلا بد من تصور اجزائه بالكنه لان جميع الاجزاء والمحدود
امر واحد بالذات والتغاير بينهما بالاجال والتفصيل فاقبل من ان الحد
التام يحصل بتصورات الاجزاء مفصلة او بالكنه او بغيره مردودا اذا لم يكن
جميع الاجزاء متصورا بالكنه فان كان الجمع متصورا بالوجوه الذاتية كانت
حدانا قصا وان كان الجمع متصورا بالوجوه العرضية او كان بعضها
متصورا بالوجه الذاتي وبعضها متصورا بالوجود العرضي كانت رسما
ولا يجب في الحد التام تقديم الجنس على الفصل كما توهمه بعضهم بل هو

مستحسن ولو تركت مهيته من امرين متساويين فتعريفها بها حد تام
 وحد المامر (ناقصا) لخلوه عن بعض الذاتيات (ان كان بالفصل القريب)
 (وحده هذا مبنى على جواز التعريف بالمفرد وقد ذهب اليه الشيخ اوبه وبالجنس
 البعيد وكما كان الجنس البعد كان التعريف في النقصان ادخل وارياب
 العربية واصول الفقه يستعملون الحد بمعنى المعرف ورسمالانه الاثر وخاصة
 الشيء اثره تاما لمشابهة الحد التام من حيث انه وضع الجنس القريب وقيد بما
 يخص المهية (ان كان بالجنس القريب والخاصة ورسمالامر ناقصا) لحذف
 بعض اجزاء الرسم التام عنه (ان كان بالخاصة وحدها وبها وبالجنس البعيد)
 ولم يعتبروا العرض العام مع الفصل والخاصة لانه لا يفيد الامتياز ولا الاطلاع
 على الذاتي وكذا الخاصة مع الفصل لانها لا يفيد الاطلاع على الذاتي
 والامتياز حاصل بالفصل وفيه نظر لانا لانعلم ان كل قيد فهو اما للتمييز
 او الاطلاع على الذاتي بل ربما يفيد اجتماع العوارض زيادة ايضاح للمهية
 وسهولة الاطلاع على الحقيقة كما صرح به الشيخ في الاشارات وكثيرا
 ما يضعون العوارض العامة مواضع الاجناس وقيل الصواب ان
 المركب من العوارض العام والخاصة رسم ناقص وهو اقوى من الخاصة
 وحدها والمركب من العوارض العام والفصل وكذا المركب من الفصل
 والخاصة وهما الجملان من الفصل وحده والثاني اكل من الاول ويجب
 وجوب عقليا (الاحتراز عن الاغلاط المعنوية اي (عن تعريف الشيء
 بما يساويه في المعرفة والجهالة) وهو ان يكون العلم والجهل بكل منهما
 مع العلم والجهل بالآخر (كتعريف المتحرك بما ليس بساكن) هذا انما يصح
 اذا كان الحركة والسكون متضادين بان يكون الحركة كون الشيء في اي
 في مكانين والسكون كون الشيء في مكانين واحدا وما اذا كان بينهما
 تقابل العدم والملكية بان يكون السكون عدم الحركة عما من شأنه الحركة
 فالتعريف دوري بمرتبته وكتعريف (الزوج بما ليس بفرد) الكلام
 فيه كما في الاول (وعن تعريف الشيء بما يتوقف عليه) اي ذلك الشيء ويسمى
 تعريفه دوريا (سواء كان) التوقف بمرتبة واحدة) ويسمى دورا موصرا
 (كما يقال الكيفية ما بها تقع المشابهة) واللامشابهة (ثم يقال المشابهة اتفاق

في الكيفية او بمراتب) ويسمى دورا مضمرا (كما يقال الاثنان زوج اول
 ثم يقال الزوج هو المنتقسم بمتساويين ثم يقال المتساويان هما الشئان اللذان
 لا يزيدا حدهما على الآخر ثم يقال الشئان هما الاثنان) وفساد الدور
 المضمر اكثر اذ يلزم في الدور المصريح تقدم الشيء على نفسه بمرتين
 وفي المضمر بمراتب (ويجب) وجوبا استحسنانيا (ان يحتز) غن الاعلاط
 اللفظية (اي عن استعمال الفاظ غريبة وحشية) الظاهر من عبارته
 ان الغريبة والوحشية بمعنى واحد (اي غير) ظاهرة الدلالات بالقياس
 الى السائل) وقال الشيخ في الاشارات غير غريبة ولا وحشية و اراد
 بالعربية ما لا يكون مشهورا لاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وبالوحشية
 ما يشمل على تركيب ينفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة (لكونه مقوتا
 للعرض) وهو الافادة كما يقال النار اسطقس فوق الاسطقس والاسطقس
 اصل المركب وانما يسمى العناصر اسطقسات لانها اصول الموالييد
 الثلاثة اي الحيوان والنبات والمعدن وعن استعمال المجاز والمشارك اذا كانت
 قرينة دالة على المراد فان قيل المجاز لا يكون الا مع قرينة لكونها ما خوذة
 في تعريفه قلنا هو لا يكون الا مع قرينة دالة على ان اللفظ لم يستعمل فيما
 وضع له وهي غير القرينة الدالة على يقين المراد وقال المحقق الشريف استعمال
 الالفاظ المجازية اردت لتي ادرالذهن منها الى غير المعاني المقصودة لولا
 القرينة وفي الاشتراك ترددين المقصود وما ليس بمقصود لكن يحتمل ان
 يحمل اللفظ على غير المقصود فيكون ارداء من استعمال الالفاظ القرينة
 اذ لا يفهم هناك شي اصلا فالخلل فيه هو الا حيتاج الى الاستفسار في طول
 المسافة بلا طائل واقول هذا مناف لما صرح به في حواشي شرح
 المطالع من ان الالفاظ المشتركة ارداء من المجازية وهي من الغريبة
 (المقالة الثانية في القضايا) (واحكامها) وفيها مقدمة وثلاثة فصول
 (اما المقدمة ففي تعريف القضية) (واقسامها) عطف على التعريف
 او القضية (الاولية) وقيل اي الحاصلة بالقسمة الاولى وح لا يكون
 المتصلة والمتفصلة منها فيكون ذكرهما مع طول ذيله بالتبع على انه
 لا يلزم لفظ الاقسام واقول صرح بعضهم بان الهيولى والصورة والجسم

وانفس والعقل اقسام اولية للجوهر مع ان بعضها يحصل بالقسمة الثانية
ففرادهم بالاقسام الاولى هي الاقسام المعبرة والامن الماهيات المحصلة ولا شك
ان المتصلة والمنفصلة من هذا القبيل (القضية قول) اي مركب والمراد ههنا
المركب المعقول يصح ان يقال لقائله (اي لمن عبر عنه بلفظ (انه) اي ذلك
القائل صادق او كاذب) وقد يطلق القضية على المركب الملفوظ الذي يصح
ان يقال لقائله انه صادق او كاذب وانطبق هذا التعريف على القضية
الملفوظة اظهر من انطباقه على المعقولة وانما حملناه على المعقولة لان نظر
المنطقي الى المعاني بالذات والى الالفاظ بالعرض فاطلاق القضية على الملفوظ
مجاز من قبيل تسمية الدال باسم المدلول كما مر في الكلبي والجزى فلا يحسن
ارتكاب الاشتراك في هذا المقام وقال الشريف المحقق القضية المعقولة هو
المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه وبه والحكم بمعنى وقوع النسبة
اولا ووقوعها فهذه المعلومات من حيث انها حاصلة في الذهن يسمى قضية
والعلم بها يسمى تصديقا عند الامام واما عند الاوائل فالتصديق هو العلم
بالمعلوم الذي هو وقوع النسبة اولا ووقوعها كما عرفت وقد يطلق التصديق
بمعنى المصدق به على القضية لان العلم التصديقي لا يتعلق الا بها اما بجميع
اجزائها او ببعضها واقول فيه مسامحة لانهم صرحوا بان النسبة الحكمية
جزء القضية وقد عرفت ان تصور اجزاء التصديق عند الامام واعله
نظر الى قولهم الجملة انما تحقق باجزاء ثلاثة كما سيحكي وما ذكره من التغير
بين القضية والتصديق ظاهر على تقدير ان يكون العلم حصول صورة الشيء
في العقل واما اذا كان الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل فالتغير اعتباري
كما قيل في كل علم ومعلوم وقد يقال العلم هو القايم بالعقل والمعلوم هو الحاصل
فيه وفرق بين الحصول في الشيء والقيام به فان الجسم حاصل في المكان
ولا يقوم به (وهي جملة ان انحاء) انحلال القضية بطلان صورتها اي
الرابطه ومادتها المحكوم عليه وبه (بطرفيها) اي بسبب المحكوم عليه وبه
(الى مفردين) قيل اي بالفعل او بالقوة ليشمل نحو زيد عالم يناقضه زيد
ليس بعالم فان المفرد بالقوة ما يمكن ان يعبر عنه بمفرد ولا شبهة في امكان التعبير
عن طرفي تلك القضية بمفردين نحو هذا ذلك بخلاف الشرطية اذ لا يمكن

ان يقال فيها هذه القضية تلك القضية بل اذا تحققت هذه القضية
تحققت تلك القضية واما ان يتحقق هذه القضية او يتحقق تلك القضية
ونوقش فيه بانه اعتبر قيد الانحلال فيحصر القضية ح في الجملة
اذ لا خفاء في امكان ان يعبر عن طرفي كل قضية بعد التحليل بمفردين
واقول لعلى مراد المص ان القضية جملة ان انحلت الى مفردين
بسبب كون طرفيها مفردين عند الارتباط فان المركب ينحل الى
اجزائه الموجودة فيه (نحو زيد هو عالم زيد ليس بعالم وشرطية ان لم ينحل)
بطرفيها اليهما والاحسن ان يقال المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا
مفردين بالفعل او بالقوة عند الارتباط فالقضية جملة والافشرطية
وقد يقال القضية ان انحلت الى قضيتين فهي شرطية والافحلية ويتوجه
عليه ان الحكم معتبر في القضية فلا يرتبط بغيره ضرورة فكيف ينحل
الشرطية الى قضيتين والجواب ان المراد القضية بالقوة القريبة الى الفعل
ولا يتوهم انه يلزم ان يكون زيد عالم يناقضه زيد ليس بعالم شرطية لان
طرفيها قضيتان بالقوة البعيدة عن الفعل اذ النسبة فيهما الملوطة اجمالا
وفي طرفي الشرطية تفصيلا ولذا يمكن ان يوضع موضعها مفرد بخلاف طرفي
الشرطية (والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية)
موجبة او سالبة (او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى) موجبة
او سالبة فان حكم فيها بصدق قضية على تقدير اخرى فهي موجبة
(كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان) وان حكم فيها بسلب صدق
قضية على تقدير اخرى فهي سالبة (كقولنا ليس ان كان هذا انسانا فهو
جواد واما منفصلة) حصر الشرطية في المتصلة والمنفصلة استقراء بخلاف
حصر القضية في الجملة والشرطية فانه عقلي (وهي التي يحكم فيها
بالتنافي بين قضيتين في الصدق والكذب معا) اي بانهما لا يصدقان
معا ولا يكذبان معا او يحكم فيها بالتنافي بين قضيتين (في احدهما فقط)
اي بانهما لا يصدقان معا ولا يكذبان معا او يحكم فيها بالتناقض بان معا
ولكنهما قد يصدقان او بانهما يكذبان معا وربما يصدقان او يحكم
فيها (بنفيه) اي بسلب ذلك التنافي فهما صورتان الاولى

موجبه والثلاثة الاخيرة سالبة والاول كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا) والثاني كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا والثالث كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او لا شجرا والاربع كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان اسودا او كاتبا والخامس كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا او اسود والسادس كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان روميا او زنجيا الفصل الاول في الجملة وفيه اربعة مباحث المبحث الاول في اجزائها وقسامها الجملة انما يتحقق باجزاء ثلاثة بل اربعة فان النسبة الحكمية ايضا جزءها (محكوم عليه ويسمى موضوعا) لانه وضع ليحكم عليه وهو شامل للمبتدأ والفاعل (ومحكوم به ويسمى محمولا) لجملة على الموضوع (ونسبة بينهما) هي الوقوع واللاقوع (بها يرتبط المحمول بالموضوع الارتباط من الجانبين لكنه اشد ارتباطا بالمحمول وتسمى نسبة حكمية (واللفظ) المناسب ان يقال الشيء لما سيجي من الرابطة قد تكون حركة (الدال عليها) اي تلك النسبة وهو دال على النسبة الحكمية ايضا بالالتزام (يسمى رابطة) وقالوا هي اداة لعدم استقلالها في التعقل لكنها قد يكون في قالب الاسم كهو في زيد هو عالم وقد تكون في قالب الكلمة ككان في زيد كان قائما ونوقش في الاول بان هو في زيد هو عالم ضمير عائد الى زيد وهو عند اهل العربية مبتدأ ولا دلالة على النسبة اصلا وان اريد ما يسمونه ضمير الفصل والعماد فهو لا يكون في مثل زيد عالم وعلى تقدير ان يكون فهو انما تفيد الحصر والتأكيد وتحقق ان ما بعده خبر لانعت ولا دلالة له على النسبة اصلا والذي يفهم منه الربط في لغة العرب هو الحركات الاعرابية لا غير لاننا اذا قلنا زيد عالم على سبيل التعداد بلا حركة اعرابية لم نفهم منه الربط والاسناد واذا قلنا زيد عالم بالرفع فهم ذلك منه وقد يجاب بان القارابي قدس سره صرح بان الفلاسفة لما نقلوا الفلسفة الى العربية ارادوا اللفظا يدل على ما يعبر عنه في الفارسية بقولهم هست وفي اليونانية بقولهم استين فاختروا اللفظ هو لذلك لانهم يدعون ان لفظ هو موضوع في لغة العرب للربط او هو مستعمل عندهم له ونوقش في الثاني بان مدلول كان زائد على مدلول

الرابطة لدلالة كان على الزمان الذي لامدخل له في الربط واقول هذه المذقشة والحكم بان الرابطة اداة يدلان على انها مادل على مجرد النسبة لكن قال شارح المطالع قدس سره لا يذهب الى ان الرابطة هي التي تدل على مجرد النسبة دالالم يكن الكلمات الوجودية رابطة لانها كما تدل على النسبة تدل على زمانها وصرح ايضا بان الكلمة والاسم المشتق باعتبار دلالتهم على نسبة المحمول المعين الى الموضوع رابطة وباعتبار دلالتها على الحدث محمول ويسمى (القضية) الجملة (حينئذ) اي حين ذكر الرابطة (ثلاثية) لاشتمالها على ثلاثة الفاظ (وقد يخذف الرابطة في بعض اللغات) انما ذكر هذا القيد لان جواز خذفها في جميع اللغات غير معلوم وقال قطب المحققين العرب يخذفها زمانية او غيرها واليونانيون لوحون ذكر الزمانية فقط واما العجم يذكرونها البتة اما بلفظ كقولهم هست وبود واما بحركة كقولهم زيد وبير بالكسر او القح ونوقش فيه اولا بان منجم في قولهم زيد وبيراست ومنجم خال عن الرابطة وثانيا بانه انما يصح اذا لم يكن المحمول كلمة كقولهم زيد آمد وآيد واقول يمكن تقويته بانه نظر الى ما نقلنا عنه انما من ان الرابطة يشمل الكلمة لشعور الذهن بمعناها (والقضية ح تسمى ثنائية) لعدم اشتمالها الاعلى لفظين و(هذه النسبة التي تشمل عليها الجملة ان كانت نسبة بها يصح ان يقال الموضوع محمول) وهي النسبة الانتزاعية المفهومة من مثل قولنا هست (فالقضية موجبه كقولنا الانسان حيوان والانسان جحر فان النسبة المفهومة منه هي التي بها يصح ان يقال الموضوع محمول حيث يصح وان لم يصح ههنا) وان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس بمحمول) وهي النسبة الانتزاعية المفهومة من قولنا ليست (فالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس بحجر والانسان ليس بحيوان فان النسبة المفهومة منه هي التي بها يصح ان يقال الموضوع ليس بمحمول حيث يصح وان لم يصح ههنا و قيل الصحة ههنا اعم مما هو بحسب نفس الامر ومما هو بحسب زعم القائل ليشمل القضايا الكاذبة وموضوع الجملة ان كان شخصا معينا) انما ذكر القيد لان الحكم في مثل واحد من الحيوان

انسان ايض على شخص لكنه مبهم (سميت مخصوصة وشخصية)
 لكون موضوعها شخصا معينا ولما كان هذا التقسيم باعتبار
 الموضوع او خط في اسامي الاقسام حاله (وان كان كليا) اقول فيه مساحمة
 ما لان الحكم في المحصورة والمهملة على الافراد فموضوعهما جزئي
 في الحقيقة وكذا في قوله (فان بين فيه كمية افراد ما عليه الحكم) من الكلية
 والعضوية (ويسمى اللفظ الدال عليها) اي الكمية (سورا) لانه يحصر
 كمية الافراد ويحيط بها (سميت مخصوصة) لحصر الموضوع بانه الكل
 او البعض (ومسورة) لاشتمالها على السور (وهي) اي المحصورة
 (اربع) اقسام (لانه ان بين فيها ان الحكم على كل واحد من الافراد) اي
 افراد الموضوع (فهى الكلية اما موجبة وسورها كل) افرادى للمجموع
 (كقولنا كل نار حارة واما سالبة) فهذان قسمان وسورها لاشئ ولا واحد
 (كقولنا لاشئ) من الانسان بحباد (اولا واحد من الانسان بحباد وان
 بين فيها ان الحكم على بعض الافراد فهى الجزئية اما موجبة وسورها بعض
 وواحد كقولنا بعض الحيوان انسان) او واحد من الحيوان انسان (واما
 سالبة وهذا قسمان احزان وسورها ليس كل) ان اريد بحرف السلب
 سلب المحمول عن الموضوع فهو دال على السلب الكلى بالمطابقة
 وان اريد سلب القضية اي انها ليست متحققة فهو دال على رفع الايجاب
 الكلى بالمطابقة لان كل (اب) ايجاب كلى وليس رفعه وهو اما بالسلب الكلى
 او بالثبوت لبعض والسلب عن بعض فيدل بالالتزام على السلب الجزئى
 وهو السلب عن البعض سواء كان مع الايجاب لبعض او لا (وليس بعض)
 ان اريد بحرف السلب سلب المحمول عن الموضوع فهو دال على السلب
 الجزئى بالمطابقة وعلى رفع الايجاب الكلى بالالتزام وان اريد سلب
 القضية فهو دال على رفع الايجاب الجزئى بالمطابقة وعلى السلب الكلى
 بالالتزام (وبعض ليس) لا يراد به سلب القضية فهو دال على السلب
 الجزئى بالمطابقة وعلى رفع الايجاب الكلى بالالتزام وقد يستعمل في الايجاب
 العدولى كما سيجئ بخلاف ليس بعض لتقدم حرف السلب (كقولنا)
 ليس كل حيوان انسانا) لا يتوهم ان السور منحصر فيما ذكره فان كل

ما يفهم منه بحسب لغة من اللغات ان الحكم على الكلى او على البعض
 فهو سور كلام الاستغراق والنكرة في سياق النفي والتنوين في الاثبات
 ولفظ اثنان وثلاثة ونحو ذلك (وان لم يبين فيها كمية الافراد فان لم يصلح
 (لان يصدق كلية وجزئية) بان يحكم على طبيعته الموضوع سميت
 القضية طبيعية لان موضوعها الطبيعية (كقولنا الحيوان جنس
 والانسان نوع) زعم بعضهم ان مثل هذه القضايا يسمى عامه لان
 الموضوع فيها هو الطبيعة بقيد العموم ومثلوا الطبيعية بنحو قولنا
 الانسان حيوان ناطق فزاد والقضية قسما خامسا والحق ان الكل
 طبيعية لان المحكوم عليه بالجنسية هو طبيعة الحيوان وحدها غاية
 ما في الباب ان ثبوت الجنسية لها في نفس الامر باعتبار كليتها والقيود
 المعترضة في ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه في نفس الامر لا يجب ان يلاحظ
 في الحكم بثبوته له ولو اعتبرت القيود التي يصلح اخذها مع الموضوع
 لم ينحصر القضية في خمسة ولا ستة (وان صلت) لذلك الصديق بان
 يحكم على الافراد (سميت مهملة) لاهمال بيان كمية موضوعها
 (كقولنا الانسان في خسر الانسان ليس في خسرو) المراد انها صلت لذلك
 من غير نظر الى خصوصية المادة بل من حيث ان الحكم على الافراد فقولنا
 الحيوان انسان مهملة وان لم يصلح لان يصدق كلية في نفس الامر
 واقول الانسب في التقسيم ان يقال موضوع الجملة ان كان كليا فهى
 طبيعية وان كان جزئيا فان كان شخصا معينا فنخصه والافان بين
 كمية فمحصورة والافهملة (وهى) اي المهملة (في قوة الجزئية)
 اي همامتلازمان (لانه متى صدق الانسان في خسر صدق بعض الانسان
 في خسرو بالعكس) واعلم ان حق السور ان يدخل على الموضوع
 الكلى فان دخل على المحمول او على الموضوع الجزئى فقد انحرفت
 القضية عن الوضع الطبيعى ويسمى منحرفة المبحث (الثانى في تحقيق
 المحصورات الاربع) المذكورة جرت عاداتهم بالتعبير عن الموضوع (بج)
 وعن المحمول (بب) للاختصار ودفع توهم الاختصار وقدم ان موضوع
 المحصورات هو الفرد واما محمولها فهو المفهوم والا لا ينحصر القضية

في الضرورية لان ما صدق عليه الموضوع هو بعينه ما صدق عليه المحمول سواء انحصر ما صدق عليه المحمول فيما صدق عليه الموضوع او لم ينحصر ولا يتوهم انه يلزم ان لا يصح الحمل بحسب المعنى لان الافراد تعتبر في الموضوع من حيث يصدق عليها (ج) وفي المحمول من حيث يصدق عليها (ب) وهذا القدر كاف في صحة الحمل بحسب المعنى فان قلت لا يجوز الحمل اصلا لان الموضوع ان كان عين المحمول فلا حمل بحسب المعنى وان كان غيره يلزم الحكم بان احد المتغيرين هو الآخر وهو باطل قلت لا بد في الحمل من تغير طرفيه ذهنا والالم يتصور بينهما حمل اصلا ولا بد ايضا ان يتحد اوجود بحسب الخارج سواء كان محققا او موهوما لان المتغيرين في الوجود في الوجود الخارج المحقق او الموهوم يستحيل ان يحمل احدهما على الاخر وهو بديهية فمعنى الحمل اتحاد المتغيرين ذهنا في الوجود خارجا محققا او موهوما هذا ما حققه الفاضل الشريف في حواشي شرح هذا الكتاب وقال في حواشي شرح التجريد قد يفسر الحمل باتحاد المفهومين المتغيرين ذهنا بحسب الوجود تحقيقا او تقديرا ويرد عليه حل العدميات على الموجودات الخارجية اذ لا اتحاد هناك في الوجود وقد يفسر بالاتصاف ويرد عليه حل الاجزاء على الماهية المركبة منها وقد يفسر بالاتحاد في الذات ويرد عليه ان الامور المتغيرة في المفهوم اذا تغيرت في الوجود ايض لم يصح حل بعضها على بعض بالمواطأة كما يشهد به البديهية ولا مخلص الابان يجعل الحمل في الذاتيات بمعنى كون المتغيرين مفهوما متحدا في الوجود خارجا حقيقيا وتوهمهما وفي غيرها بمعنى الاتصاف انتهى كلامه وفيه بحث اذ معنى الاتحاد في الذات على ما صرح به في شرح المواقف ان ما صدق عليه ذات واحدة ولا شبهة ان الامور المتغيرة في الوجود لا يمكن اتحادها بحسب الذات فلسنا مضطرين الى هذا المخلص وما صدق عليه (ج) يسمى ذات الموضوع ومفهومه وصف الموضوع وعنوانه فهنا ثلثة امور الاول ذات الموضوع وهو منحصر في الافراد الشخصية عند بعضهم وقال الجمهور اذا كان جنسا او فصل جنس او عرضا عاما فالحكم على الافراد الشخصية والتوعية وقد صرح

به الشيخ في الشفاء ونوقش بانه يلزم من ثبوت المحمول للاشخاص ثبوته للانواع بالاستقلال يلزم التكرار والثاني صدق وصفه عليه وهو تركيب ثقيدي ويسمى عقد الموضوع وذلك الصدق بالامكان العام عند الفارابي وبالفعل في الماضي والمستقبل او الحاضر عند ابى علي وهذا اقرب الى العرف واللغة لان الاسود اذا اطلق لم يفهم عرفا واطاعة شيء يمكن اتصافه بالسواد وان لم يتصف ازلا وابدا وقال شارح المطالع قدس سره زاد الشيخ على الامكان قيد الفعل لا فعل الوجود في الاعيان بل ما يعم الغرض الذهني والوجود الخارجى فالذات الخالية عن العنوان مدخل في الموضوع اذا فرضه العقل موصوفا به بالفعل مثلا اذا قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود ما هو اسود في الخارج وما لم يكن اسود ويمكن ان يكون اسود اذا فرضه العقل اسود بالفعل واما على رأى الفارابي فدخوله في الموضوع لا يتوقف على هذا الغرض وقد ادى الشيخ في الفصل الثالث من المقالة الاولى من الفن الرابع من منطق الشفاء والثالث صدق وصف المحمول على ذات الموضوع وهو تركيب خبري ويسمى عقد الحمل ويجب ان يكون ذلك الصدق صدق الكل على الجزئيات لانه المفهوم عرفا فلا يصدق مثل قولنا بعض النوع انسان ولولا هذا لا تحرم ثلثة قواعد الاولى انعكاس الموجبة الجزئية لانه يصدق بعض النوع انسان ولا يصدق بعض الانسان نوع الثانية انعكاس السالبة الكلية كنفسيها اذ يصدق لاشيء من الانسان بنوع ولا يصدق لاشيء من النوع بانسان والثالث انتاج الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية في الشكل الاول لانه يصدق بعض النوع انسان ولا شيء من الانسان بنوع مع كذب بعض النوع ليس بنوع ونقول (اذا قلنا كل (ج) يستعمل تارة بحسب الحقيقة) ويسمى حقيقة لانها حقيقة القضية المستعملة في العلوم وفيه بحث (ومعناه ان كل ما لو وجد كان (ج) في بعض النسخ وكان فسادا ظاهرا (من الافراد الممكنة) انما اعتبر هذا القيد لئلا يلزم امتناع صدق الكلية ايجابا باعتبار فرض فرد متصف بنقيض المحمول وسلبا باعتبار فرض فرد متصف بعين المحمول مثلا اذا قلنا كل (ج) فالنجيم الذي ليس (ب) وان كان متمتعا

فهو بحيث لا يصح حمل الباء عليه ايجابا فلا يصدق الكلية الموجبة
واذا قلنا لشيء من (ج) فالبحيم الذي هو (ب) وان كان ممتعا فهو بحيث
لا يصح سلب الباء عنه فلا يصدق السالبة وههنا بحث لانه اذا
اعتبر امكان صدق العنوان على ذات الموضوع في نفس الامر كما هو
مذهب الفارابي او اعتبر مع الامكان الصدق بالفعل كما هو مذهب الشيخ فلا
حاجة الى اعتبار ذلك القيد (فهو بحيث اذا وجد كان (ب) لا يخفى عليك
ان الاتصال في مفهوم القضية الجزئية فغرض القوم من اداة الشرط اداة
تعميم الافراد فان قلت على هذا يلغوا يراد الشرط في جانب المحمول لان
المقصود منه المفهوم قلت قد يقصد بالمحمول الافراد اذا كانت القضية
منحرفة لكن المص حمل اداة الشرط على الاتصال وخصه بالزوم
مقتديا بالصاحب الكشاف فقال (اي كل ما هو ملزوم (ج) فهو ملزوم (ب) وفيه
بحث اذ يلزم منه انحصار القضية في الاخص من الضرورية اذ المعتبر فيها
ان يكون وصف المحمول لازما لذات الموضوع وقد اعتبر ههنا لزوم وصفي
الموضوع والمحمول لذات الموضوع وقد يجب ان مرادهم ان كل ما هو
ملزوم لصدق (ج) عليه فهو ملزوم لصدق (ب) عليه سواء كان ذلك الصدق
بالضرورة او بالدوام او بغير ذلك (ومعناه كل (ج) اي كل ما صدق عليه
مفهوم (ج) (في الخارج) ولا بد ان يكون موجودا لان ما لا يوجد اذ لا وابدأ
يستحيل ان يكون (ج) في الخارج (سواء كان صدق (ج) عليه حال الحكم)
اي حال ثبوت المحمول للموضوع وانتفاؤه عنه وهو الذي يسميه القوم حال
اعتبار الحكم (او قبله او بعده فهو (ب) في الخارج) واعلم ان مثل قوائنا كل
ممتع معدوم لا يمكن ان يؤخذ خارجية اذ ليس افراد الموضوع موجودة
في الخارج محققا ولا حقيقية اذ لا يمكن وجود افراد في الخارج وقد اعتبر
في الحقيقة امكان وجود الافراد كما مر ولذا قال المص يعتبر تارة كذا وتارة كذا
ولم يقل اما حقيقية واما خارجية ومنهم من جعل امثاله ذهنية وقال معنى قولك
كل ممتع معدوم ان كل ما صدق عليه في الذهن ممتع انه معدوم في الخارج
فجعل القضايا ثلثة اقسام حقيقية يتناول الحكم فيه جميع الافراد الخارجية
الحققة والمقدرة وخارجية يتناول الافراد الخارجية المحققة فقط وذهنية

يتناول الافراد الموجودة في الذهن فقط وقال المحقق الشريف قدس سره
الاولى ان يقال احوال الاشياء ثلثة اقسام قسم يتناول الافراد الذهنية
والخارجية المحققة والمقدرة وهذا القسم يسمى لوازم الماهيات كالزوجة
للاربعة وقسم يختص بالموجود الخارجي كالحركة وقسم يختص بالموجود
الذهني كالكلية فينبغي ان يعتبر ثلثة قضايا احدها ما يكون الحكم فيها على
جميع افراد الموضوع ذهنيًا كان او خارجيًا محققا ومقدرا كالقضايا الهندسية
والحسابية ويسمى حقيقية وثانيها ما يكون الحكم فيها مخصوصا بالافراد
الخارجية محققا ومقدرا كالقضايا المستعملة في الحكمه الطبيعية ويسمى
خارجية وثالثها ما يكون الحكم فيها مخصوصا بالافراد الذهنية ويسمى
ذهنية كالقضايا المنطقية واقول هذا الكلام لا غبار عليه وقد ذكر المحقق
الطوسي في نقد التنزيل وادعى انه المذهب المتعارف الذي يستعمله الجمهور
من المحصلين لكن في قوله وهذا القسم يسمى لوازم الماهيات نظر لان
الاحوال الشاملة للافراد الذهنية والخارجية ولا يلزم ان يكون لازم
الماهية بل يجوز ان يكون مقارفا وهذا بعينه مذكور في بحث الموضوع
من حواشي شرح المطالع ايضا وكان منشأ الاشتباه ما ذكره من ان لزوم
شيء لشيء اما بحسب الوجود الخارجي واما بحسب الوجود الذهني واما بالنظر
الى المهية من حيث هي هي فايها وجدت المهية كانت الماهية معه ويسمى هذا
لازم المهية (والفرق بين الاعتبارين ظاهر) جدا فانه لو لم يوجد شيء من
المربعات في الخارج لاصح ان يقال كل مربع شكل بالاعتبار الاول اي حقيقة
لانها لا يستدعي وجود الموضوع (دون) الاعتبار (الثاني) اي خارجية لانها
لا تستدعيه (ولو لم يوجد شيء من الاشكال في الخارج لا المربع لاصح ان يقال
كل شكل مربع بالاعتبار الثاني) لان الحكم فيه مقصور على الافراد الخارجية
الحققة (دون) الاعتبار (الاول) لان بعض الافراد المقدرة للشكل ليس مربعا
واذا كان الحكم متناولا لجميع الافراد المحققة والمقدرة لصدق الموجبتان الكليتان
معنا كقولنا كل انسان حيوان فيستلزم عموم وخصوص من وجه (وعلى هذا اي
الموجبة الكلية (فقس المحصرات) الثلثة (الباقية) اي الموجبة الجزئية
والسالبتين الكلية والجزئية والموجبة الجزئية الحقيقية اعم مطلقا

من الموجبة الجزئية الخارجية لان الحكم على بعض الافراد الخارجية حكم على بعض الافراد من غير عكس لجواز ان لا يوجد فرد خارجي اولا مثبت له فالسالبة الكلية الحقيقة اخص مطلقا من السالبة الخارجية لان نقيض الاعم مطلقا اخص من نقيض الاخص وبين الساليتين الجزئيتين مبانة لانهما نقيضا الموجبتين الكلتين واذا كان بين امرين عموم من وجه فبين نقيضيهما مبانة جزئية (البحث الثالث في العدول والتحصيل حرف السلب) المناسب لهذا الفن ان يقال اداة السلب (ان كان جزءا من الموضوع كقولنا اللاحى جمادا وجزءا من المحمول كقولنا الجماد لاعالم او جزءا منها جميعا) نحو اللاحى لاعالم (سميت القضية معدولة موجبة كانت او سالبة) اما الاولى فعدولة الموضوع واما الثانية فعدولة المحمول واما الثالثة فعدولة الطرفين ووجه التسمية ان حرف السلب موضوع لسلب الربط وقد استعمل ههنا في غيره ففيه عدول عن معناه الاصلى (وان لم يكن) حرف السلب جزءا لشيء منهما (اي الموضوع والمحمول) (سميت) القضية (محصلة ان كانت موجبة) لعدم اعتبار العدم فيها (وبسيطة ان كانت سالبة) لانها الاشتمالها على حرف سلب واحد بسيطة بالنسبة الى السالبة المعدولة المشتملة على اثنين منها وقد تطلق المحصلة على ما ليس بمعدولة سواء كانت موجبة او سالبة لتحصل طرفيها (والاعتبار في ايجاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية والسلبية) اي بايقاع النسبة واتزاعها (لا بطرفي القضية) فتي تحقق الايقاع كانت القضية موجبة وان كان في طرفيه حرف سلب (فان قولنا كل ما ليس يحى فهو لاعالم موجبة مع ان طرفيها عد ميان اي مشتملان على حرف السلب وهي تحقق الانتزاع كانت القضية سالبة وان لم يكن طرفيه حرف سلب (فان قولنا لاشي من المتحرك ساكن سالبة مع ان طرفيها وجوديان) اي غير مشتملين على حرف السلب) والسالبة البسيطة اعم مطلقا من الموجبة المعدولة المحمول) لم يتعرضوا للعدول في الموضوع اذا المراد به ما صدق عليه واختلاف العنوان بالعدول والتحصيل لا بوجوب اختلافه في معنى القضية وح لا التباس الا بين القضيتين

لتحقق حرف سلب واحد فيهما فلذا خصصها بالذكر (اصدق السلب عند عدم الموضوع دون الايجاب فان الايجاب لا يصح الا على موجود سواء كان المحمول امر او جوديا كالكتاب او عدميا كاللا كتاب فان قلت قلت لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية تناقض لجواز اثبات المحمول لجميع الافراد الموجودة وسلبه عن بعض الافراد المعدومة قلت السلب رفع الايجاب الكلي فلما كان الايجاب متعلقا بالافراد الموجودة كان رفعه ايضا متعلقا بها لكن صدق هذا الرفع اما بثبوت نقيض المحمول لهما واما بعدمها وقوله (محقق كافي الخارجية الموضوع او مقدر كافي الحقيقة الموضوع) اشارة الى ان اقتضاء الموجبة وجود الموضوع مخصوص بالخارجية والحقيقة واما الذهنية فلا يقتضى الاتصور الموضوع حال الحكم كالسوالب من غير فرق وقال شارح المطالع لافرق بينهما في اقتضاء الوجود الذهني للموضوع حال الحكم لكن الموجبة يقتضى وجود الموضوع حال اعتبار الحكم بخلاف السالبة وايض تصور الموضوع لا يقتضى الوجود في الذهن على سبيل الاجمال فاننا اذا قلنا كل ح ب فالحكم على افراد (ح) من الازل الى الابد وظاهر انها ليست موجودة في الذهن الا من حيث انها (ح) وهذا كاف في السالبة دون الموجبة فانه لا بد فيها من وجودها على التفصيل ليثبت لها الاحكام وقال العلامة التقنازاني فيه نظر لانا لا نسلم ان كل موجبة كذلك اذ الذهنيات لاسيما التي محمولا تمامنا فيه للوجود لا يفتقر الى وجود الموضوع حال اعتبار الحكم بل لا يصح وجوده في تلك ولا الى وجوده على سبيل التفصيل وهذا مشكل جدا لما جرى على السنة القوم ان البديهة تشهد بان ثبوت شيء لشيء يقتضى ثبوت المثبت له اللهم الا ان يتمسك بما قيل من ان هذا في الثبوت الخارجي اعني ثبوت الاعراض لمحالها دون الثبوت بمعنى الحمل وانسبه المذكورة على تقدير عدم الموضوع (واما اذا كان الموضوع موجودا فانها متلازمان كما لا يخفى وما ذكرناه هو الفرق المعنوي) والفرق بينهما في اللفظ بحسب لغة العرب (اما في الثلثية فالقضية موجبة ان مقدمة الرابطة على

(حرف السلب) لان شان الرابطة ربط ما بعدها بما قبلها فيربط حرف السلب مع مامعه بالموضوع وهو ايجاب (وسالبة ان تاء خرت عنها لان شان حرف السلب رفع ما بعدها عما قبلها ورفع الرابطة سلب (واما في الثانية فسالبة) اي بان ينوى ربط السلب فيكون موجبة او سلب الربط فيكون سالبة والمراد ان الفرق اللفظي ح ساقط لان هذا فرق لفظي (او بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير) اولفظ (لا بالايجاب المعدول) وتخصيص (لفظ ليس بالسلب البسيط او بالعكس) وما وقع الان هو الاول (البحث الرابع في القضايا الموجهة) اي التي ذكرت معها الجهة ويسمى ايضاً منوعة لاشتمالها على النوع اي الجهة وور باعية لاشتمالها على اربعة اجزاء ولا بد (ان نسبة المحمولات الى الموضوعات) المفهوم من كلام الامام في شرح الاشارات ان الجهة معتبرة في نسبة التالي الى المقدم ايضاً فعلى هذا الانسب ان يقال لنسبة المحكوم به الى المحكوم عليه لكن المحقق الطوسي صرح بتخصيص الجهة بنسبة المحمول الى الموضوع (من كيفية في نفس الامر ايجابية كانت النسبة) او سلبية) انما صرح بهذا التعميم لان القدماء خصصوا المادة بالاجابية وتلك الكيفية (كالضرورة واللا ضرورة ونحو (الدوام واللا دوام) وغيرها (وتسمى تلك الكيفية) الثانية في نفس الامر (مادة القضية) وعصرها (واللفظ الدال عليها يسمى جهة القضية ونوعها المناسب ان يقال اللفظ الدال على ان النسبة مكيفة بكيفية كذا في نفس الامر في القضية المفوضة وحكم العقل بذلك في القضية المعقولة سواء كان مطابقاً للواقع ولا وهذا اصطلاح المتأخرين واما القدماء فقالوا المادة هي كيفية النسبة الاجابية بالوجوب والامكان او الامتناع وقد يحذف قيد الايجاب والجهة هي اللفظ الدال على ما اعتبره المعبر كيفية لتلك النسبة سواء كانت عين المادة او اعم منها او اخص او مبيناً كقولنا الانسان حيوان بالامكان العام فالمادة هي الوجوب والجهة اعم عنه وعلى هذا قد يخالف الجهة المادة في القضية الصادقة بخلاف راي المتأخرين فان تخالفهما عندهم منحصر في الكاذبة وقال الامام انما حاول المنطقيون التمييز بين المادة والجهة لان ان فرض

من معرفة القضايا هو تركب الاقيسة لاستخراج النتائج وهي لا يحصل من المقدمات بحسب موادها الثانية في نفس الامر بل بحسب جهاتها المعتبرة عند العقل (والقضايا التي جرت العادة بالبحث عنها) اي تحقيق مفهوماتها (وعن احكامها اي بيان نقائضها وعكوسها) ثلث عشرة قضية ولنا قضايا اخرى ستقف على بعضها (منها بسيطة وهي التي حقيقتها) اي معناها (ايجاب فقط) نحو كل انسان حيوان بالضرورة هذا مبني على ان الوقوع واللا وقوع اشرف اجزاء القضية (او سلب فقط) نحو لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة (ومنها مركبة وهي التي حقيقتها تركبت من ايجاب وسلب) سواء تركب لفظها ايضاً منها نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص وتحقيق المقام انك اذا حكمت بايجاب محمول للموضوع ثم حكمت بينهما بسلب بعبارة غير مستقلة دالة على كيفية تلك النسبة الايجابية بعد المجموع قضية واحدة مركبة نحو كل انسان ضاحك لادأماً فان قولك لادأماً على ان تلك النسبة الايجابية ليست بينهما بدائمة فيكون السلب واقعا بالفعل والالكان الايجاب دائماً فن حيث دلالة على كيفية النسبة تكون جهة القضية ومن حيث على الحكم السلبى يكون موجبا لتركب القضية وانما قلنا بعبارة غير مستقلة لانه اذا عبر عن الحكم السلبى بعبارة مستقلة كان هنالك قضيتان مستقلتان لا قضية واحدة مركبة وكذا الحال اذا حكمت بالسلب ثم حكمت بالايجاب على تلك الطريقة (والبسيط ست الاولى الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع) او ضرورة (سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء من الانسان بحجر) المفهوم من هذا الكلام ان مرادهم بالضرورة المطلقة هي الضرورية الذاتية اي الحاصلة ما دام ذات الموضوع موجودا لكن كلام الشيخ في الاشارات يشعر بانها الضرورية الاولى اي الحاصلة ازلها وابدائها كافي قولنا الله تعالى عالم وهذه اخص مطلقاً من تلك في الايجاب لان الضرورية متى تحققت ازلها وابدائها يتحقق ما دام ذات الموضوع موجودا من غير عكس واما في السلب فهما متساويان

لانه متى سلب المحمول عن الموضوع مادامت ذاته موجودة يكون مسلوبا عنه اذ لا وابد الامتناع ثبوته له في حال العدم ووجه التسمية بالمطلقة ان الضرورة فيها لم يقيد بوصف او وقت (الثانية الدائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع اودوام سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا ومثالها ايجاباوسلبا مامر) للضرورة وقالو هي اعم من الضرورية لان مفهوم الضرورة الذاتية استحالة انفكاك النسبة الايجابية والسلبية في جميع اوقات وجود الموضوع ويمتنع انفكاكه عن الشيء في جميع اوقات يكون ثابتا له في جميع تلك الاوقات من غير عكس لجواز ان يمكن انفكاكه ولا ينفك اصلا بل بدوم وقيل التحقيق ان الدوام في الكليات لا ينفك عن الضرورة لان ثبوت الشيء للشيء لا بد له من علة وعند وجود العلة يمتنع انتفاء المعلول فايكون دائما يكون عليه دائمة فيكون ضروريا اذ المراد بالضرورة استحالة الانفكاك سواء كان بالنظر الى ذات الموضوع وامر مابين له وليت شعري لم حصص بالدعوى بالكليات مع عموم الدليل فالحق ما ذكر صاحب المحاكمات وهو ان الدوام مطلقا لا ينفك عن الضرورة سواء كان في الكليات او في الجزئيات وعلى هذا يخيل قولهم الدائمة اعم من الضرورية اللهم الا ان يقال هذا بالنظر الى المفهوم واخص الضرورة باستحالة الانفكاك عن الموضوع لذاته (الثالثة المشروطة العامة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او ضرورة سلبه عنه بشرط وصف الموضوع) اي يكون لوصف الموضوع دخل في الضرورة (كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً) وبالضرورة لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً ووجه التسمية انها اعم من المشروطة الخاصة وسيأتي وقد يطلق المشروطة العامة على القضية التي حكم فيها بضرورة الثبوت او ضرورة السلب مادام الوصف اي في جميع اوقات انصاف الموضوع بالعنوان وذهب المصنف في شرح الكشف الى انها اعم من الاولى مطلقا والحق انها اعم من وجه لتصادقهما في كل انسان حيوان وصدق الثانية بدون الاولى في كل كاتب حيوان او بالعكس في كل كاتب متحرك الاصابع فان تحرك

الاصابع ضروري لافراد الكاتب بشرط انصافها بالكتابة وليس ضروريا لها في اوقات الكتاب او الكتابة نفسها ليست ضرورة فكيف يكون تحرك التابع لها ضروريا وقيل الاظهر ما ذكره المص لا لا يجعل التحرك ضروريا بالذات من حيث هي بل في وقت انصافها بوصف الكتابة ومقيدة بذلك ولا نتم ان التحرك ليس ضروريا لها وفيه نظر لان الضرورة في المشروطة بشرط الوصف بالقياس الى مجموع الذات والوصف وفي المشروطة مادام الوصف بالقياس الى الذات فقط فان الوصف فيها معتبر على انه ظرف للضرورة لاجزاء لما نسب اليه الضرورة ومرة صرفا ويصير المعنى الى ان نسبة المحمول ضرورة لمجموع ذات الموضوع مع وصفه في جميع اوقات وصفه ولا فائدة لاعتبار الظرف ههنا والمشرطة العامة لشرط الوصف اعم من وجه من الدائمتين اي الدائمة والضرورة من وجه لتصادقهما في كل انسان حيوان او صدقها بدونهما في كل كاتب متحرك الاصابع وبالعكس في كل كاتب حيوان والمشرطة العامة مادام الوصف اعم مطلقا من الضرورة لانه متى ثبت في جميع اوقات الوصف بدون العكس ومن الدائمة من وجه لتصادقهما في مادة الضرورة المطلقة وصدق الدائمة بدونها حيث يخلو الدوام الضرورة وبالعكس حيث يكون الضرورة في جميع اوقات الوصف ولا بدوم له في جميع اوقات الذات وقد يطلق المشروطة العامة على القضية التي حكم فيها بالضرورة لاجل الوصف اي يكون منشأ الضرورة نفس الوصف نحو كل متعجب ضاحك بالضرورة مادام متعجبا وهذا قليل الاشتهار (الرابعة العرفية العامة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع) اودوام (سلبه عنه بشرط وصف الموضوع) المناسب ان يقال مادامت ذات الموضوع متصفا بالعنوان ولم يعتبر ههنا معنيان على قياس المعنيين للمشرطة لان الدوام اذا حصل بالقياس الى مجموع الذات والوصف حصل بالقياس الى الذات وحده في زمان الوصف سواء كان الوصف دخل في دوام المحمول كما في كل كاتب متحرك الاصابع اولم تكن كما في كل كاتب حيوان قسامل (ومثالها ايجاباوسلبا مامر) للمشرطة العامة ووجه التسمية بالعرفية ان العرف

هـ حتى اذا قيل لاشئ
من النائم مستيقظ يفهم
العرف ان المستيقظ
مسلوب عن النائم
مادام نائما فلما اخذ هذا
بالمعنى من العرف ينسب
اليه

يفهم هذا المعنى من السالبة اذا اطلقت هـ وبالعامة انها اعم من العرفية
الخاصة وهى اعم مطلقا من الدائميتين والمشرطة العامة ضرورة ان
الضرورى او الدائم بحسب الذات او الضرورى بحسب الوصف دائما
مادام الوصف من غير عكس (الخامسة المطلقة العامة وهى التى يحكم
فها ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل كقولنا بالاطلاق العام
كل انسان متنفس وبلاطلاق العام لاشئ من الانسان بمتنفس)
ووجه التسمية بالمطلقة ان القضية اذا لم يقيد بقيد يفهم منه فعلية
النسبة فلما كان هذا مفهوم القضية المطلقة يشتمل بها وبالعامة
انها اعم من الوجوديين وقال قطب المحققين الفعل ليس كيفية لان معناه
ليس الا وقوع النسبة والكيفية لابد ان يكون امر اغيار الوقوع
النسبة الذى هو الحكم فان الجهة جزء للقضية مغاير للموضوع والمحمول
والحكم وانما عدوا المطلقة من الموجهات بالجواز لاستعدادها لذلك
الجهة فيها وادعى الفاضل التقنازاني ان الفعل كيفية زائدة على النسبة
لان النسبة اعم من ان بالفعل او بالامكان وهى اعم مطلقا من الدائميتين
والعائتين لان ضرورة النسبة اودوا معها بحسب الذات او الوصف
يستلزم فعليتها من غير عكس (السادسة) (الممكنة العامة وهى التى
يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة) (الذاتية) (عن الجانب المخالف
الحكم) يعنى ان كان الحكم بالايجاب فالسلب ليس ضروريا وان كان
بالسلب فالايجاب ليس ضروريا وهذا الارتفاع هو معنى الامكان العام
وقد يفسر بسلب الامتناع عن الجانب الموافق والمعنيان متساويان
(كقولنا بالامكان العام كل نار حارة) اى سلب الحرارة عن النار
ليس ضروريا (و بالامكان العام لاشئ من الحار يبارد) اى ايجاب
البرودة للحار ليس ضروريا ووجه التسمية بالعام انها اعم من الممكنة
الخاصة قال قطب المحققين الممكنة ليست قضية الا بالقوة اذ لا حكم
فيها بالفعل فانا اذا قلنا الانسان كاتب بالامكان العام فليس الحكم فيها
الاسلب ضرورة عن الجانب المخالف واما الحكم فى الجانب الموافق
لم يتعرض فان قلت ليس حكم فيها بالسلب المذكور قلت ذلك حكم

(على)

على النسبة بالكيفية فهو الجهة المعقولة لاحكم على موضوع القضية
بمحمولها وادعى الفاضل التقنازاني ان قولنا كل (ج ب) بالامكان
مشمئ على حكم لا محالة ومفهومه ان (ب) ثابت (لج) مع انتفاء الضرورة
عن الثبوت والاثبوت جميعا او عن الاثبوت ولا معنى للقضية الا ما
حكم فيه بان وصف المحمول صادق على ذات الموضوع سواء كان
بالفعل او بالامكان فكل منهما زائد على نفس الامر وهى اعم من
المطلقة مطلقا لانه متى صدق الايجاب بالفعل فلا يكون السلب
ضروريا بدون العكس وكذا العكس فهى اعم من الباقية لان اعم
من الاعم اعم (واما المركبات فسبع الاولى المشروطة الخاصة وهى
المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات) فان المشروطة العامة
ضرورة بحسب الوصف وهى دوام بحسبه فيمتنع ان يقيد بالادوام
بحسبه (وهى ان كانت موجبة) اى كان جزء الاول موجبا
(كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لا دائما
فتر كيهما من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة) لما سيجى من
ان اللادوام اشارة الى المطلقة العامة (وان كانت سالبة) اى كان
جزؤها الاول سالبا (كقولنا بالضرورة لاشئ من الكاتب بساكن
الاصابع مادام كاتب لا دائما فتر كيهما من سالبة مشروطة) عامة وموجبة مطلقة
عامة وهى مبينة للدائميتين لتقيدها بالادوام واخص مطلقا من المشروطة
العامة لزيادة هذا القيد فيكون اخص من البواقي (الثانية العرفية
الخاصة وهى العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات
وهى ان كانت موجبة فتر كيهما من موجبة عرفية عامة وسالبة
مطلقة عامة وان كانت سالبة فن سالبة عرفية عامة (وموجبة
مطلقة عامة ومثالها ايجابا وسلبا) مامر للمشروطة الخاصة وهى
اعم من المشروطة الخاصة مطلقا لان الضرورة الوصفية يوجب الدوام
الوصفي من غير عكس ومبينة للدائميتين لتقيدها بالادوام واعم من وجه من
المشروطة العامة لصدقهما معا فى المشروطة الخاصة وصدق المشروطة
العامة بدونها فى الضرورية وبالعكس فى الدوام الوصفى الغير الضرورى

٦ اى فى مادة الضرورة
الذاتية كقولنا كل
انسان حيوان
بالضرورة مادام
انسانا ولا صدق
عليه لادائما لانه اشارة
الى قولنا لاشئ من
الانسان بحيوان
بالفعل وهو محال

بحسب الوصف واخص مطلقا من العرفية العامة وهو ظاهر فكذا من
 الباقيين (الثالثة الوجودية اللازورية هي المطلقة العامة مع قيد
 اللازورية بحسب الذات ويمكن) تقيدها باللازورية بحسب الوصف
 لكنه غير معتبر عندهم (وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك
 بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة لما سيحكي
 من ان اللازورية اشارة الى الممكنة العامة (وان كانت سالبة كقولنا لا شيء
 من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة
 وموجبة ممكنة عامة) وهي اعم مطلقا من الخاصتين لانه متى صدقت
 الضرورة او الدوام بحسب الوصف لا دائما صدق فعلية النسبة لا بالضرورة
 من غير عكس ومباينة للضرورة لانه لا تقيدها باللازورية واعم من الدائمة
 من وجه لتصادقهما في الدوام الخالي عن الضرورة وصدق الدائمة بدونها
 في الضرورة وبالعكس في اللادوام الذاتي وكذا من العامتين لتصادقهما
 في المشروطة الخاصة وصدقهما بدونها في الضرورية وبالعكس
 في اللادوام بحسب الوصف واخص مطلقا من المطلقة العامة وهو ظاهر
 فكذا من الممكنة العامة (الرابعة الوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة
 مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة او سالبة فتركيبها
 من مطلقتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة ومثالها ايجاباً
 وسلباً مامر) للوجودية اللازورية وهي اخص مطلقا من الوجودية
 الضرورية لانه متى صدقت مطلقتان صدقت مطلقة واحدة وممكنة بدون
 العكس ونسبتها الى البواقي كنسبة الوجودية اللازورية اليها الا في الدائمة
 فانها متباينة بالكل ظاهر (الخامسة الوقتية وهي التي يحكم فيها
 بضرورة ثبوت المحمول للموضوع) او ضرورة (سلبه عنه في وقت معين
 من اوقات وجود الموضوع ويسمى هذه وقتية مطلقة وهي غير المطلقة
 الوقتية فانها التي يحكم فيها بفعلية النسبة في وقت معين فالنسبة بينهما
 هي العموم مطلقا (مقيد بالادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة
 كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس
 لان نوره منها) لا دائما فتركيبها من جوجبة وقتية مطلقة وسالبة مطلقة

عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر منخسف وقت
 التربع اي وقوع ربع مطلقة البروج بينه وبين الشمس (لا دائما فتركيبها
 من سالبة وقتية وموجبة مطلقة عامة) وهي اخص من الوجوديتين
 مطلقا لانه اذا صدق الضرورة بحسب الوقت المعين لا دائما صدق الاطلاق
 لا دائما ولا بالضرورة ولا ينعكس واخص من المشروطة الخاصة التي احد
 جزئيهامشروطة عامة بشرط الوصف ومن العرفية الخاصة من وجه
 لتصادقها في كل منخسف مظلم وصدق الوقتية بدونها في المثال المذكور
 في المتن وبالعكس فكل كاتب متحرك الا صابع واعم مطلقا من المشروطة
 الخاصة التي احد جزئيهامادام الوصف لانه متى تحقق الضرورة في جميع
 اوقات الوصف وهي بعض اوقات الذات تحقق في بعض اوقات الذات
 من غير عكس فاذهب اليه المص من انها اعم مطلقا من المشروطة الخاصة
 مطلقا وهي مباينة للدايمتين واعم من العامتين من وجه لتصادقها
 في المشروطة الخاصة وصدقهما بدونها في الضرورية وبالعكس
 حيث لا دوام بحسب الوصف واخص من الباقيين مطلقا (السادسة
 المنتشرة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
 او ضرورة سلبه عنه في وقت غير معين اي غير مقيد بالتعيين لا مقيد
 بعدم التعيين (من اوقات وجود الموضوع) ويسمى هذه منتشرة
 مطلقة وهي غير المطبقة المنتشرة فانها التي يحكم فيها بفعلية النسبة في وقت
 غير معين (مقيد بالادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة
 كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لا دائما فتركيبها
 من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة
 (كقولنا لا شيء من الانسان بمتنفس وقتا ما لا دائما فتركيبها من سالبة منتشرة
 مطلقة وموجبة مطابقة عامة) وهي اعم مطلقا من الوقتية لانه اذا
 صدقت الضرورة في وقت معين لا دائما صدقت الضرورة في وقت
 ما لا دائما بدون العكس ونسبتها الى البواقي كنسبة الوقتية اليها
 (السابعة الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة
 المطلقة عن جانبي الوجود والعدم) اي ثبوت الحكم ولا ثبوته (جميعا

(والضابط) الذي يعرف منه اجزاء القضية المركبة (ان اللادوام
 اشارة الى المطلقة عامة) ويدل عليها بالالتزام فان لادوام الايجاب
 مستلزم لاطلاق (واللاضرورة) اشارة (الى ممكنة عامة) ويدل
 عليها بالمطابقة لان لا ضرورة الايجاب عن امكان السلب حال كون
 المطلقة والممكنة العامتين (مخالفي الكيفية) اي الايجاب والسلب
 بالضرورة (موافقي الكمية) اي الكلية والجزئية بحسب الاصطلاح
 (للقضية المقيدة بهما) اي اللادوام واللاضرورة فان كانت
 تلك القضية موجبة فالمطلقة والممكنة العامتان سالتان وان كانت
 كلية فهما كليتان وان كانت جزئية فهما جزئيتان * الفصل الثاني *
 (في اقسام الشرطية الجزء الاول منها) اقول ان اراد الاول بالطبع فليس
 المقدم في المنفصلة كذلك وان اراد الاول بالوضع فقد يكون ذكر الثاني
 في المنفصلة او لا كما في قولنا النهار موجود كلما كانت الشمس طالعة والقول
 بحذف الجزاء في مثل هذا المقام كلام ظاهري للنحاة فالمناسب ان يقال
 الجزء الاول بالطبع في المتصلة وبالوضع في المنفصلة (يسمى مقديما) لتقدمه
 طبعاً او وضعاً (والجزء الثاني يسمى تالياً) لانه تابع اياه (اما المتصلة
 فامالزومية وهي التي يكون صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم
 العلاقة بينهما) اي بين المقدم والتالي (يوجب ذلك) اي صدق التالي
 على تقدير صدق المقدم (كالعلية) بان يكون المقدم علة للتالي نحو ان
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او معلولاه نحو ان كان النهار موجودا
 كانت الشمس طالعة او يكونا معلولي علة واحدة نحو ان كان النهار موجودا
 فالعالم مضي فان وجود النهار وضاءة العالم معلولان لاطلوع الشمس
 (والنضاييف) وهو ان يكون الامر بحيث يكون تعقل كل منهما بالقياس
 الى الآخر نحو ان كان هذا اباعه وكان عمر وابنه وانت تعلم ان هذا
 تعريف اللزومية الصادقة والمناسب ان يقال اللزومية ما حكم فيها
 بصدق التالي على تقدير المقدم لعلاقة بينهما ليشمل الكاذبة (واما
 اتفاقية) خاصة (وهي التي يكون ذلك) اي صدق التالي على تقدير صدق
 المقدم (فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق) اي من غير وجود علاقة

يقتضى ذلك او من غير اعتبارها فعلى الاول لا يجمع لزومية والاتفاقية
 في مادة واحدة بخلاف الثاني والاول اشد اشتها را والثاني اشد
 اعتبارا اذا التحقيق المذكور في شرح المطالع ان المعية في الوجود امر ممكن
 لا بد له من علة نقيضة لانهم لما اخطوا المقدم فان اطلعوا على امر تقتضى
 صدق التالى على تقدير صدقه واعتبروا ذلك الامر سمو المتصلة لزومية
 والاتفاقية (كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالجمار ناهق) والمناسب
 ان يقال الاتفاقية ما حكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق بالمقدم
 لا لعلاقة بل لمجرد صدقهما ليتناول الاتفاقية الكاذبة وقد يطلق الاتفاقية
 على التالى حكم فيها بصدق التالى على تقدير المقدم لا لعلاقة بل لمجرد صدق
 التالى ويسمى اتفاقية عامة لانها اعم مطلقا من الاول اذ لا حاجة فيها الى
 صدق المقدم كقولنا ان كان الخلا موجودا فالانسان ناطق وقد يقال اذا اعتبر
 في الحكم بالاتصال كون الاتصال لعلاقة فالمتصلة لزومية وان اعتبر كونه
 لا لعلاقة فالمتصلة اتفاقية وان لم يعتبر بشئ منهما فالمتصلة مطلقة (واما
 المتفصلة فاما حقيقية وهى التى يحكم فيها بالتناق بين جزئها في الصدق
 والكذب معا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا) بمعنى ان قولنا
 هذا العدد زوج وهذا العدد فرد لا يصدقان معا ولا يكذبان معا ووجه
 التسمية ان حقيقة الانفصال متحققة (واما مانعة الجمع وهى التى يحكم فيها
 بالتناق بين جزئها في الصدق فقط) اى حكم فيها بعدم التناق في الكذب
 (كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرا او حجرا) وقد يطلق على ما حكم فيها
 بالتناق في الصدق مطلقا اى لا يحكم في جانب الكذب بشئ من التناق
 وعدمه او سوا حكم مطلقا اى لا يحكم في جانب الكذب بالتناق او بعدمه ولم
 يحكم بشئ منهما وقس عليها مانعة الخلو وقيل لا يبعد ان يكون الاول مراد
 المص بان يكون قوله فقط اشارة الى عدم الحكم لالى الحكم بعدم وسيجى
 ما يؤيده واما مانعة الخلو وهى التى يحكم فيها بالتناق بين جزئها في الكذب
 فقط) اى حكم فيها بعدم التناق في الصدق (كولنا اما ان يكون زيد
 في البحر واما ان لا يغرق وانما اعتبر الجزئين مع ان اجزاء المتفصلة قد يكون
 ثلاثة او اكثر في الظاهر لان المتفصلة يتحقق بانفصال واحد والنسبة

الواحدة لا يكون الا بين شيئين فعند زيادة الاجراء بتعدد المتفصلة
 (فاذا) قلنا المفرد اما اسم او كلمة او اداة فهى في الحقيقة حقيقتان على معنى
 انه اما اسم او غيره واما كلمة او غيره واذا قلنا اما ان يكون هذا الشئ شجرا او
 انسانا فهى ثلاث منفصلان مانعة الجمع واذا قلنا اما ان يكون لاشجرا او لا
 حجر او انسانا فهى ثلاث منفصلان مانعة الخلو واعلم ان المناقاة قد يعتبر
 في القضايا وهى المنفصلات وقد يعتبر في المفردات بحسب الوجود في محل
 كالسواد والبياض فان عبرت عنها بمثل قولك السواد والبياض متنافيان
 بحسب الوجود في محل فهذا جملة صرفة وان عبرت عنها بمثل قولك هذا
 اما اسودا واما بيض فهى جملة شبيهة بالمتفصلة والكل متشاركة في مال المعنى
 وان كانت متخالفة في المفهوم الصريح (وكل واحدة من هذه) المنفصلات
 (الثلاث) اما عنادية وهى التى يكون التناق بين الجزئين فيها) اى في الصدق
 والكذب معا وفي الصدق فقط او في الكذب فقط (لذاتى الجزئين) اما
 في الحقيقية فبان يوجد مع الشئ نقيضه والمساوى لنقيضه (واما) في مانعة
 الجمع فبان يوجد مع الشئ ما هو اخص في نقيضه (واما) في مانعة الخلو
 فبان يوجد مع الشئ ما هو اعم من نقيضه والمناسب ان يقال هى التى
 يحكم فيهما بتناق الجزئين لذاتهما ليشمل الكاذبة وكذا في الاتفاقية (كما في الا
 مثلة المذكورة آنفا) ولا يتوهم ان المراد بالتناق في الذاتى ما هو المعبر
 في التناقض اذ يلزم منه ان يحصل حقيقة من الشئ والمساوى لنقيضه
 بل المراد انه اذ لوحظ الجزان وجد فيهما ما يقتضى التناق هذا اعم من ذلك
 (واما الاتفاقية وهى التى يكون التناق فيها بمجرد الاتفاق) من غير ان يوجد
 في الجزئين ما يقتضى التناق (كقولنا ان الاسود والا كاتب اما ان يكون هذا
 اسودا وكاتب حقيقة بان يصدق احدا الجزئين يكذب الاخر) او اما ان يكون
 (هذا الاسودا وكاتب مانعة الجمع بان يكذبان او اما هذا) اسودا والا كاتب مانعة
 الخلو) بان يصدقا وقد يقال ان اكتفى في المتفصلة بمطلق التناق سميت
 مطلقة وان قيد التناق بكونه ذاتيا سميت عنادية وان قيد بالاتفاق سميت
 اتفاقية والتعريفات المذكورة في هذا الفصل انما هى للموجبات (وسالبة

كل واحدة من هذه القضايا الثمان) اثنين من المتصلة وستة من المنفصلة
 حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين (هي التي ترفع ما حكم به في موجبها
 اى التي حكم فيها برفع الحكم الذي في موجبتها) (فسالبة للزوم) اى ما حكم
 فيها سلب الزوم (يسمى سالبة لزومية وسالبة العناد سالبة عنادية وسالبة
 الاتفاق) الاتصال او الانفصال (سالبة اتفاقية) ولا يعقل عن الفرق بين
 لزوم السلب وسلب الزوم وبين اتفاق السلب وسلب الاتفاق وبين
 انفصال السلب وسلب الانفصال فان الاول ايجاب والثاني سلب فكما
 ان السلب في الحملات بحسب سلب الحمل لا باعتبار طرفيها كذلك السلب
 في المنفصلات والمتصلات بحسب الاتصال ونوعيه اعنى الزوم والاتفاق
 وبحسب سلب الانفصال ونوعيه اعنى العناد والاتفاق ولا اعتبار باطراف
 الشرطيات في سلبها وايجابها (والمتصلة الموجبة تصدق عن) قضيتين
 (صادقتين) اى معلومتى الصدق ان كان زيد انسانا فهو حيوان وعن كاذبتين
 نحو ان كان زيد حجرا كان جمادا وانت تعلم ان اطلاق ان صادق والكاذب على
 طرفي الشرطية محاذ (وعن مجهول الصدق والكذب) نحو ان كان زيد كائنا فهو
 تخرا لثبته (وعن مقدم كاذب وتال صادق) نحو ان كان زيد حجرا كان حيوانا
 وذلك لان صدق القضية مطابق حكمها للواقع وكذبها عدم تلك المطابقة
 والحكم في الشرطية انما هو بالاتصال او الانفصال فصدقها وكذبها انما يكونان
 بذلك الاعتبار لا باعتبار الطرفين (دون عكس) اى لا يتركب من مقدم صادق
 وتال كاذب (لامتناع استلزام الصادق الكاذب) والالزم كذب الصادق
 وصدق الكاذب لان كذب اللازم يستلزم كذب اللازم وصدق اللازم
 يستلزم صدق اللازم وهذا انما هو في الكلية واما في الجزئية فقد يتركب
 من مقدم صادق وتال كاذب كما في عكس الكلية المركبة من مقدم كاذب
 وتال صادق كقولنا قد يكون اذا كان زيد حيوانا كان فرسا في عكس
 قولنا كلما كان زيد فرسا كان حيوانا (وتكذب) الموجبة المتصلة
 (عن جزئين كاذبتين) نحو ان كان الخلاء موجودا كان العالم قديما (وعن
 مقدم كاذب وتال صادق) نحو ان كان الخلاء موجودا فالانسان ناطق

(وبالعكس) نحو ان كان الانسان ناطقا فالخلاء موجود (وعن صادقين
 نحو ان كانت الشمس طالعة فزيد انسان (اذا كانت لزومية) هذا
 القيد متعلق بجميع ما سبق من قوله يصدق عن صادقين الى قوله وعنه
 صادقين وقد علم من تعريف الاتفاقية انها يصدق عن صادقين فقط
 ويكذب عن الثلاثة لعدم التوافق واما انها هل يكذب عن صادقين ام لا
 فتعرض له بقوله (واما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين محال) وهذا
 يدل على ان المعنى في الاتفاقية - عنده هو عدم ملاحظة العلاقة لعدم
 العلاقة والاجاز كذبها عن صادقين عند وجود العلاقة (والمنفصلة
 الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب) لا فرق في المنفصلة
 بين صدق المقدم وكذب التالى وعكسه لعدم تمييز التالى عن المقدم فيها
 بالنطع كما سيحى (ويكذب عن صادقين) نحو اما ان يكون الاربعة
 زوجا او منقسمة بمتساويين (وعن كاذبين) نحو اما ان يكون الثلاثة
 زوجا او منقسمة بمتساويين (والممانعة الجمع تصدق عن كاذبين)
 نحو اما ان يكون زيد شجرا او حجرا (وعن صادق وكاذب) نحو اما
 ان يكون زيد انسانا او حجرا وذلك لان عدم اجتماع الطرفين في الصدق
 اما يكذب بهما او يكذب احدهما (وتكذب عن صادقين) لا اجتماع
 جزئيهما نحو اما ان يكون زيد انسانا او ناطقا (والممانعة الخلو تصدق
 عن صادقين) نحو اما ان يكون زيد لا شجرا ولا حجرا (وعن صادق
 وكاذب) نحو اما ان يكون زيد لا حجرا او لا انسانا وذلك لان عدم
 ارتفاع الطرفين اما يصدق بهما او يصدق احدهما وهذا مشعر بان مراد
 المص بممانعة الخلو هو المعنى الثانى (وتكذب عن كاذبين) لا ارتفاع جزئيهما
 نحو اما ان يكون زيد لا انسانا ولا ناطقا وينبغى ان يعلم ان الحقيقية واجبتها
 يكذب عن الاقسام الثلاثة - عناديه - اذا لم يكن التنا في الداتى الجزئيين
 واتفاقية - اذا كان لها (والسالبة) المتصلة والمنفصلة (تصدق عما)
 اى عن الاقسام الثلاثة التى (تكذب) عنها (الموجبة) لان كذب الايجاب
 يقتضى صدق السلب (وتكذب عما تصدق) عنها (الموجبة) لان

صدق الايجاب يستدعي كذب السلب (وكلية الشرطية ان يكون)
الحكم فيها يكون (التالي لازما للمقدم) اي في المتصلة للزومية (او معاندا
للمقدم) اي المتصلة العنادية (على جميع الاوضاع) اي الاحوال
(التي يمكن حصوله) اي المقدم (عليها) اي تلك الاوضاع (وهي
الايضا التي يحصل) للمقدم (بسبب اقتران الامور) اي اقتران المقدم
بالامور (التي يمكن اجتماعه) اي المقدم (معها) اي تلك الامور فان
المجتمعين يحصل لكل منهما وضع بالقياس الى الآخر وهو كونه مجتمعاً
معه مقارنة بآياه فاذا قلنا كلما كان زيد انساناً كان حيواناً فمعناه ان لزوم
حيوانيته لانسانيته ثابت مع كل وضع يمكن ان يجتمع مع انسانية زيد
لاجل كونه قائماً وقاعداً او كاتباً او ضاحكاً وكون الشمس طالعة او غير
طالعة الى غير ذلك ولم يشترط امكان تلك الاوضاع في انفسها ليشمل ما اذا
كان المقدم كاذباً كقولنا كلما كان الفرس انساناً كان حيواناً فمعناه لزوم
حيوانية الفرس لانسانيته مع جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع
انسانية الفرس لاجل كونه ضاحكاً وكاتباً وناطقاً الى غير ذلك وان
كانت محالة في انفسها واذا قلنا اما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً
فمعناه يتناقض فرديته لزومية مع جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع
الزوجية وان دفع بهذا التقرير ما قيل في ان كون زيد قائماً وقاعداً او كون
الشمس طالعة او كون الحمار ناهقاً ليست اوضاعاً حاصلة من امور ممكنة
الاجتماع مع المقدم بل هي امور موافقة الوجود للمقدم وقد يفسر
الايضا المذكورة بالتأنيج الحاصلة من المقدم مع المقدمة الممكنة الصديق
معه فاذا قلنا كلما كان زيد انساناً كان حيواناً فالنتيجة الحاصلة من زيد
انسان وكل ناطق انسان اعني كون زيد ناطقاً بعد وضعه من اوضاع
المقدم خاصلاً من امر يمكن الاجتماع معه وهو قولنا كل انسان ناطق
ولا يخفى بعده وانما قيد الاوضاع بامكان الاجتماع مع المقدم اذ يلزم من
اطلاقها ان لا يصدق كليه الشرط اصلاً لان بعض الاوضاع مما
لا يصح معه اللزوم والعناد وهو ما اذا فرض المقدم مع عدم التالي

اومع عدم لزوم التالي له بل مع لزوم نقيض التالي له فانه ح لا يلزمه التالي
ضرورة امتناع الاستلزام الشيء للنقيضين وكذا اذا فرض المقدم مع
وجود التالي اومع عدم عناده اياه بل مع عنادة لنقيض التالي لا يكون
التالي معانداً له لامتناع معاندة الشيء للنقيضين (والجزئية ان يكون
الحكم فيها يكون التالي) كذلك (او معانداً للمقدم) على بعض هذه الاوضاع
المذكورة كقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيواناً فهو انسان انما يكون
على وضع كونه ناطقاً وكقولنا قد يكون ان يكون الشيء نامياً او جاداً
فانه انما يكون على وضع كونه من العنصرينات (والخصوصية ان يكون
الحكم فيها يكون التالي) كذلك (على وضع معين) كقولنا ان جئني الان
اكرمك وزيد في هذا الان اما ان يكون كاتباً او غيره والحاصل
ان الاوضاع في الشرطية كالافراد في الجملة فان حكم بالاتصال
والانفصال في الشرطية على وضع معين فهي مخصوصة والا فان بين
ان الحكم على تقدير جميع الاوضاع او بعضها فهي محصورة والافهملة
هذا كله في اللزومية والعنادية واما الاتفاقية فالمعتبر فيها هو الاوضاع
الكائنية في نفس الامر لاجمع الاوضاع الممكنة الاجتماع والام لا يصدق
كلية اصلاً اما في المتصلة فلانه يمكن اجتماع نقيض التالي مع المقدم كعدم
ناهية الحمار مع ناطقية الانسان وح لا يتحقق التوافق في الصديق واما
في المنفصلة فلان عدم تنافي الطرفين ممكن ومعه لا يتحقق التناقض (وسور
الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائماً وسور
السالبة الكلية فيهما ليس التية) وسور (الموجبة الجزئية) فيهما (قد يكون
وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون وبداخل اداة السلب على سور
الايجاب الكلي) كليس كلما وليس دائماً وذلك لان رفع الايجاب
الكلي يستلزم السلب الجزئي (والهملة باطلاق لفظه لو وان واذا في المتصلة
واطلاق) اما في المتصلة والشرطية) سواء كانت متصلة او منفصلة
(قد تتركب عن حليتين وعن متصلتين وعن منفصلتين وعن جملة ومنصلة
وعن جملة ومنفصلة وعن متصلة ومنفصلة وكل واحدة من الثلاثة الاخيرة

في المتصلة منقسم الى قسمين (بان يكون الجملة مقدما والمتصلة
او المنفصلة تاليا او بالعكس او يكون المتصلة مقدما والمنفصلة
تاليا او بالعكس) لا مميزات (لما تقدمها) اي المتصلة (عن تاليها) بالطبع بخلاف
المنفصلة فان مقدمها انما يتميز عن تاليها بالوضع فقط (قيل اي اذا اخذنا
المتصلة ونظرنا الى طرفها في طبع احدهما وذاته ما يقتضي كونه مقدما
التية لا تاليا كقولنا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا فان في طبع كونه انسانا
اقتضا كونه ملزوما للحيوانية بخلاف المنفصلة فانه ليس في طبع احدهما طرفها
ما يقتضي كونه مقدما ولا ينبغي ان هذا في بعض المتصلات والانساب ما ذكر
شارح المطالع وهو ان تميز جزئي الاتصال بحسب الطبع فصار احدهما مقدما
بعينه والآخر تاليا بعينه حتى اوجعل ما كان مقدما تاليا وما كان تاليا مقدما
لتغير المفهوم والحرف عما عليه ولا بخلاف الانفصال فان كان كل من جزئيه
عند الآخر حال واحدة وانما عرض لاحدهما ان كان مقدما وللآخر ان
كان تاليا بمجرد وضع لكنه قال في شرح هذا الكتاب معنى قوله بالطبع
بحسب المفهوم لان مفهوم مقدم المتصلة الملزوم ومفهوم تاليها اللازم
واللازم لا بحسب ان يكون ملزوما لجواز كونه اعم ومفهوم المنفصلة المعاند
باسم الفاعل ومفهوم تاليها المعاند باسم المفعول وهو بحسب ان يكون معاندا
ايضالا عن ادم الامر في قوة عناد الاخر وفيه نظر لان الامم ان الزوم مدخلا في
مفهوم المقدم والتالي تتحققهما في الاتفاقية ولان كون الشيء في قوة الشيء
لا يقتضي عدم تميزهما بحسب المفهوم بل غاية التلازم في الصدق (فاقسام
المتصلات تسعة واقسام المنفصلات ستة واما الامثلة فعليك باستخراجها من
نفسك) امثلة المتصلات من جنسين كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان ٢ من
مصلتين كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان ففي لم يكن حيوانا لم يكن انسانا ٣ من
منفصلتين كلما كان دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا او فرادا دائما ما ينقسم
بمتساويين او لا ينقسم ٤ من حلية ومتصلة ان كان الحيوان اعم من الانسان
فكلما كان الشيء انسانا كان حيوانا ٥ عكس الرابع كلما كان الشيء انسانا
فهو حيوان فالانسان ملزوم للحيوان ٦ من حلية ومنفصلة ان كان هذا عددا

فهو اما زوج واما فرد بعكس السادس ٧ ان كان هذا اما زوجا واما فردا فهو
عدد ٨ من متصلة ومنفصلة ان كان كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا فاما ان
يكون انسانا او لا يكون حيوانا ٩ عكس الثامن ان كان دائما اما ان يكون
الشمس طالعة او الليل موجودا فكلما كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا
(وامثلة) المتصلات ١ من الحلتين اما ان يكون العدد زوجا او فردا
من متصلتين ٢ اما ان يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان
يكون ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود ٣ من منفصلتين اما ان يكون العدد
اما زوجا او فردا واما ان يكون زوجا او منفصلا بمتساويين ٤ من حلية ومنفصلة
اما ان لا يكون الشمس ملزوما لوجود النهار واما ان يكون كلما كانت طالعة
كان النهار موجودا ٥ من حلية ومنفصلة اما ان يكون الشيء واحدا واما ان
يكون اما زوجا او فردا من متصلة ومنفصلة ٦ اما ان يكون كلما كان العدد
فردا فهو زوج واما ان يكون العدد اما زوجا او فردا ٧ الفصل الثالث
(في احكام القضايا وفيه اربعة مباحث المبحث الاول في التناقض
وحده) ليت شمري لم عبر عن تعريف النوع واخوانه بالرسم وعن تعريف
التناقض بالحد مع ان الكل حدود رسمية كما عرفت (بانه اختلاف قضيتين)
قيل التناقض كما يقع بين القضايا يقع بين المفردات كما مر في النسب الرابع
وكما سيأتي في عكس النقيض قد ذكر قضيتين محل واجيب بان المراد
ههنا تناقض القضايا لان الكلام في احكامها وقد يقال تناقض المفردات
راجع في الحقيقة الى تناقض القضايا (بالسلب والايجاب) هذا التحقيق
مفهوم التناقض لا للاحتراز كما يوهم لان الاختلاف بالعدول والتحصيل
والحصر والاهمال وغير ذلك ليس (بحيث يقتضي) صدق احدهما
وكذب الاخرى وقوله (لذاته) الاحتراز عن اختلافهما الذي يقتضي
(ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة) لكنه لانظر الى ذاته
بل لاجل واسطة كقولنا زيد انسان زيد ليس بناطق فان صدق
احدهما وكذب الاخرى بواسطة ان كل ناطق انسان او لحصول مادة
كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان وقولنا بعض
الحيوان انسان وبعض الانسان ليس بحيوان فان صدق احدهما

وكذب الاخرى بحسب خصوصية المادة لالذات الاختلاف بين الكليتين
والجزئيتين فان الكليتين قد يكذبان كقولنا كل حيوان انسان ولا شيء
من الحيوان بانسان والجزئيتين قد يصدقان كقولنا بعض الحيوان
انسان وبعض الحيوان ليس بانسان وقال القدماء (لا يتحقق) التناقض
(في الخصوصيتين الا عند اتحاد الموضوع) واتحاد المحمول واتحاد
الشرط واتحاد الكل والجزء واتحاد الزمان واتحاد المكان واتحاد الاضافة
واتحاد القوة والفعل اذ لو اتقى شيء من هذه الوحدات لم يتحقق التناقض
لانه يصدق عند الاختلاف في الموضوع زيد كاتب عمر وليس بكاتب وفي المحمول
زيد كاتب زيد ليس بشاعر في الشرط الجسم مغرق للبصر اي بشرط كونه ابيض
الجسم ليس بمغرق البصر اي بشرط كونه اسود وفي الكل والجزء العين اسوداي
بعضها العين ليس باسوداي كلها وفي الزمان زيد نائم اي ليل زيد ليس بنائم اي
نهار وفي المكان زيد جالس اي في الدار زيد ليس بجالس اي في السوق وفي
الاضافة زيد اب اي لعمر زيد ليس باب اي ليكر وفي لقوة والفعل الخمر في الدن
مسكر اي بالقوة الخمر في الدن ليس بمسكر اي بالفعل وقال المتأخرون لا يتحقق
فيهما الا عند اتحاد الموضوع (ويندرج قيد وحدة الشرط) لان الجسم
الابيض غير الجسم الاسود (وحدة الجزء والكل) لان كل العين غير
بعضها والا (عند اتحاد المحمول) الانسب ان يقال به بدل الموضوع
والمحمول المحكوم عليه وبه يشمل المقدم والتالي (ويندرج فيه وحدة
الزمان) لان النائم في الليل غير النائم في النهار (و) وحدة (المكان) لان
الجالس في الدار غير الجالس في السوق (و) وحدة (الاضافة) لان
الاب زيد غير الاب لعمر (و) وحدة (القوة والفعل) لان المسكر
بالقوة غير المسكر بالفعل ولا يخفى انه اخصر واشمل لان الاختلاف المانع
من التناقض قد يكون بغير الامور المذكورة كقولنا زيد كاتب اي
بالقلم واسطى على القرطاس زيد ليس بكاتب اي بقلم اخر على قرطاس
آخر واعل تخصيصهم وحدة الشرط ووحدة الجزء والكل بالاندراج
تحت وحدة الموضوع وتخصيص البواقي بالاندراج تحت وحدة
المحمول استحسناني مني على شدة المناسبة والا فلقضية اذا عكست صارت

الوجدات المندرجة تحت وحدة الموضوع في الاصل مندرجة تحت وحدة
المحمول لصيرورة ذلك الموضوع محمولا في العكس وصارت الوجدات
المندرجة في وحدة المحمول هناك مندرجة في وحدة الموضوع لصيرورة
ذلك المحمول موضوعا فالمناسب ان يقال هذه الوجدات مندرجة
في وحدتي الموضوع والمحمول مطلقا من غير تعيين والانسب الاكتفاء
بوحدة النسبة الحكيمة لانه متى اختلف شيء منها اختلف النسبة قطب
المحققين الى الغارابي والعجب انه قال في شرح المطالع ان الغارابي اكتفى منها
بثلث وحدة الموضوع والمحمول والزمان (وفي المحصورتين لا بد مع ذلك)
اي اتحاد الموضوع والمحمول من (الاختلاف بالكمية) اي الكلية والجزئية
وحكم المهمة ههنا حكم المحصورة لكونها في قوة الجزئية (اصدق
الجزئيتين وكذب الكليتين في كل مادة يكون الموضوع) فيها اعم
من المحمول كقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان
فان الموضوع متحد فيهما بحسب ما يعتبر في مفهوم القضية اعني بعض
ما صدق عليه الحيوان والتعيين خارج عن المفهوم القضية وكقولنا
كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان (ولا بد في الوجهتين مع ذلك
اي ما ذكر من الشرايط في الكل) اي المحصورات والمحصورات من
الاختلاف بالجهة لصدق المكنيتين الموجبة والسالبة (وكذب الضروريتين
الموجبة والسالبة) في مادة الامكان الخاص الانسب ان يقال لان الموافقين
في الجهة يمتعان في نحو كل انسان كاتب اما في الصدق وذلك في المكنيتين
اي العامة والخاصة والوجوديتين والمطلقة العامة واما في الكذب وذلك
في الضروريتين والمشروطتين والعرفيتين والوقيتين لكن هذا البيان
مخصوص بالقضايا الثلاث عشرة المبحوث عنها والبيان العام ما قيل من
ان نقيض الوجهة رفع جهتها او ما يساويه ورفع الجهة اعم من رفع النسبة
موجها بتلك الجهة وكذا ما يساويه فتأمل (فنقيض الضرورية
المطلقة الممكنة العامة) لا تناقض في الحقيقة الا بين الشيء ورفعها وربما
يطلقون النقيض مجازا على لوازمه المساوي بشرط اتحاد الموضوع
والمحمول حتى لا يكون قولنا زيدنا طق نقيضا لقولنا زيد ليس بانسان

وان كان مساويا لنقيضه والتناقض بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية مجازي وكذا بين الموجبة الجزئية والسالبة الكلية واما التناقض بين الوجهات فبعضه حقيقي وبعضه مجازي (لان سلب الضرورة) الذي فيه وهو الامكان العام (مع الضرورة الذاتية) مما يتناقضان (جزء ما يتناقضا حقيقيا ولا يخفى انا اذا قلنا نقيض الضرورية ممكنة عامة ان نقيض الممكنة ضرورية وكذا في البواتي) ونقيض الدائمة المطلقة المطلقة (العامة لان السلب في كل الاوقات) اي اوقات الدات ينافيه (الايجاب) (في البعض) اي بعض اوقات الدات وبالعكس اي الايجاب في كل الاوقات ينافيه السلب في بعضها وفي قوله ينافيه اشارة الى انه ليس عين النقيض بل لازمه المساوي لان نقيض دوام السلب رفعه ويلزمه الثبوت في بعض الاوقات ونقيض دوام الايجاب رفعه ويلزمه السلب في بعضها وقال شارح المطالع هذا يدل على ان نقيض الدائمة المطلقة المنتشرة وهي ما حكم فيها بفعالية النسبة في وقت ما وما قبل انها كالمحمولة محمولة على بعض الاوقات حتى يساوي المطلقة المنتشرة وان غايتها بحسب المفهوم فيه نظر اذ لا يلزم من صدق الحكم بالفعل في الجملة صدقه في شيء من الاوقات لجواز ان يكون الموضوع نفس الوقت فلا يصدق الحكم عليه في وقت والا لكان الوقت وقت كما يقال الزمان موجود ومقدار الحركة الى غير ذلك (ونقيض المشروطة) (العامة الحينية الممكنة) (اعني التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف اي) في بعض اوقات وصف الموضوع (من الجانب المخالف للحكم كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن ان يشغل في بعض اوقات كونه مجنونا وذلك لان الضرورة الوصفية يناقض سلبها وهذا انما يصح اذا اعتبرنا في المشروطة الضرورة ما دام الوصف واما اذا اعتبرنا بالضرورة بشرط الوصف فبحوز اجتماع المشروطة الحينية الممكنة على الكذب في مادة ضرورة لا يكون الوصف الموضوع دخل فيها كقولنا كل كاتب حيوان بالامكان حين هو كاتب ولعله نسي انه احدها بشرط الوصف حيث عد القضايا التي قررها للبحث والنظر (ونقيض العرفية) (العامة الحينية المطلقة اعني ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع

وسلبه عنه) (بالفعل او في بعض احيان وصف الموضوع ومثاله ما مر) اي من به ذات الجنب يشغل بالفعل في بعض اوقات كونه مجنونا وذلك لان الايجاب في جميع اوقات الوصف ينافي السلب في بعضها والسلب في جميعها ينافي الايجاب في بعضها واما لم يذكر المص دليلى الاخرين من الدعاوى الاربعة المذكورة لانها معلومان من دليلى الاولين الثالث من الاول والرابع من الثاني (واما المركبات فان كانت كلية فنقيضها) رفعها ولازمه المساوي (احد نقيض جزئها) لاعلى التعيين فهو منفصلة مركبة من نقيض الجزئين مانعة الخلو لان ارتفاع المركبت اما بارتفاع كلا الجزئين او بارتفاع احدهما (وذلك) اي نقيض المركبة (جلى بعد الاحاطة بحقائق المركبات ونقايض السايطاتك) (اذا تحققت ان الوجودية الدائمة تركبها من مطلقتين عامتين احدهما موجبة) (والاخرى سالبة وان نقيض المطلقة العامة هو الدائمة تحققت ان نقيضها اما الدائم المخالف لبواتي الايجاب والسلب (او الدائم الموافق لباقيهما فاذا قلنا كل انسان ضاحك لاداما يكون نقيضه اما ليس بعض الانسان بضاحك دائما وبعض الانسان ضاحك دائما ونقيض المشروطة الخاصة اما الحينية المطلقة المخالفة والدائمة الموافقة ونقيض الوجودية اللازمة اما الدائمة المخالفة والضرورة الموافقة ونقيض الوقفية اما الممكنة الوقفية المخالفة والدائمة الموافقة لان نقيض جزئها الاول اعني الوقفية المطلقة هو الممكنة الوقفية اي ما حكم فيها سلب الضرورة عن الجانب المخالف في وقت معين لان الضرورة بحسب الوقت المعين يناقض سلبها بحسب ذلك الوقت ونقيض المنتشرة اما الممكنة الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة لان نقيض جزئها الاول اعني المنتشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة اي ما حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف في جميع الاوقات لان الضرورة في وقت ما يناقض سلبها في جميع الاوقات ونقيض الممكنة الخاصة اما الضرورية المخالفة او الضرورة الموافقة وان كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه اي المنفصلة المذكورة (لانه يكذب بعض الجسم حيوان لاداما) لان الموضوع في اللادوام يكون

بعينه الموضوع في الاصل ومعلوم ان بعض الجسم الذي هو حيوان
يكون حيوانا دائما (مع كذب كل واحد من نقيض جزئها) اعني لاشي
من الجسم لحيوان دائما وكل جسم حيوان دائما فيكذب المنفصلة المركبة
منهما مانعة الخلو والفرق بين الكلية والجزئية ان مفهوم الكلية بعينه
مفهوم جزئها ضرورة انه احد في كل منهما مجموع الافراد ومفهوم
الجزئية اخص من مفهوم جزئها الوجوب اتحاد موضوع اليجاب والسلب
في الجزئية بخلاف جزئها مثلا اذا قلنا بعض (ج) لاداما اي بعض
(ج) ليس (ب) فعناه ان ذلك البعض الذي هو (ج) بالاطلاق ليس (ب)
بالاطلاق بخلاف ما اذا قلنا بعض (ج) بعض (ج) ليس (ب) فانه لا يلزم
ذلك بل يجوز ان يكون هذا البعض غير ذلك فيكون المنفصلة المذكورة
اخص من نقيض المركبة الجزئية لان نقيض الاعم اخص فيجوز كذب
الجزئية مع كذب تلك المنفصلة ضرورة جواز كذب الشئ مع الاخص من
نقيضه (بل الحق في نقيضها) اي المركبة الجزئية (ان يرد بين نقيض الجزئين
لكل واحد) من افراد الموضوع (اي كل واحد واحد لا ينع عن نقيضها
فيقال نقيض قولنا بعض الجسم حيوان لاداما كل جسم اما حيوان دائما
وليس بحيوان دائما) توضيحه ان معنى قولنا بعض (ج) مثبت له (ب) في وقت
ولا يثبت له (ب) في وقت فنقيضه ان ليس الامر كذلك بل كل (ج) اما (ب)
دائما وليس (ب) دائما والجزء الثاني يحتمل امرين ان يكون (ب) مسلوبا
عن كل (ج) دائما ان يكون (ب) مسلوبا عن بعض (ج) دائما ثانيا لبعض
الاخر دائما قلنا ابقاؤه على اجماله كما اختاره المص فيكون حملية لشبهه
بالمنفصلة ولنا تفصيله بان يقول اما كل (ج) دائما ولاشي من (ج) دائما
او بعض (ج) دائما وبعض ليس (ب) دائما فيكون منفصلة مانعة الخلو
وههنا بحث اذا الترددين نقيض الجزئين كاف في بعض المركبة الجزئية
ايضالا نجزئهما الموجبة والسالبة المتحدة الموضوع فاذا قلنا بعض
الجسم حيوان لاداما فنقيض جزئه الاول لاشي من الجسم لحيوان دائما
ونقيض جزئه الثاني كل جسم حيوان هو حيوان دائما ولاشك ان
التريد بينهما مساو لنقيضه وكذا في السالبة الجزئية فنقيض قولنا ليس

بعض الجسم لحيوان لا دائما قولنا اما كل جسم حيوان دائما ولاشي
من الجسم الذي هو ليس لحيوان حيوان دائما (واما الشرطية فنقيض
الكلية من الجزئية الموافقة في الجنس) اي الاتصال والانفصال (والنوع)
اي اللزوم والعناد والاتفاق والحقيقة ومنع الجمع ومنع الخلو (المخالفة
في الكيف وبالعكس) اي نقيض الجزئية الكلية الموافقة في الاولين المخالفة
في الثالث (البحث الثاني في عكس السنوي) ويسمى العكس المستقيم
ايضا (وهو عبارة عن جعل الجزء الاول) اي الموضوع او المقدم (من القضية
ثانيا) والجزء الثاني) اي المحمول او التالي (اولا) المراد بالجزء الجزء في الذكر
سواء كان جزءا في الحقيقة ايضا ام لا يشمل عكس المحلية اذ لا يضر ذات الموضوع
محمولا ووصف المحمول موضوعا والمراد بالجعل جعل له تأثير في المعنى لان نظرهم
في المعقولات دون الملفوظات فقولنا اما ان يكون العدد فردا او زوجا
ليس عكسالة قولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا لا يغير في المعنى لان الحكم
فيهما هو بالعناد بين هذين زوجا وهذا فردا وما ذكره قطب المحققين من ان
الحكم في الاول بعناد الزوجية للفردية وفي الثاني بعناد الفردية للزوجية
ممنوع والمعجب انه صرح بمنعه في شرح المطالع (مع بقاء الصدق) اي ان
صدق الاصل لزم صدق العكس فخرج ما يصدق مع الاصل بحسب الاتفاق
دون اللزوم نحو قولنا كل ناطق انسان بالنسبة الى قولنا كل انسان
ناطق وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس من لوازم الاصل ويمتنع صدق
اللزوم مع كذب اللازم ولم يعتبر بقاء الكذب لجواز ان يكون الصادق
لازما للكاذب (ومع بقاء الكيف) اي ان كان الاصل موجبا كان العكس
موجبا ان كان سالبا كان سالبا دائما اصلها عليه لانهم تصفعوا القضايا
فلم يجدوها في الاكثر بعد التبدل صادقة لازمة الموافقة في الكيف
وظاهر هذا التعريف منقوض منعيا بما يكون لازما للاصل بواسطة لزومه
للعكس كالاغم من العكس مثلا قولنا لاشي من (ج) ينعكس الى لاشي
من (ب) ج) ويلزمه بعض (ب) ليس (ج) ولا بعد عكسا وقد يطلق العكس
مجازا على اخص قضية حاصلة بالتبديل المذكور (اما السؤال) قدمها لان
بعضها ينعكس الى الكلي والكلي وان كان سالبا اشرف من الجزئي وان كان

موجباً لأن شرف الإيجاب على السلب من جهة واحدة وهي أن الإيجاب وجودي والتسلب عدمي وشرف الكلّي على الجزئي من جهات متعددة وهي أن الكلّي أفيد واضبط واشمل (فإن كانت كلية فسيب منها وهي الوقتيان أي الوقتية والمنتشرة (والوجوديان) اللازمة واللازمة (الممكنات) العامة والخاصة (والمطلقة العامة لا تنعكس) أي لا يلزمها قضية حاصلة بالتبديل فيكفي النقص بحسب مادة واحدة بخلاف دعوى الانعكاس أو لا بد له من أمرين أحدهما أن هذه القضية لازمة للأصل وذلك بالبرهان المنطوق على جميع المواد والثاني أن الأخص منها لا يلزمه ويظهر ذلك بالتخلف في بعض الصور (لا متنازع العكس في إحصائها) مطلقاً (وهو الوقتية) كما عرفت (لصدق قولنا بالضرورة لا شيء من القمر ينخسف وقت الربيع دائماً وكذب بعض المنخسف ليس بقمر بالمكان العام الذي هو أعم الجهات) إنما اختاره لأن كذب العام يوجب كذب الخاص ولذا اختار أيضاً السالبة الجزئية فإنها أعم من الكلية لأن كل منخسف هو قمر بالضرورة وإذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم إذ لو انعكس الأعم لانعكس الأخص لأن العكس الذي يكون لازم الأعم لازم الأخص ضرورة لأن الأعم لازم الأخص ولازم الشيء لازم ذلك الشيء وقديين من عدم انعكاس هذه السبع كلية عدم انعكاس جزئية لأن الجزئية أعم من الكلية لكن المص يشبه بعيد هذا بطريق آخر وأما الضرورية والدائمة المطلقتان فينعكسان دائماً كلية لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء (من ج ب) فداًئماً أي لازم صدق دائماً لا شيء من (ب ج) والاف بعض (ب ج) بالاطلاق العام لأن نقيض الدائمة مطلقة عامة وهو مع الأصل هكذا بعض (ب ج) بالاطلاق ولا شيء من (ب ج) بالضرورة أو بالدوم ينتج بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة في الضرورة وداًئماً في الدائمة وهو مع لوجود الموضوع أعني بعض (ب) إذا التقدير صدق الموجبة التي هي نقيض العكس ولا كان الأصل مفروض الصدق وصح الترتيب كان المح ما شاء من نقيض العكس فيكون محالاً فيكون العكس حقاً فإن قلت لأنّه أول ما يصدق دائماً لا شيء من (ب ج) بطريق الزوم لصدق نقيضه إذ لا يلزم من عدم

صدق الشيء بطريق الزوم عدم صدقه مطلقاً وهو منسائط صدق نقيضه قلت حاصل كلامهم أنه يجب صدق العكس مع صدق الأصل والأمكن صدق نقيضه مع صدقه لكنه مح وإمكان المح محال ويجب لإثبات ما ادعاه المص ههنا إبطال ما ادعاه في الجامع وهو أن الضرورية ينعكس كنفسها أو بطلوه بأننا لو فرضنا ثبوت مر كوبة زيد للفرس دون الحمار مع إمكانها له لصدق لا شيء من مر كوب زيد بحمار بالضرورة لأن المعبر في وصف الموضوع أن يكون بالفعل في نفس الأمر ما صدق عليه أنه مر كوب زيد بالفعل في نفس الأمر وهو الفرس لا غير والحمار مسلوب عن الفرس بالضرورة ولا يصدق لا شيء من الحمار مر كوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الحمار مر كوب زيد بالإمكان وقال الإمام الدائمة لا ينعكس كنفسها لصدق قولنا لا شيء من الإنسان يكتب بالإمكان في وقت وكل ما هو ممكن في وقت يكون ممكناً في كل وقت والالزم الانقلاب من الإمكان الذاتي إلى الامتناع الذاتي فاذن سلب الكتابة عن الإنسان ممكن في جميع الأوقات والممكن لا يلزم من فرض وقوعه مح فافرض وقوعه حتى يصدق لا شيء من الإنسان يكتب دائماً فلو انعكست السالبة الدائمة كنفسها لزم صدق لا شيء من الكاتب بالإنسان دائماً وهو مح واجب بأن الإمكان أن يفسر بسلب الضرورة المتحققة في جميع أوقات الذات فلا يتم أن سلب الكتابة عن جميع أفراد الإنسان دائماً ممكن لأنه ممتنع بالغير والممتنع بالغير دائماً ينسأ في الإمكان بهذا المعنى وأن يفسر بسلب الضرورة التي مشاؤها الذات فلم أن سلب الكتابة عن جميع أفراد الإنسان دائماً ممكن لكن لأنّه لا يستلزم فرض وقوعه محالاً غاية ما في الباب أنه لا يستلزم المح بالنظر إلى ذاته لكن لا يلزم من عدم استلزامه المح بالنظر إلى ذاته عدم عدم استلزامه المح أصلاً لجواز استلزامه المح بحسب الغير (وأما المشروطة والعرفية) (العامة) فينعكسان عرفية عامة كلية لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من (ب ج) مادام (ج) فداًئماً لا شيء من (ب ج) مادام (ب) والأ (ب) فبعض ب ج حين هو (ب) لأن نقيض العرفية العامة حينية مطلقة (وهو مع الأصل) هكذا بعض (ب ج) حين هو ب ولا شيء من (ب ج)

مادام ج بالضرورة او دائماً (ينج بعض (ب) ليس (ب) حين هو (ب) وهو محال ولا ينعكس المشروطة كنفسها لانه ان اعتبرت بمعنى مادام الوصف يصدق في المفروض المذكور لاشي من مركوب زيد بحمار بالضرورة مادام مركوب زيد مع كذب لاشي من الحمار يمر كوب زيد بالضرورة مادام حمارا لان بعض الحمار مركوب زيد بالامكان حين هو حمار وان اعتبرت بشرط الوصف فاذا فرضنا ان لاحار في الواقع الا للذهن صدق لاشي من الحمار بحمار بالضرورة مادام جار مع كذب لاشي من الجار بالضرورة مادام جامدا لان بعض الجار بالامكان حين هو جامد وما ذكره المصنف في الجامع من انعكاس المشروطة العامة مادام الوصف كنفسها باطل نعم المشروطة لاجل الوصف ينعكس كنفسها ضرورة ان منشأ الضرورة السلبية فيها هو وصف الموضوع فالنفاة بين وصفي محمولها وموضوعها متحقق (واما المشروطة والعرفية الخاصة فيعكسان عر فيه عامة كلية لادائمة اي معتدة بالادوام في البعض وهو موجبة خزنية مطلقة عامة فانه اذا صدق بالضرورة او دائماً لاشي من (ج) مادام (ج) لادائمة فدائماً لاشي من ب ج مادام ب لادائماً في البعض اي بعض (ب) بالاطلاق وما ذكره المصنف في الجامع من انعكاس المشروطة الخاصة الى المشروطة العامة المقيدة بالادوام في البعض باطل (اما العرفية العامة فليكونها لازمة للعامين ولازم العام لازم الخاص واما الادوام في البعض فلانه لو كذب بصدق نقيضه اي لاشي من (ب ج) دائماً وينعكس الى لاشي من (ج ب) دائماً وقد كان (لادوام الاصل كل (ج ب) بالفعل هف وانما لا ينعكسان الى العرفية العامة المقيدة بالادوام في الكل لانه يصدق لاشي من الكاتب ساكن مادام كاتباً لادائماً مع كذب شي من الساكن بكاتب مادام ساكناً لادائماً في الكل اي كل ساكن كاتب بالاطلاق لان بعض الساكن ليس بكاتب دائماً كالارض فان قلت لما كان قيد لادوام الاصل موجب كلية وقد تبين الي ان ينعكس كلية فلا حاجة الى هذا البيان قلت احتمل ان انضمام الموجبة الكلية الى قضية اخرى اوجب انعكاسها كلياً كما ان السالبة الجزئية لا ينعكس واذا ضمت الى احدي العامين اوجب انعكاسها (وان

كانت جزئية فالمشروطة والعرفية الخاصة ينعكسان عر فيه خاصة وما ذكره المص في الجامع من انعكاس المشروطة الخاصة كنفسها باطل لانه اذا صدق بالضرورة او دائماً بعض (ج) ليس (ب) مادام (ج) فدائماً بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لادائماً (لانا فرض ذات الموضوع) اي ذلك البعض الذي هو (ج) وليس (ب) مادام (ج) لادائماً (وهو) اي الموضوع (ج) دفدج) بالفعل وهو ظاهر (د) ايضاً لادوام سلب الباء عنه) ومضمونه بعض (ج ب) بالاطلاق ووصفا الباء والجيم متافيان في (د) بمعنى ان (د) ليس (ج) دائماً مادام (ب) والالكان (د ج) حين هو (ب) اي في بعض احيان كونه (ب ب) حين هو (ج) اي فيلزم ان يكون (د ب) في بعض احيان كونه (ج) لان الوصفين المتغيرين في ذات واحدة في وقت واحدة مثبت كل منهما في وقت الآخر (وقد كان) (د) ليس (ب) مادام (ج) هذا خاف واذا صدق الباء والجيم عليه اي على (د) وتنافي فيه كما عرفت (صدق) دائماً (بعض ب ليس (ج) مادام (ب) لادائماً) اي بعض (ب ج) بالاطلاق (وهو المطلوب واما الباقي) من السوالب الجزئية (فلا ينعكس) اصلاً (لانه يصدق الضرورة نحو بالضرورة بعض الحيوان ليس بانسان) ويصدق الوقتية نحو بالضرورة بعض القمر ليس . ينخسف وقت التربيع لادائماً مع كذب عكسهما (اي بعض الانسان ليس . حيوان بالامكان العام) وبعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام والضرورة اخص البسيط) اقول ان اراد الاخص مطلقاً سواء كان مطلقاً او من وجه فلا يفيد لان الاعم من وجه ليس لازماً للاخص فلا يلزم من انعكاسه انعكاسه وان اراد الاخص مطلقاً فلائم ان الضرورية اخص البسيط كلها بل النسبة بينها وبين المشروطة العامة مادام الوصف فانها اعظم مطلقاً من الضرورية لكنه عند عدد الموجهات التي جرت العادة بالبحث عنها لم يعتبر المشروطة الا بشرط الوصف وقدم مثل هذا في بحث التناقض (والوقتية اخص المركبات الخمسة الباقية ومتى لم ينعكس لم ينعكس شي منها اي البواقي (لما عرفت ان انعكاس العام مستلزم الانعكاس الخاص) وقد قرر الدليل بوجه آخر وهو ان الضرورية اخص الاربع التي هي

الدائمتان والعامتان والوقتيّة اخص السبع التي هي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة ومتى لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم والعجب ان الشارحين اقتصر وا هذا الكلام عند شرح هذا المقام (واما الموجبة كلية كانت او جزئية) او مبهمة او شخصية واهمل ذكر المهمل لكونها في حكم الجزئية وذكر الشخصية لعدم الاعتداد بها في العلوم (فلا ينعكس كلية لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع) وامتناع حل الخاص على كل افراد العام (وانما) قال لا ينعكس كلية ولم يقل لا ينعكس الجزئية لان عكس قولنا بعض الانسان زيد زيد انسان او بعض الانسان ولا يصح بعض زيد انسان (واما في الجهة فالضرورة والدائمة) المطلقتان والمشرطة والعرفية (العامتان ينعكس حينئذ مطلقة لانه اذا صدق كل (ج) او بعضه (ب) باحدى الجهات الاربع المذكورة اي بالضرورة او دائما مادام (ج) فبعض (ب) حين هو (ب) والافلاشي من (ب) مادام (ب) وهو مع الاصل هكذا كل (ج) او بعضه (ب) باحدى تلك الجهات ولاشي من (ب) مادام (ب) (ينتج لاشي من) (ج) وليس (ج) ضرورة ودائما في الضرورية (والدائمة) المناسب ان يقال والدائمة ومادام (ج) في العامين وهو مع لان (ج) موجود لا يجاب الاصل وانما لم ينعكس هذه الى اخص من الحينية كالعرفية لان اخصها وهو الضرورية لا ينعكس اليه لصدق كل كاتب انسان بالضرورة مع كذب كل انسان كاتب (مادام انسانا واما الخاصتان فينعكسان حينئذ مطلقة مقيدة بالادوام) فانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل (ج) او بعضه (ب) مادام (ج) لا دائما فدايم بعض (ب) حين هو (ب) لا دائما (اما الحينية المطلقة فلكونها لازمة لعامتها واما الادوام اي لادوام العكس وهو بعض (ب) ليس (ج) بالاطلاق (في الاصل الكلي) اي فيما كان الاصل كليا (فلانه او كذب) لصدق كل (ب) دائما فيضمه الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة او دائما كل (ج) مادام (ج) هكذا كل (ب) دائما وبالضرورة او دائما كل (ج) مادام (ج) (ينتج كل ب) دائما (وتضمه اي كل (ب) دائما (اي الجزء الثاني) من الاصل (ايضا

اعني الادوام (وهو قولنا لاشي من (ج) بالاطلاق العام) هكذا كل (ب) دائما ولاشي من (ج) بالاطلاق (ينتج لاشي من (ب) بالاطلاق العام فيلزم اجتماع النقيضين) لان قولنا لاشي من (ب) بالاطلاق يستلزم قولنا بعض (ب) ليس (ب) بالاطلاق وهو نقيض قولنا كل (ب) دائما وهو مع لا يقال يكفي ضمه الى الجزء الثاني لينتج لاشي من (ب) بالاطلاق وهو مع لوجود الموضوع لاننا نقول لانم استحالة ذلك في المطلقة الا يرى الى صدق قولنا لاشي من الضاحك بضاحك بالاطلاق العام لان معناه سلب الوصف المفارق في الجملة عن ذات متصف في الجملة (واما) في الاصل (الجزئي) اي فيما كان الاصل جزئيا (فيفرض) لبيان لادوام العكس (ذات الموضوع) اي تلك البعض الذي هو (ج) (وب) مادام (ج) لا دائما (فدب) وهو ظاهر (ودلاج) بالفعل والا لا كان (ج) دائما (فب) اي فيكون (ب) (دائما لادوام الباء) اي لانا حكمنا في الاصل بدوام الباء (يدوام الجيم لكن اللازم) اي كون (دب) دائما باطل (ليقيد الاصل بالادوام) واذا صدق على انه ذاته (ب) وليس (ج) بالفعل صدق بعض (ب) ليس (ج) بالفعل ويمكن اجزاء الافتراض في الاصل الكلي لكنه لا يمكن اجزاء الخلف في الاصل الجزئي لان جزئية جزئيتان والجزئية لا ينتج في الكبرى الشكل الاول (واما الوقتيتان الوجوديتان والمطلقة العامة ينعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل (ج) او بعضه (ب) باحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض (ب) بالاطلاق العام والافلاشي من (ب) دائما وهو مع الاصل) هكذا كل (ج) او بعضه (ب) باحدى تلك الجهات ولاشي من (ب) دائما ينتج لاشي من (ج) او بعض (ج) ليس (ج) دائما وهو مع اقتصر المص فيما سوى الخاصتين على الكلية واهمل الجزئية والانطب العكس لان الجزئية اعم من الكلية ولازم العام لازم الخاص وانما لم ينعكس هذه الخمسة الى اخص من المطلقة العامة كالحينية لان اخصها وهو الوقتية لا ينعكس اليه لصدق كل منخسف مضى بالتوقيت لا دائما مع كذب بعض المضى منخسف حين هو مضى وكما بين عكوس القضاء بالخلف وهو ضم نقيض العكس مع الاصل لينتج محالو الافتراض وهو ذات الموضوع

شيئا معينا وحل وصفي الموضوع والحمول عليه ليحصل مفهوم العكس ولا
يجري الا في الموجبات والسوالب المركبة لوجود الموضوع فيهما بخلاف الخلف
فانه يعم الجميع (ان شئت عكست نقيض العكس في الموجبات ليصدق
نقيض الاصل) فنقول اذا صدق بعض (ج ب) بالاطلاق لصدق بعض
(ج ب) بالاطلاق والافلاشي من (ب ج) دائما وينعكس الى لاشي من (ج ب)
دائما وهو نقيض الاصل او يصدق (الاخص منه) اي من نقيض الاصل
فنقول اذا صدق بعض (ج ب) بالضرورة لصدق بعض (ب ج) حين هو (ب)
والافلاشي من (ب ج) مادام (ب) فلاشي من (ج ب) مادام (ج) وهو اخص
من نقيض الاصل اعني لاشي من (ح ب) بالامكان وطريق العكس يجري
في السوالب ايضا فنقول اذا صدق لاشي من (ج ب) لصدق لاشي
من (ب ج) والاقبعض (ب ج) وينعكس الى بعض (ج ب) وهو
نقيض الاصل وقيل انما خصصه المص بالموجب لان بيان عكوس
السوالب بطريق العكس موقوف على عكوس الموجبات وبالعكس
والمص قدم عكوس السوالب فله ان يبين بهذا الطريق عكوس الموجبات
دون عكوس السوالب اذ لو بينها به وهو موقوف على عكوس
الموجببات كان بيانا بما لم يبين بعد ونوقش فيه بان البيان بما لم يبين بعد كثير
في احكام المنطق كالا حكام التي بينها بغير الشكل الاول واقول كان
تخصيص المص استحسائي لا واجب ولا شك في ان البيان بما لم يبين بعد غير
مستحسن في الترتيب وقال القدماء الممكنات تنعكسان الى ممكنة عامة لانه اذا
صدق بعض (ج ب) بالامكان فبعض (ب ج) بالامكان العام لوجود
احدها انه لو لاه لصدق لاشي من (ب ج) بالضرورة وينعكس
الى لاشي من (ج ب) بالضرورة وهو مناف الاصل الثاني او يجعل
لاشي من (ب ج) بالضرورة كبرى والاصل صغرى لينتج بعض (ج) ليس
(ج ب) بالضرورة وهو مع الثالث ان افرض ذات الموضوع (د) فد (ب)
بالامكان و (د ح) فبعض (ب ج) بالامكان وتابعهم المص في الجامع واستدل
مادل هذه الادلة وذلك مبني على انه حكم فيه بالانعكاس الضرورية
كنفسها ثم وقف على بطلان هذا الانعكاس ورجع عن متابعتهم فيو

فيوقف (وقال اما الممكنتان) (فحالهما في الانعكاس وعدمه غير معلوم
ليوقف البرهان المذكور لانعكاس) فيهما على انعكاس السالبة
الضرورية كنفسها وعلى انتاج الصغرى الممكنة (مع الكبرى الضرورية
في الشكل الاول) اقول المناسب ان يقول او على انتاج الصغرى الممكنة
في الشكل الاول ليكون اشارة الى بطلان الثالث ايضا (كل منهما غير
متحقق) اي غير معلوم (ولعدم الظفر) الانسب ان يقال وعدم
الظفر (بدليل موجب الانعكاس وعدمه) قال شارح المطالع الموضوع
لو اخذ بالامكان كما اخذه الفارابي فلا شك في انعكاس الممكنتين ممكنة
عامة لا تنهاض الوجوه المذكورة لانعكاس السالبة الضرورية
كنفسها ولانتاج الصغرى الممكنة في الاول والثالث واما اذا اخذناه بالفعل
كما هو رأي الشيخ فاما ان يعتبر الفعل بحسب نفس الامر نفسه او يعتبر
بمجرد الفرض سواء كان مطابقا لنفس الامر او لا فان اعتبر بحسب نفس
الامر ولم ينعكس الممكنتان ممكنة لانه يصدق كل ما يتصف (ب) بالفعل
في نفس الامر فهو (ب) بالامكان ولا يصدق بعض ما يتصف (ب) بالفعل
في نفس الامر بالامكان لجواز ان لا يقع (ب) الممكن اصلا في نفس الامر
وكذلك لا يلزم انعكاس السالبة الضرورية كنفسها ولا انتاج الصغرى
في الممكنة في الاول والثالث وان لم يعتبر الفعل بحسب نفس الامر بل اعم
من الوجود الفرض العقلي على ما صرح به الشيخ تبين انعكاس الممكنة ممكنة
لان معناها اي ما يمكن صدق (ج) عليه وفرضه العقل (ج) بالفعل فهو (ب)
بالامكان ولا شك ان ما هو (ب) بالامكان مما يفرضه العقل (ب) بالفعل وان
بقي بالقوة دائما فمفهوم الشيء قد اجتمع فيه وصف (ب) بالامكان بل بالفعل
الفرضي ووصف (ج) بالامكان ومفهوم العكس وقيل عليه لانم ان ما هو (ب)
بالامكان مما يفرضه العقل (ب) بالفعل لان فرض العقل غير ضروري فجاز ان
لا يفرضه بالفعل ابدلوا جيب عنه بان الباء اذا وقع في عقد الوضع يفرض
العقل اتصاف افراد به بالفعل والمراد من لزوم العكس اننا لوجعلنا المحمول
موضوعا وحليا عليه المحمول لكان صادقا وقد علم بما ذكر ان ليس
لتوقف المصنف وجه وقيل لو وقفه مبني على انه تابع الشيخ في ان المعتبر في

اتصاف ذات الموضوع بالعنوان هو الفعل ويرد في ان هذه الفعل المعتبر عنده
هل هو الفعل بحسب نفس الامر ام بحسب فرض العقل وان الفعل بحسب
فرض العقل هل مسا والامكان ام لا (واقول) فيه بحث اذا لمص حكم
بان الدائميتين ينعكسان دائماً وقد عرفت ان ما به موقوف على الجزم بان المعتبر
هو الفعل بحسب نفس الامر اللهم الا ان يقال انه حكم بذلك جريا على طريقة
المتأخرين الذين يزعمون الفعل المعتبر عند الشيخ هو الفعل بحسب نفس الامر
وتوقف ههنا بناء على التردد المذكور (واما الشرطية فالمتصلة) (اللزومية) (المو
جبة) (كلية) او جزئية (تنعكس موجبة جزئية) والمتصلة للزومية السالبة
(الكلية) تنعكس (سالبة كلية) اذ لو صدق نقيض الاصل لانتظم مع الاصل
قياسا متبعا للمحال) اما اذا كانت موجبة فلانه اذا صدق كلما كان او قد
يكون اذا كان (اب) فـجـ (د) اصدق قد يكون اذا كان (ج) (د فاب) والا
فليس التبع اذا كان (ج) (فاب) وينتظم مع الاصل هكذا قد يكون اذا
كان (اب) فـجـ (د) وليس البتة اذا كان (ج) (د فاب) ينتج قد لا يكون اذا
كان (اب) (فاب) وهو مح واما اذا كانت سالبة فلانه اذا صدق ليس
البتة اذا كان (ج) (د فاب) وهو مع الاصل ينتج قد لا يكون اذا كان (ج) (د فـجـ
(د) هـف واما لم ينعكس الموجبة الكلية كلية لجواز ان يكون التالي اعم
من المقدم وامتاع استلزام العام للخاص كقوله لسا كلما كان الشيء
انسانا كان حيوانا وعكسه كليا كاذبا (واما المتصلة) (اللزومية) (السالبة)
الجزئية فلا ينعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا) حيوانا فهو
(انسان مع كذب العكس) اي قد لا يكون اذا كان هذا انسانا كان حيوانا
والاتفاقية ان اخذت عامة لم ينعكس لجواز ان يكون المقدم كاذبا فلا
يثبت صدقه على تقدير التالي كما قولنا ان كان الحمار فرسا فالانسان ناطق
وان اخذت خاصة فان كان مفهوما يوافق القضيتين في الصدق فلا
عكس لها لان العكس يجب ان يكون مغاير الاصل ولا مغايرة فههنا كما
في المتصلة فان مفهومها الحكم ينسأ في القضيتين فان كان مفهومها
الحكم يصدق التالي على تقدير صدق المقدم بمجرد الاتفاق فيتصور لها
العكس لكنه ليس فيه فائدة زائدة على الاصل وقد ذهب قطب المحققين

الى الاول في شرح المطالع والى الثاني في شرح هذا الكتاب (واما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم) الامتياز بين جزئها بالطبع كما عرفت تحقيقه (المبحث الثالث في عكس) النقيض قال القدماء هو جعل نقيض الجزء الثاني جزء اول ونقيض الاول ثاني - مع بقاء الصدق والكيف وحكم الموجبات فيه حكم السوالب في العكس المستوى وبالعكس حتى ان الموجبة الكلية ينعكس كنفسها فاذا صدق كل (ج) انعكس الى كل مالم ليس (ب) ليس (ج) والاف بعض مالم ليس (ب) ج) وينعكس بالعكس المستوى الى بعض (ج) ليس (ب) وقد كان كل (ج) هف او يضم الى الاصل هكذا بعض مالم ليس (ب) ج) وكل (ج) ب) نتيج بعض مالم ليس (ب) ب) وهو محال والموجبة الجزئية لا ينعكس لصدق بعض الحيوان لانسان وكذب بعض الانسان لحيوان والسالبة كلية كانت او جزئية ينعكس الى سالبة جزئية فاذا صدق لاشي من (ج) اوليس بعضه (ب) فليصدق ليس بعض مالم ليس (ب) ليس (ج) والاف كل مالم ليس (ب) ليس (ج) وينعكس بعكس النقيض الى كل (ج) ب) وقد كان لاشي اوليس بعض (ج) ب) هف وكذا الشرطية المتصلة الموجبة الكلية ينعكس كنفسها لانه اذا صدق كلما كان (اب) فحج صدق (د) كلما لم يكن (ج) د) لم يكن (اب) لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والموجبة الجزئية لا ينعكس لصدق قديكون اذا كان الشئ حيوانا كان لانسانا وكذب قديكون اذا كان انسانا لم يكن حيوانا والسالبة ان تنعكس ان الى سالبة جزئية لانه اذا صدق ليس البشة او قد لا يكون اذا كان (اب) (فج) د) فقد لا يكون اذا لم يكن (ج) د) لم يكن (اب) والاف كلما لم يكن (ج) د) لم يكن (اب) وينعكس الى كلما كان (اب) كان (ج) د) وقد كان ليس البشة او قد لا يكون اذا كان (اب) فج (د) هف وكذا في الموجبات واعترض عليهم بانا لانهم انه اولم يصدق كل مالم ليس (ب) ليس (ج) لصدق بعض مالم ليس (ب) ج) بل الصادق حينئذ السالبة الجزئية اى ليس بعض مالم ليس (ب) ليس (ج) ولا يلزم منه صدق بعض مالم ليس (ب) ج) لان السالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة وبانا لانهم ان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وانما يستلزم ذلك اذا كان اللزوم باقيا على تقدير انتفاء اللازم وهو م لا نه يجوز

ان يكون انتفاء اللازم امحالا في نفسه فاذا فرض واقعا لم يبق لزوم معه
 فان المحجوز ان يستلزم المحجوز واجب عن الاول باننا اخذت نقيضي الطرفين
 بمعنى السلب لا بمعنى العدول فقولنا كل ما ليس (ب) هو ليس (ج) موجبة سالبة
 الطرفين وقولنا ليس بعض ما ليس (ب) ليس (ج) سالبة وقد تقرر عندهم ان
 الموجبة سالبة المحمول مساو لسالبة لانها ايضا لا يقتضي وجود
 الموضوع فالسالبة السالبة المحمول مساوية للموجبة (وهو عند
 الحكيم اثير الدين الابهرى) عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية
 المراد به هنا العكس بخلاف القضية في تعريف العكس المستوي فان المراد
 بها الاصل (نقيض الجزء الثاني من الاصل) اي هو ان يجعل الجزء الاول منها
 موضوعا بكونه نقيض الجزء الثاني منه (والثاني منها) عين الجزء
 الاول) منه الانسب ان يقال هو جعل نقيض الجزء الثاني من الاصل
 اول عين الاول ثانيا (مع مخالفته) اي الاصل بالتبديل (للاصل في الكيف
 وموافقته) في الصدق فعكس كل انسان حيوان لاشي مما ليس حيوانا
 بانسان والمستعمل في العلوم هو مصطلح القوم وتسميته عكس النقيض
 على التعريف الاول ظاهر لاننا اخذنا نقيضي الطرفين وعكسنا هما بان
 جعلنا نقيض الثاني اولا ونقيض الاول ثانيا واما على التعريف الثاني
 فبالنظر الى الجزء الثاني من الاصل لانا عكسنا نقيضه بان جعلناه اولا عرفه
 بعض المتأخرين بما يشمل المعنيين (اما الموجبات) فحكمها في هذا العكس
 حكم السوالب في العكس المستوي بدون العكس (فان كانت كلية فسبع
 منها وهي التي لا يعكس هو اليها) بالعكس المستوي اي الوقتية ان والو
 حوديتان والممكنات والمطلقة العامة (فلا يعكس) لامتناع العكس
 في اخصها وهو الوقتية (لانه يصدق بالضرورة) كل قر ليس بمنخسف
 وقت التربع لادامادون عكسه وهو ليس بعض المنخسف) بقمر بالامكان
 العام لما عرفت) من ان لكل قر منخسف بالضرورة واذ لم يعكس الاخص
 لم يعكس الاعم) وينعكس الضرورية والدائمة دائمة كلية) لانه
 (اذا صدق بالضرورة او دائما كل (ج) فدا دائما لاشي مما ليس (ج) ب)
 (والا فبعض ما ليس (ب) ج) بالفعل وهو مع الاصل) هكذا بعض ما ليس (ب) ج)

بالفعل وبالضرورة او دائما كل (ج) ب) ينتج بعض ما ليس (ب) ب) بالضرورة
 في الضرورية ودائما في الدائمة وهو محال) في الجامع ان الضرورية
 ينعكس كنفسها وهو باطل لانه يصدق في القرض المذكور بالضرورة
 كل مر كوب زيد فرس مع كذب لاشي مما ليس بفرس مر كوب زيد بالضرورة
 لصدق نقيض ما ليس بفرس مر كوب زيد بالامكان العام وهو الجمار
 (واما المشروطة) (والعرفية العامتان فينصعكسان عرفية عامة كلية لانه
 اذا صدق بالضرورة) (او دائما كل (ج) ب) مادام (ج) فدا دائما لاشي مما ليس
 (ب) ج) مادام ليس (ب) ج) (والا فبعض ما ليس (ب) ج) حين هو ليس وهو مع
 الاصل هكذا بعض ما ليس (ب) ج) حين ليس هو (ب) وبالضرورة
 او دائما كل (ج) ب) (ينتج بعض) ما ليس (ب) ب) حين هو ليس (ب) وهو
 مح) وفي الجامع ان المشروطة العامة ينعكس كنفسها وهو باطل اذا اخذت
 الضرورة فيها مادام الوصف او بشرطه لانها لا تقتضي الامتافاة بين
 نقيض المحمول الموضوع في ذات الموضوع لا يلزم منها الامتافاة بينهما
 في ذات نقيض المحمول اما اذا اعتبرت لاجل الوصف ينعكس كنفسها
 لتحقق المتافاة ح بين نقيض المحمول وعين الموضوع مطلقا (واما)
 المشروطة والعرفية (الخاصتان فينصعكسان عرفية عامة كلية لادائمة
 في النقيض) اي اذا صدق بالضرورة او دائما كل (ج) ب) مادام (ج) ب)
 لاداما فدا دائما لاشي مما ليس (ب) ج) مادام ليس (ب) ج) لاداما في النقيض
 اي بعض ما ليس (ب) ج) بالاطلاق وما في الجامع من ان المشروطة الخاصة
 تنعكس مشروطة عامة لادائمة في البعض بط اما العرفية العامة (فلا
 ستلزام) المشروطة والعرفية العامة (العامتين اياها) واما اللادوام في
 البعض فلانه يصدق بعض ما ليس (ب) ج) بالاطلاق والافلاشي مما ليس
 (ب) ج) دائما فينعكس بالعكس المستوي الى (لاشي من (ج) ليس (ب) ج) دائما وقد
 كان لاشي) من (ج) ب) بالفعل بحكم اللادوام لادوام الاصل ويلزمه كل (ج) ب)
 هو ليس (ب) ب) (بالفعل) لا ستلزام السالبة البسيطة الموجبة المعدولة ههنا
 (او وجود الموضوع بسبب) (ايجاب الاصل (هف) والسلا دوام
 في السك ليس بل لازم لصدق قولنا كل كانب متحرك الا (صابع)

ما دام كاتباً لا دائماً مع كذب كل ما ليس يتمحرك الا صابع
كاتب بالفعل اذ يصدق ليس بعض ما ليس يتمحرك الا صابع كاتباً دائماً
(وان كانت جزئية فالخاصة تنعكس كنعكسان عرفة خاصة) وما في الجامع
من ان المشروطة الخاصة تنعكس كنفسها بطلانه اذ يصدق بالضرورة
او دائماً بعض (ج ب) مادام (ج) لا دائماً فليس بعض ما ليس
(ب ج) مادام ليس (ب) لا دائماً (لانا نفرض ذات (الموضوع) اعني ما هو
(جوب) مادام (ج) لا دائماً (وهو (ج) وقد ليس (ب) بالفعل للدوام ثبوت
البقاء في الاصل و (د) ليس (ج) دائماً مادام ليس (ب) والا لكان (ج) حين
هو ليس (ب) اي في بعض اوقات كونه ليس (ب) فليس (ب) حين هو (ج) اي
في بعض اوقات كونه (ج) وقد كان (ب) مادام (ج) هف و (د ج) بالفعل وهو
(ظ) وصدق على ذاته ليس (ب) وانه ليس (ج) مادام ليس (ب) فبعض ما ليس
(ب) ليس (ج) دائماً مادام ليس (ب) واذا صدق على ذاته (ج) بالفعل صدق
بعض ما ليس (ج ب) بالفعل وهو مفهوم (لاداً ما هو المطلوب واما البواقي
من الموجبات الجزئية فلا تنعكس اصلاً لصدق الضرورية) نحو قولنا
بعض الحيوان هو ليس بانسان بالضرورة المطلقة) وصدق الوقتية نحو
بعض القمر هو ليس بنحسف بالضرورة الوقتية لا دائماً (دون عكسهما) اي
بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام وبعض المنحسف ليس بقمر بالامكان
العام والضرورية اخض السابط والوقتية اخض المركبات الباقية
(ومتى لم تنعكس لم تنعكس شئ منها اي البواقي) كما عرفت في العكس
المستوى) من ان انعكاس العام مستلزم لانعكاس الخاص (واما السوالب
كلية كانت او جزئية فلا تنعكس كلية لاحتمال كون نقيض المحمول
اعم من الموضوع) وامتناع ايجاب الاخص لكل افراد الاعم كقولنا
لا شئ من الانسان يحجر مع كذب ما ليس يحجر انسان (وينعكس)
المشروطة والعرفية (الخاصة ان حينية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة
او دائماً لا شئ من (ج ب) مادام (ج) لا دائماً صدق بعض ما ليس
(ب ج) حين هو ليس (ب) لانا نفرض ذات (الموضوع) وهو موجود
يحكم اللادوام الذي هو ايجاب (د) فهو ليس (ب) بالفعل الحكم الجزئية

الاول وهو (ج) في بعض اوقات كونه ليس (ب) لانه ليس (ب) في جميع اوقات
كونه (ج) اذ يصدق على ذاته ليس (ب) وانه (ج) في بعض اوقات كونه
ليس (ب) فبعض ما ليس (ب ج) في بعض احيان كونه ليس (ب) وهو
المدعى ههنا بحث لان الحينية المطلقة انما يكون عكساً لولم يكن
الاخص منها لازماً وههنا يلزم الحينية الالائمة اما الحينية فلما مر واما
اللا دوام اعني بعض ما ليس (ب) ليس (ج) بالاطلاق فلان (د) الذي
هو ايجاب (د) فهو ليس (ب) بالفعل يحكم الجزئية الاول وهو (ج) في بعض اوقات
كونه ليس لانه ليس (ب) في جميع اوقات كونه ليس (ب) فبعض ما ليس (ب ج)
في بعض احيان كونه ليس (ب) وهو المدعى ههنا بحث لان الحينية
المطلقة انما يكون عكساً لولم يكن الاخص منها لازماً وههنا يلزم الحينية
الالائمة اما الحينية فلما مر واما اللادوام اعني بعض ما ليس (ب)
ليس (ج) بالاطلاق فلان (د) الذي هو ليس (ب) لا (س ج) بالاطلاق
والا لكان (ج) دائماً فيكون ليس (ب) دائماً اللادوام سلب البقاء بدوام
الجيم وقد كان ليس (ب) لا دائماً هف والعجب ان المص صرح بهذا
في الجامع (واما الوقتيان والوجوديان فينعكسان) الانسب فينعكس
(مطابقة عامة لانه اذا صدق لاشئ من (ج ب) باحدى هذه الجهات
صدق بعض ما ليس (ب ج) بالاطلاق العام (لانا نفرض ذات
(الموضوع) وهو موجود (فهو ليس (ب) بالفعل) يحكم الجزئية الاول
(وهو ج) بالفعل اقول لانه ما صدق عليه (ج) والعجب ان الشارحين
قالوا هذا يحكم اللادوام (فبعض ما ليس (ب) فهو (ج) بالفعل
وهو الاط) ايضاً لولم يصدق بعض ما ليس (ب) بالاطلاق لصدق
لا شئ مما ليس (ب) (ج) دائماً وينعكس بالعكس المستوى الى لاشئ
من (ج) ليس (ب) دائماً ويلزمه كل (ج ب) دائماً وجود الموضوع
يحكم اللادوام وقد كان الاصل لاشئ من (ج ب) هف ولا يتعدى
قيد اللادوام واللا ضرورة الى العكس لصدق ليس بعض الانسان
بلا كاتب بالضرورة مع كذب بعض الكاتب انسان لا بالضرورة لان كل
كاتب انسان بالضرورة وهكذا اي بالافتراض تبين عكوس جزئياتها اي

الجزئيات الستة (واما بواقى السوالب) اى السابط الستة والممكنة الخاصة وهذا مخالف لما في الجامع من ان الممكنة الخاصة ينعكس ممكنة عامة والشرطية قيدها المص في الجامع بالمتصلة للزومية وقال فيه المنفصلة لا ينعكس اذ لا يلزم من ثبوت المعاندة بين امرين سلب المعاندة بين نقيض احدهما وعين الاخر لجواز معاندة الشيء الواحد لنقيضين وكذلك لا يلزم من سلب المعاندة بين امرين ثبوت المعاندة بين نقيض احدهما وعين الاخر لجواز ان لا يكون الشيء الواحد معاندا للشيء من النقيض كما كل زيد فانه لا يعاندا كل عمرو وقال ايضا فيه المتصلة الاتفاقية ان كانت موجبة ينعكس كنعكسها اعني اذا صدق كلما كان او قد يكون اذا كان (اب) فيج (د) اتفاقه يلزم صدق عدم موافقة عدم (ج) ولا ب) في كل الازمنة ان كان الاصل كليا وفي بعض الازمنة ان كان جزئيا والالزم صدق موافقة عدم (ج) ولا ب) في بعض الازمنة التي كان (ج) وموافقا له فيها فيلزم موافقة النقيضين بشيء واحد المستلزما لصدقهما في الواقع وهو محال وان كانت سالبة لا ينعكس اصلا اذ لا يلزم من سلب موافقة (ج) ولا ب) موافقة عدم (ج) ولا ب) لجواز ان يكون صدق ذلك السلب لعدم (اب) موجبة كانت تلك الشرطية (اوسالبة) كلية او جزئية (فغير معلومة الانعكاس) اى انعكاسها وعدم انعكاسها غير معلومين وقال بعضهم ليس مذهب التوقف في الانعكاس وعدمه بل المقصود ان الانعكاس غير معلوم (لكن في بعضها) اى السوالب السبعة عدم الانعكاس معلوم اما الفعليات البسيطة فلصدق لاشيء من الخلايت بعد بالضرورة مع كذب بعض ما ليس بتعد فهو خلا بالا مكان واما الممكنتان فلصدق لاشيء من الحمار بلامر كوب زيد بالامكان في الفرض المذكور مع كذب بعض ما هو مر كوب زيد بحمار بالامكان العام ضرورة صدق لاشيء من مر كوب زيد لحمار بالضرورة واقول فيه نظرا لانه قال في الجامع اما السوالب فالسابط منها غير معاومة الانعكاس الى لا يعلم البرهان على انعكاسها بعض النقيض ولا عدم انعكاسها به والعلم بعدم انعكاس السوالب السبعة ان حصل بعض لم يلزم حصوله للبعض لعدم الظفر بالبرهان ذهب القدماء الى انعكاس الجميع اما الفعليات البسيطة فلانه اذا

صدق لاشيء من (ج) او ليس بعض (ج) بالاطلاق فبعض ما ليس (ج) بالاطلاق والافلاشي مما ليس (ب) ج) دائما فلا شيء من (ج) ليس (ب) دائما ويلزمه كل (ج) دائما وقد كان لاشيء من (ج) بالاطلاق هف و رديانا لانم ان لاشيء من (ج) ليس (ب) ليستلزم كل (ج) لان السالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة واجيب بان لاشيء من (ج) ليس (ب) سالبة سالبة المحمول فهي مساو للوجبة واما الممكنتان فلانه اذا صدق لاشيء من (ج) او ليس بعض (ج) بالامكان فبعض ما ليس (ب) ج) بالا مكان العام والافلاشي مما ليس (ب) ج) بالضرورة فلا شيء من (ج) ليس بالضرورة ويلزمه كل (ج) بالضرورة وهو ينافي الاصل و رديان السالبة الضرورية لا ينعكس كنعكسها واما المتصلة الزومية الموجبة فلانه اذا صدق كلما كان (اب) فيج (د) فليس التبة اذا لم يكن (ج) د) كان (اب) والافقد يكون اذا لم يكن (ح) د) كان (اب) نجعله صغرى للاصل لينتج قد يكون اذا لم يكن (ج) د) فيج (د) وهو محال او يعكس الى قولنا قد يكون اذا كان (اب) لم يكن (ج) د) وقد يكون الاصل كلما كان (اب) فيج (د) فيلزم استلزام (اب) للنقيضين وهو محال لاستلزام اجتماع النقيضين ورد باننا لانم استحالة قولنا قد يكون اذا لم يكن (ج) د) فيج (د) ثبوت الملازمة الجزئية بين اى امرين ولو كانا نقيضين ببرهان من الشكل الثالث وهو انه كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما وكما تحقق النقيضان تحقق الاخر فقد يكون اذا تحقق احدا النقيضين محال لجواز ان يكون (اب) محالا والمحال جازان يستلزم المحال وقال شارح المطالع عند تحقق الجزئية الشرطية للزوم الجزئي بين كل امرين انما يلزم لولم يعتبر اقتضاء المتقدم اى ان يكون للمقدم دخل في اقتضاء اللزوم وليس كذلك فانالم يعتبر ذلك لم يكن هو اللزوم بل غيره وقد يقال احدا الامور الثلاثة واقع قطعاما عدم استلزام الكل للجزء واما عدم انتساج الشكل الثالث من الشرطيات المتصلة واما ثبوت الملازمة الجزئية بين اى امرين كانا فيلزم ان لا يصدق سالبة كلية لزومية في شيء من المواد ذلك لان الكل ان لم يستلزم الجزء فذلك هو الامر الاول وان استلزمه فاما ان لا ينتج الاشكال الثالث فذلك هو الامر الثاني وان انتج فقد انتظم قياس

من الثالث منتج للامانة الجزئية بين شيئين كناولو كنانقيضين والمقصود
من هذا الكلام انه اذا كان اللازم احد تلك الامور لاعلى التعيين وليس
اللازم الجزئي بين كل شيئين حتى النقيض اقرب الامور الثلاثة الى الوقوع
فكيف يحكم به واما المتصلة الزومية السالبة فلانه اذا صدق ليس التبة
اذا كان (اب) فج (د) صدق قد يكون اذا لم يكن (ج د) كان (اب) والا لصدق
ليس التبة اذا لم يكن (ج) (د فاب) فقد لا يكون اذا كان (اب) لم يكن (ج)
(د) ويلزمه قد يكون اذا كان (اب) فج (د) لان (اب) اذا لم يكن مستلزما ليس
(ج د) كان مستلزما لنقيضه في الجملة ورد لجواز ان لا يكون الشيء مستلزما
لاحد النقيضين فان اكل زيد لا يستلزم اكل عمرو ولا نقيضه (المبحث الرابع
في لوازم الشرطيات اما المتصلة الزومية الموجبة) الكلية فيستلزم
منفصلة (موجبة كلية) مانعة للجمع مركبة من عين المقدم (اي مقدم
المتصلة) ونقيض التالي (ويستلزم منفصلة موجبة كلية) مانعة الخلو
مركبة (من نقيض المقدم وعين التالي) حال كون المنفصلة (متعاكسين
عليها اي المتصلة المذكورة في الزوم بمعنى ان كل منفصلة موجبة كلية
مانعة للجمع يستلزم متصلة موجبة كلية مقدمها عن احد جزئي المنفصلة
وتاليها عين الآخر يقال (ج) متعاكس على (ب) في الزوم اذا كان (ج) مستلزما
(اب) كما ان (ب) مستلزما له والا (بطل الزوم) يعني اذا كان (ب) مستلزما
كله فلو لم يكن بين عين الزوم ونقيض اللازم منع جمع لجاز اجتماعهما
ثبت للزوم مع عدم اللازم ولو لم يكن بين نقيض الزوم وعين اللازم منع
خلو لجاز ارتفاعهما فثبت للزوم مع عدم اللازم ايضا وبطل انفصال
اي اذا كان بين امرين منع كلي فلو لم يكن عين كل واحد منهما مستلزما
نقيض الآخر لجاز ثبوت احدهما مع عين الآخر فلا يكون انفصال
على سبيل منع الجمع واذا كان بين امرين خلو فلو لم يكون نقيض كل واحد
منهما مستلزما لعين الآخر لجاز ثبوت نقيض احدهما على تقدير نقيض
الآخر فلا يكون بينهما انفصال على سبيل منع الخلو (والمنفصلة العادية
الحقيقة لاشتمالها على منع الجمع ومنع الخلو يستلزم) (اربع متصلات
مقدم اثنين على احد الجزئين وتاليهما نقيض الآخر اذا لم يكن عين كل

من الجزئين مستلزما لنقيض الآخر لم يكن بينهما منع الجمع ومقدم
متصلتين (اخرين نقيض احد الجزئين وتاليهما عين الآخر) اذا لم يكن
نقيض كل منهما مستلزما لعين الآخر لم يكن بينهما منع الخلو مثلاً قولنا ما
ان يكون هذا العدد زوجا يستلزم قولنا كلما كان زوجا وكله لم يكن فردا وكلما كان
فردا لم يكن زوجا وكله لم يكن زوجا كان فردا وكله لم يكن فردا وكل كان زوجا
واحد) من غير الحقيقة اي مانعة للجمع ومانعة الخلو مستلزما (الاخرى مركبة مع
نقيض الجزئين يعني ان منع الجمع بين امرين يستلزم منع الخلو بين نقيضهما اذا
اوجاز الخلو عن التقضين لجاز اجتماع المعنيين فبطل منع الجمع وكذا منع الخلو
بين امرين نقيض منع الجمع بين نقيضيهما اذا لجاز اجتماع النقيضين لجاز
ارتفاع المعنيين فبطل منع الخلو مثلاً اذا صدق اما ان يكون الشيء انسانا ولا
فرسا مانعة الخلو وبالعكس المقالة الثالثة (في القياس) لما كانت العمدة
في الاتصال الى التصديق القياس وضع المقالة له وجعل الاستفراء والتشيل
لن لواحقه وفيها خمسة فصول (الفصل الاول في تعريف القياس
واقسامه القياس قول اي مركب معقول وقد يطلق القياس على اللفظ
المركب من قضايا اذا سلمت معانيها لزم عنها لذاتها مركب معقول وانما
لم يحل تعريف عليه لاحتياج ح الى التاويل في قوله اذا سلمت ولان قيد الآخر
في الآخر يقتضي ان يتجانس المراد بالقول ههنا وهناك ولا شبهة في ان المراد به
هناك هو المركب المعقول ولانه مجاز من قبيل تسمية الدال باسم المدلول مولف
قال شارح المطالع ذكره مستدرك انما ذكر لي تعلق (به من قضايا) وقيل لانك او
قلت قول من قضايا يبادر منه انه بعض منها واقول فعلى هذا ذكر القول
مستدرك والمراد من القضايا قضيتان او اكثر ويخرج به القضية الواحدة
المستلزما لعكسها او عكس نقيضها وان كانت مركبة اذ يقال في العرف
هي قضية واحدة (لا قضيتان اذا سلمت) تلك القضايا سواء كانت
مسئلة صادقة في نفس الامر او لا (لزم) زوما بينا او غيره ويخرج به
الاستفراء والتشيل لا مكان تخلف مداولهما (عنها) الانسب ان يقول
عنه ليرجع الضمير الى القول لان القول الآخر لا يلزم من المقدمات كيف
كانت بل عنها وعن الصورة التأليفية فيكون ذلك تنبيهها على ان

الصورة دخلا في الانتاج كالمادة (لذاتها) اي لا مقدمة عريه وفسروها
 يكون حدودها مخالفة لحدود مقدمتي القياس وهي اما اجنبية اي غير لازمة
 لاحدى المقدمتين كما في قولنا (ا) مساو (ب) و (ب) مساو (ج) فامساو (لج)
 بواسطة صدق كل مساو المساو مساو واما غير اجنبية او لازمة لاحد المقدمتين
 كما في قولنا جزء الجوهر بوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس للجوهر
 لا بوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فجزء الجوهر جوهر بواسطة عكس نقيض
 المقدمة الثانية وهو كل ما بوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر وانما
 جعل المبين بطريق عكس المستوى قياسا دون البين بطريق عكس النقيض
 لانهم اعتقدوا وجوب تكرار الحد الاوسط وهو حاصل في الاول دون الثاني
 قال شارح المطالع لوجعل الاستلزام بطريق عكس النقيض داخلا في القياس
 واقتصر في الاحتراز على الاستلزام بواسطة المقدمة الاجنبية لكان له وجه لان
 الغرض من وضع القياس استعمال المجهولات على وجه اللزوم والمقدمات
 كما يستلزم المطالب بطريق العكس المستوى كذلك يستلزمها بواسطة
 عكس النقيض من غير فرق في الاستلزام فانك كما تقول من عكس المستوى متى
 صدقت المقدماتان صدقت احدهما مع عكس الاخرى ومتى صدقتا صدقت
 النتيجة كذلك املتك اجراء ذلك بعينه في عكس النقيض بخلاف المقدمة
 الاجنبية فان الملزوم بالحقيقة ليس هو المقدمتين بل معها (قول
 آخر) اي مغاير لكل من تلك القضايا وقال المص في الجامع لولم يعتبر
 هذه المغايرة لم ان يكون كل قضيتين قياسا فانهما يستلزمان احديهما
 ضرورة استلزام الكل للجزء ووافقه قطب المحققين في شرح هذا الكتاب
 لكنه قال في شرح المطالع فيه نظر واعل وجه النظر ان لا يتم ان احدى
 القضيتين لازمة عنهما اذ معنى لزوم شئ عن شيئين ان يكون لهما
 دخل فيه (وهو استثنائي) لاشتماله على اداة الاستثناء اعني لكن (ان
 كان عين النتيجة او بعضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا ان كان هذا
 جسما فهو متخير لكنه جسم يتبع هو متخير وهو بعينه مذكور فيه
 ولو قلنا لكنه ليس بمتخير يتبع انه ليس بجسم ونقيضه مذكور فيه) فان
 قيل النتيجة نقيضها ليس مذكورين بالفعل لان كلامهما قضية والمذكور

بالفعل فيه ليس بقضية قلنا المراد بكون النتيجة او نقيضها مذكورا
 في القياس بالفعل ان يكون طرف النتيجة او نقيضها مذكورين فيها بالترتيب
 الذي في النتيجة او نقيضها (واقتراني) لما فيه من اقتران الحدود اي
 الاصغر والاكبر والاوسط (ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف)
 من الجوهر الفرد او الهوى والصورة وكل مؤلف حادث بالزمان
 او بالذات (يتبع كل جسم حادث وليس هو ولا نقيض مذكور فيه
 بالفعل) انما قال بالفعل لان النتيجة مذكورة بالقوة في الاقتراني ايضا
 لانه مشتمل على مادة النتيجة اعني الموضوع والمحمول ومادة الشيء
 ما يكون الشيء معها بالقوة (وهو موضوع المط) القول اللازم يسمى
 مطلوبا ان سبق منه الى القياس ونتيجة ان سبق من القياس اليه فيه
 اي القياس الاقتراني واقول لا يتوهم ان المناسب ان يقول المص بدل
 الموضوع والمحمول والمحكوم عليه وبه ليعم الجملي وهو ما يتركب من حلتين
 والشرطي وهو ما لم يتركب منهما لانه يذكر في الفصل الثالث معنى الاشكال
 الاربعة في العمليات الشرطيات ويقول هناك ان احكام الاشكال
 في الشرطيات مامر في العمليات نعم المناسب ان يقول موضوع المط
 في الاقتراني الجملي (سمي اصغر) وهو اشرف المطالب وهو الموجبة
 الكلية اخص من المحمول غالبا فيكون اقل افرادا (ومحمولا اكبر)
 لانه اشرف المطالب اعم غالبا فيكون اكثر افرادا (والقضية التي جعلت)
 (جزء قياس يسمى مقدمة) لتقدمها على المط قال الشيخ في الاشارات
 المقدمة قضية صارت جزء قياس او حجة واعله اراد انهم فسروها
 تارة بالاول وتارة بالثاني وقال المحقق الشريف في حواشي شرح هذا
 الكتاب انها قد يطلق على ما يتوقف عليه الدليل وجزم بشمولها
 لمقدمات الادلة وشرائطها كايحاب الصغرى وفعليتها وكلية الكبرى
 في الشكل الاول وقال في حواشي شرح المطالع انها قد يطلق ما يتوقف
 عليه صحة الدليل ولم يجزم هذا بانها شاملة لمقدمات الادلة (والمقدمة
 التي فيها الاضمر يسمى الصغرى) لانها ذات الاصغر والمقدمة
 (التي فيها الاكبر يسمى الكبرى) لانها ذات الاكبر والمكرر بينهما

اي بين الاكبر والاصغر يسمى (حدا) لانه طرف النسبة تشبه بالحد الذي هو في نسب الرياضين (اوسط) لانه يتوسط بين الاصغر والاكبر حتى يتلاقيا فان قلت الحد الاوسط في الشكل الاول والرابع لا يتكرر لانه اذا وقع محمولا فالمراد به المفهوم واذا وقع موضوعا فالمراد به الذات قلت ان اريد بكون المحمول هو المفهوم ان ذات الموضوع عين مفهوم المحمول ففساده ظاهر وان اريد انه يصدق عليه مفهوم المحمول فتكرر الوسيط فيهما (وافتران الصغرى بالكبرى) بل القياس باعتبار ايجاب مقدمة المقترنين وكليتهما وسلبيهما وجزئتهما (يسمى قرينة وضربا والهيئة الحاصلة) بل القياس باعتبار الهيئة الحاصلة (من كيفية وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين) اي الاصغر والاكبر بحسب حله عليهما او وصفه لهما او حله على احدهما ووصفه للآخر (يسمى شكلا وهو اربعة لان الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول لانه الوارد على النظم الطبيعي اعني الانتقال من الاصغر الى الاوسط ثم الاوسط الى الاكبر وهو البين الانتاج والنتيج للطالب اربعة وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني لموافقة الاول في الصغرى التي هي اشرف المقدمتين لاشتمالها على الصغرى اعني الموضوع الذي لاجله يطلب المحمول ولكونه قد ينتج الكلي بخلاف الثالث فالكلي اشرف من الجزئي فان قلت الثالث قد ينتج الايجاب بخلاف الثاني والايجاب اشرف من السلب قلت قد مر ان الكلي وان كان سالبا اشرف من الجزئي وان كان موجبا وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث لموافقة الاول في الكبرى وان كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع لانه يخالف الاول في المقدمتين جميعا ولذا كان بعيدا عن الطبع جدا حتى اسقطه لشيخنا ابونصر وابو علي عن درجة الاعتبار واما الشكل الاول فشرطه بحسب الكيفية ايجاب الصغرى والام بندرج الاصغر في الاوسط فلم يتعد الحكم في الكبرى بالاكبر على كل ما ثبت له الاوسط الى الاصغر وبحسب الكلية الكبرى والاحتمال ان يكون البعض المحكوم عليه بالاكثر غير بعض

المحكوم به على الاصغر فلا يلزم اندراج الاصغر بحسب الاوسط كقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس وقيل العلم بكلية الكبرى لا يتوقف على العلم بالنتيجة فلو استدل به على النتيجة كان دورا واجيب بان العلم بكلية الكبرى لا يتوقف الا على العلم بثبوت الاكبر للاصغر وانتفاءه عنه من حيث هو من افراد الاوسط والنتيجة هو ثبوته له وانتفاؤه عنه من حيث خصوصه وظاهر ان العلم بكلية الكبرى لا يتوقف على العلم بهذا الثبوت او الانتفاء فاذا قلت كل حيوان جسم فقد اندرج في هذا الحكم الانسان من حيث هو فرد للحيوان لان حيث هو انسان والمط العلم بثبوت الجسم للانسان بخصوصه والاحكام تختلف باختلاف العنوان اذ لا يرى ان قولك جاءني زيد قضية معاندة كقولك رجل بحيث يصح ان يعلم الثاني دون الاول وان كان ذلك الرجل في الواقع زيدا فالوقوف عليه كلية الكبرى مغاير للوقوف عليها فلا دور والضروب المحتملة عند العقل في كل شكل ستة عشر لان المهملة في قوة الجزئية والشخصية والطبيعية لا يعتبران في العلوم مع ان الشخصية في حكم الكلية فالنظر مقصور على المحصورات الاربعة وهي معتبرة في الصغرى والكبرى وحاصل ضرب الاربعة في الاربعة ستة عشر وضروبه الناتجة اربعة اما بطرق الاسقاط فلان ايجاب الصغرى اسقط ثمانية حاصلة من ضرب الصغرى السالبة الكلية الجزئية في الكبرى الاربعة وكاية اسقطت اربعة حاصلة من ضرب الكبرى بين الجزئيين في الصغريين الموجبتين واما بطريق التحصيل فلان الصغرى الموجبة اما كلية او جزئية والكبرى الكلية اما موجبة او سالبة وحاصل ضرب الاثنين في الاثنين اربعة الضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبه كلية كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ح ا) الضرب (الثاني من اكلتين والكبرى سالبة) اي من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج ب) ولا شيء من (ب ا) فلا شيء من (ج ا) الضرب (الثالث من موجبتين والصغرى جزئية اي من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى) ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) وكل (ب ا) فبعض (ح ا) الضرب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض

(ج ب) ولاشي من (ب ا) فبعض (ج) ليس (ا) ونتائج هذا الشكل بيته بذاتها لا يحتاج الى برهان ووجه ترتيب الضروب انك اذا عرفت ان الايجاب اشرف من السلب والمكالية اشرف من الجزئية وشرف الكلية ازيد من شرف الايجاب فاشرف المحصورات الموجبة ثم السالبة الكلية ثم الموجبة الجزئية فروع ترتيب الضروب تقديم الاشرف فالاشرف من جهة المقدمات والنتائج (و اما الشكل الثاني فشرطه بحسب الكيفية اختلاف مقدمته بالكيف وبحسب الكمية كلية الكبرى) والا لو اتفقا في الايجاب والسلب وكانت الكبرى جزئية (لحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو) اي الاختلاف (صدق القياس) الوارد على الصورة مع (ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها تارة اخرى) وانما كان الاختلاف موجبا لعدم الانتاج لانه يدل على ان النتيجة ليست لازمة لذات القياس الاستحالة اختلاف مقتضى الذات اما بيان الاختلاف عند اتفاق المقدمتين ايجابا فكقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان وكل فرس انسان وسلبا كقولنا لاشي من الانسان بحجر ولاشي من الفرس بحجر ولاشي من الناطق بحجر واما عند جزئية الكبرى ففي موجبتها كقولنا لاشي من الانسان بفرس وبعض الحيوان او بعض الصاهل فرس وفي سلبتها كقولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم او بعض الخيل ليس بحيوان (ضروبه بالنتيجة ايضا) كافي شكل الاول (اربعة) اما بطريق الحذف فلان اختلاف المقدمتين بالكيف اسقط ثمانية اعني الموجبتين مع الموجبتين وسالبتين مع السالبتين وكلية الكبرى اسقطت اربعة اعني الكبرى الجزئية السالبة مع الموجبتين والموجبة مع السالبتين واما بطريق التحصيل فلان الكبرى الكلية ان كانت سالبة فع الصغرتين موجبتين وان كانت موجبة فع الصغرتين السالبتين والضرب (الاول من كليتين والكبرى سالبة) اي موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى (ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج ب) ولاشي من (ب ا) فلاشي من (ج) ابا خلف وهو) في هذا الشكل (ضم نقيض النتيجة الى الكبرى) على ان يكون نقيض النتيجة صغرى والاصل كبرى (ينتج) الشكل الاول المنتظم منهما (نقيض الصغرى) فيقال لولم يصدق لاشي من (ج ا) لصدق بعض (ج ا) نضعه

الى الكبرى هكذا بعض (ج ا) ولاشي من (ب ا) فبعض (ج) ليس (ب) وكانت الصغرى كل (ج ب) ولافساد في صورة القياس لانه بدهي الانتاج ولا في الكبرى لانه معروضة الصدق فهو في الصغرى اعني نقيض النتيجة فيكون النتيجة حقا (وبانعكاس الكبرى ليرتد) الى الثاني من الشكل الاول) وينتج النتيجة المذكورة فان هذا الشكل انما يخالف الاول بالكبرى فيقال متى صدقت الصغرى مع عكس الكبرى ومع صدقت مع عكس صدقت النتيجة الضرب (الثاني من كليتين والصغرى سالبة او من سالبة) كليه صغرى وموجبة كلية كبرى (ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي من (ج ب) وكل (ب ا) فلاشي من (ج ا) بالخلف فانه لولم يصدق لاشي من (ج ا) لصدق بعض (ج ا) فنقول بعض (ج ا) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) وكانت الصغرى لاشي من (ج ب) وبالعكس الصغرى وجعلها الظاهر جعله (كبرى وجعل كبرى الاصل صغرى ثم عكس النتيجة هكذا كل (ب ا) ولاشي من (ج ب) فلاشي من (ج ا) وبالعكس الى لاشي من (ج ا) وانما لم ينعكس الكبرى لان عكسها جزئي فلا يصلح كبرى في الشكل الاول الضرب (الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبت كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ولاشي من (ب ا) فليس (ج ا) بالخلف) فانه لولم يصدق ليس بعض (ج ا) لصدق كل (ج ا) فنقول كل (ج ا) ولاشي من (ب ا) فلاشي من (ج ب) وكانت الصغرى بعض (ج ب) فبمعكس الكبرى ليرجع الى الضرب الرابع من الشكل الاول) ولا يمكن البيان فيه بعكس الصغرى وجعله كبرى لكونه جزئيا في الاول (ونفرض الموضوع) الصغرى الجزئية والقوم يفرضون في باب العكوس في الجزئيات والكليات ولا يفرضون في باب الاقيسة الا في الجزئيات (والحق جريانه ههنا ايضا) في الكليات كما سيجي لكنه نادر (فكل (د ب) وكل (د ج) لا اعتبار سائر افراد ذلك البعض وتسميتها به يجعل الاول صغرى لكبرى الاصل هكذا كل (د ب) (ولاشي من (ب ا) فلاشي من (د ا) بالضرب الاول من هذا الشكل ثم بعكس الثانية الى بعض (ج د) ونضمه الى نتيجة القياس المذكورة (ونقول بعض (ج د) ولاشي من (د ا) فبعض (ج ا) ليس (ا) وهو المظ) ان قلت ربما

لا يتعد ذات الموضوع فلا يحصل كلية قلت (ج) يحصل شخصيته في الشخصية في الانتاج بمنزلة الكلية الضرب (الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج) ليس (ب) وكل (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف فانه لو لم يصدق بعض (ج) ليس (ا) لصدق كل (ج) فقول كل (ج) وكل (اب) فكل (ج) وكانت الصغرى بعض (ج) ليس (ب) لا غير اى لا يمكن بيبانه بعكس الكبرى لانه جزئى لا يصلح لكبروية الشكل الاول ولا ينعكس الصغرى وجعله كبرى لان السالبة الجزئية لا ينعكس على الاطلاق وبتقدير الانعكاس لا يقع كبرى الشكل الاول واما الافتراض فيحتاج الى وجود الموضوع ليصح فرضه شيئا ويحمل عليه بالايجاب فلا يصح في هذا الضرب الا اذا كانت السالبة الجزئية مركبة (وج) نفرض موضوع الصغرى فلاشئ من (دب) وكل (دج) بضم الاولى الى الكبرى هكذا لاشئ من (دب) وكل (اب) فلاشئ من (دا) بالضرب الثانى من هذا الشكل ثم يعكس (ا) لثانية الى بعض (ج ب) ونضعه الى نتيجة القياس المذكور هكذا بعض (ج) (د) ولاشئ من (دا) فبعض (ج) ليس (ا) وهو المطلوب لا يقال الموضوع اما ان يكون موجودا او لا يكون وايا ما كان يتم الكلام اما اذا كان موجودا فظاهر واما اذا لم يكن فلان الاكبر (ح) يكون مسلوبا عنه لان المعلوم بسلب عنه كل شئ لانا نقول مجرد صدق القضية مع القياس لا يستلزم ان يكون نتيجة له وانما يكون كذلك لو بين انها لازمة القياس ولم يبين ووجه ترتيب الضرب ان الاولين اشرف من الآخرين ذاتا ونتيجة والثالث لا شتمالها على صغر الشكل الاول اشرف من الثاني والرابع (واما الشكل الثالث فشرطه بحسب الكيفية موجبة الصغرى والا يحصل الاختلاف كقولنا عند ايجاب الكبرى لاشئ من الانسان يفرس ولاشئ من الانسان بصهال ويحمه سارو يجب الكمية كلية احدى المقدمتين والالكان اى لجازان يكون البعض الاوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض منه المحكوم عليه بالاكبر فلم بحسب التعدية اى تعدية الحكم من الاوسط الى الاصغر ولذا يتحقق الاختلاف

(كقولنا)

كقولنا في ايجاب الصغرى بعض الحيوان ضاحك وبعضه ناطق او فرس وفي سلبه بعض الحيوان ضاحك وبعض الحيوان ليس بناطق او بصهال وضروبه بالتابعة ستة اما بطريق الحذف فلان ايجاب الصغرى اسقط ثمانية كما مر في الاول وكلية احديهما اسقطت الصغرى الموجبة الجزئية مع الجزئيتين واما بطريق التخصيل فلان الصغرى الموجبة اما كلية او جزئية والكلية ينتج مع المحصورات الاربع والجزئية مع الكليتين الضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (بج) وكل (با) فبعض (ج) بالخلف وهو في هذا الشكل ضم نقيض النتيجة الى الصغرى على ان يكون نقيض النتيجة كبرى وصغرى الاصل صغرى ينتج الشكل الاول المنتظم منهما نقيض الكبرى فيقال لو لم يصدق بعض (ج) لصدق لاشئ من (ج) نضعه الى الصغرى هكذا كل (بج) ولاشئ من (ج) فلاشئ من (با) كانت الكبرى كل (با) وبالرد الى الضرب الثالث من الشكل الاول بعكس الصغرى فان هذا الشكل انما يخالف الاول بالصغرى ويمكن البيان فيه بان يجعل عكس الكبرى صغرى وصغرى الاصل كبرى ثم يعكس النتيجة هكذا بعض (اب) وكل (بج) فبعض (اج) وبعكس الى بعض (ج) الضرب (الثاني من كليتين والكبرى سالبة) اى موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى (ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج) ولاشئ من (با) فبعض (ح) ليس (ا) بالخلف فانه لو لم يصدق بعض (ج) ليس (ا) لصدق كل (ج) فقول كل (بج) وكل (ج) فكل (با) او كانت الكبرى لاشئ من (با) وبعكس الصغرى ليرجع الى الضرب الرابع من الشكل الاول ولا يمكن فيه البيان بعكس الكبرى وجعله صغرى لانه سالبة فلا يصلح صغرى للشكل الاول وانما لم ينتج هذا ان الضربان كليتا لجازان يكون الاصغرا عم من الاكبر وامتناع ايجاب الاخص لكل افراد الاعم او سلبه عنه كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ولاشئ من الانسان يفرس واذا لم نتجما كليا لم ينتج البواقي كليا لان الاول اخص الضروب المنتجة للايجاب والثاني اخص الضروب المنتجة للسلب واذا لم ينتج الاعم الضرب (الثالث من موجبتين

والكبرى كلية) اى موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج
موجبة جزئية كوننا بعض (ج د) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) بالخلف فانه
لولا يصدق بعض (ج ا) لصدق لاشئ من (ج ا) فنقول بعض (ب ج) ولاشئ
من (ج ا) فبعض (ب) ليس (ا) وكانت الكبرى كل (ب ا) وبمعكس الصغرى
ليترد الى الضرب الثالث من الشكل الاول ولا يمكن البيان فيه بمعكس الكبرى و
جعله صغرى لان صغرا جزئية فلا يصلح كبرى للشكل الاول ونفرض موضوع
الصغرى الجزئية (د) وكل (د ب) وكل (د ج) يجعل الاول صغرى لكبرى الاصل
هكذا كل (د ب) وكل (د ا) وكل (د ج) ثم نجعله كبرى للثانية ونقول كل (د ج) و
كل (د) فبعض (ج ا) بالضرب الاول من هذا الشكل وهو المطا لضرب الرابع من
موجبة جزئية صغرى) سالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب ج)
ولاشئ من (ب ا) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف فانه لولا يصدق بعض (ج) ليس
(ا) لصدق كل (ج ا) فنقول بعض (ب ج) وكل (ج ا) فبعض (ب ا) وكانت
الكبرى لاشئ من (ب ا) وبمعكس الصغرى) ليرتد الى الضرب الرابع من الشكل
الاول ولا يمكن فيه البيان بمعكس الكبرى وجعله صغرى الامر في الثاني والافتراض
اى فرض الموضوع الصغرى (د) فكل د ب وكل (د ج) فنقول اولا كل (د ب) و
لاشئ من (ب ا) فلاشئ من (د ا) ثم نقول كل (د ج) ولاشئ من (د ا)
فبعض (ج) ليس (ا) بالضرب الثاني من هذا الشكل الضرب (الخامس موجبتين
والصغرى كلية) اى موجبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج موجبة جزئية
(كقولنا كل (ب ج) ولبعض (ب ا) فبعض (ج ا) بالخلف) فانه لولا يصدق
بعض (ج ا) لصدق لاشئ من (ج ا) فنقول كل (ب ج) ولاشئ من (ج ا) فلا
شئ من (ب ا) وكانت الكبرى بعض من (ب ا) وبمعكس الكبرى وجعلها الظاهر
جعله صغرى) وجعل صغرى الاصل كبرى ثم عكس النتيجة هكذا بعض (ب ا)
وكل (ب ج) فبعض (ج ا) وينعكس الى بعض (ج) او دائما لم يعكس الصغرى
فيه لان كبرى جزئية لا يصلح لكبروية الشكل الاول (والافتراض) اى فرض مو
ضوع الكبرى فكل (د ب) وكل (د ا) فنقول اولا كل (د ب) وكل (ب ج) فكل
(د ج) ثم نقول كل (د ج) وكل د ا فبعض (ج ا) بالضرب الاول من هذا الشكل
الضرب (السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة

جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وبعض (ب) ليس (ا)
فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف) فانه لولا يصدق بعض (ج) ليس الصدق
لصدق كل (ج ا) فنقول كل (ب ج) وكل (ج ا) فكل (ب ا) وكانت بعض
(ب) ليس (ا) والافتراض ان كانت الكبرى سالبة مركبة ليتحقق وجود
موضوعها ونفرض (د) فكل (د ب) ولاشئ من د ا فنقول اولا كل (د ب) وكل
(ب ج) فكل (د ج) ثم نقول كل (د ج) ولاشئ من (د ا) فبعض (ج) ليس (ا)
بالضرب الثاني من هذا الشكل ولا يمكن البيان فيه بمعكس الصغرى الامر في
الضرب الخامس ولا يعكس الكبرى وجعله صغرى لان سالبة الجزئية
لا ينعكس وتقدير انعكاسها لا يصلح لصغروية الشكل الاول ووجه ترتيب
الضرب لان الاول اخص منجبات الايجاب والثاني اخص منجبات السلب
والاخص اشرف ثم قدم الثالث والرابع على الاخيرين لاشتمالها على كبرى
الشكل الاول وقدم الثالث على الرابع للايجاب كالحامس على السادس
وترتيب المص في الرابع والخامس عكس ترتيب صاحبي الكشف والمطالع
لانها جعلتا الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية رابعا والموجبة الجزئية
مع السالبة الكلية خامسا نظرا الى تقديم الموجبات المحضة (واما الشكل
الرابع فشرطه بحسب الكمية والكيفية اما ايجاب المقدمتين مع كلية
الصغرى او اختلافهما بالتكليف مع كلية احديهما والا) اى لو يتحقق
احد الامر ين بل بعضا جميعا لزم احد الامور الثلاثة اما سلب
المقدمتين واما ايجابهما مع جزئية الصغرى واما اختلافهما بالكيف
مع كونهما جزئيين وعلى جميع (لحاصل الاختلاف الموجب لعدم الانتباخ
اما الاول فكقولنا لاشئ من الانسان بفرس ولا من الحمار او من الصاهل
بانسان واما الثاني فكقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق او كل فرس
حيوان واما الثالث فكقولنا في ايجاب الصغرى بعض الناطق انسان
وبعض الحيوان او بعض الفرس ليس بناطق وفي ايجاب الكبرى بعض
الانسان ليس بفرس وبعض الحيوان او بعض الناطق انسان (وضروبه
الثلاثة ثمانية) اما بطريق الحذف فليست قوت الاربعه لعقم السالبتين
واثنين لعقم الموجبتين مع جزئية الصغرى واثنين لعقم المختلفين الجزئيين
واما بطريق التحصيل فلان الصغرى الموجبة الكلية ينتج مع المحصورات

الاربع والصغرى السالبة الكلية مع الموجبتين والصغرى الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية والصغرى السالبة الجزئية مع الموجبة الكلية الضرب (الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وكل (اب) فبعض (ج) ابعكس الترتيب) اى جعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ليرجع الى الشكل الاول ليخالفهما في كليتيهما وتسمى تبديلا وقلبا (ثم عكس النتيجة) ولا ينتج كليا لاحتمال ان يكون الاصغر اعم من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فلا ينتج الثانى ايضا كليا لانه اخص من الثانى الضرب (الثانى من موجبتين والكبرى جزئية) اى من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية (كقولنا كل (ب ج) وبعض (اب) فبعض (ج) الامر من عكس) الترتيب ثم عكس النتيجة الضرب (الثالث من كليتين والصغرى سالبة) اى سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية (كقولنا لاشئ من (ب ج) وكل (اب) فلاشئ من (ج) الامر الضرب (الرابع من كليتين والصغرى موجبة) اى وجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) ولاشئ من (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس المقدمتين) ليرجع الى الشكل الاول هكذا بعض (ج ب) ولاشئ من (ب ا) فبعض (ج) ليس (ا) ولا ينتج كليا لاحتمال عموم الاصغر كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بانسان فلا ينتج الخامس ايضا كليا لانه اخص من الخامس الضرب (الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب ج) ولاشئ من (اب) فبعض (ج) ليس (ا) الامر) فى عكس المقدمتين ولايجرى هذا فى غير الرابع والخامس لانتفاء شرائط الشكل الاول الضرب (السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب) ليس (ج) وكل (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس الصغرى ليرتد الى الضرب الرابع من الشكل (الثانى) وينتج المطلوب وهذا يجزى فى السادس والرابع والخامس ايضا دون الاولين لعدم الاختلاف بالكيف ودون الآخرين لان الجزئية لا يصلح لكبر ووبد الشكل الثانى الضرب السابع من موجبة كلية صغرى

وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وبعض (ا) ليس (ب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس الكبرى ليرتد الى الضرب السادس (من الشكل الثالث) وينتج المطلوب وهذا يجزى فى الاولين والرابع والخامس ايضا ولا يجزى فى الثالث والسادس والثامن لامتناع سلب الصغرى فى الشكل الثالث الضرب (الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لاشئ من (ب ج) وبعض (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل (الاول) ثم عكس النتيجة ولايجزى هذا فى الرابع الى السابع لانتفاء شرائط الشكل الاول (ويمكن بيان الخمسة بل الستة الاول بالحلف وهو فى هذا الشكل ضم نقيض النتيجة الى احدى المقدمتين لينتج الشكل الاول المركب منهما ما ينعكس الى نقيض المقدمة الاخرى اما فى الضربين الاولين فيجعل نقيض النتيجة لكلية كبرى وصغرى القياس لايجابها صغرى لينتج ما ينعكس الى ما ينساقى الكبرى مثلا اذا صدق كل (ب ج) وكل (اب) صدق بعض (ج ا) والا فلاشئ من (ج ا) يجعلها كبرى كقولنا كل (ب ج) ينتج لاشئ من (ب ا) وينعكس الى لاشئ من (اب) وكانت الكبرى كل (اب) هف واما فى الثالث الى السادس فيجعل نقيض النتيجة لايجابها صغرى وكبرى الاصل لكليتها لنتيج ما ينعكس الى ما ينساقى الصغرى مثلا اذا صدق لاشئ من (ب ج) وكل (اب) فلاشئ من (ج ا) والا فبعض (ج ا) يجعلها صغرى كقولنا كل (اب) نتيج بعض (ج ب) وينعكس الى بعض (ب ج) وكانت الصغرى لاشئ من (ب ج) هف ولايجزى فى الاخرين لانتفاء شرائط الشكل الاول واقول ظهر من هذا التقدير ان المناسب ان يقول المص لنتيج ما ينساقى الاخرى فلان لاشئ من (اب) وكل (اب) ضدان لامتناقضان والفرق بين النقيضين والضدين ان النقيضين لا يجتمعان صدقا وكذبا والضدين لا يجتمعان صدقا وقد يجتمعان كذبا (ويمكن) البيان (فى الثانى والخامس) بالافتراض وبين ذلك فى الثانى (اى قولنا كل (ب ج) وبعض (اب) ليقاس عليه الخامس وليكن البعض الذى هو ا) اى موضوع الكبرى

(د) وكل (دا) وكل (دب) يجعل الثانية كبرى لصغرى اصل فنقول كل (بج) وكل (دب) فبعض (ج د) وبالضروب الاول من هذا الشكل ثم نجعله صغرى للاولى ويقول بعض (ج د) وكل (دا) فبعض (ج ا) وهو المطر وان كان شئت جعلت الثانية صغرى لصغرى اصل هكذا كل (دب) وكل (بج) ينتج كل (دج) وكل (دا) ينتج من اول الشكل الثالث بعض (ج ا) اي البيان في الخامس اي قولنا بعض (بج) ولاشي من (اب) بان يفرض موضوع الصغرى (د) فكل (دب) وكل (دج) يجعل الاولى صغرى لكبرى موضوع الصغرى فكل (دب) وكل (دج) يجعل الاولى صغرى لكبرى اصل هكذا كل (دب) ولاشي من (اب) ينتج من الشكل الثاني لاشي من (دا) يجعله كبرى للثانية هكذا كل (دج) ولاشي من (دا) ينتج من ثاني الشكل الثالث بعض (ج) ليس (ا) وهو المطلوب ان ماذكروه من ان الافتراض ابدا انما يكون من قياسين احدهما من الشكل المفروض فيه لكنه من ضرب اجل والاخر من الشكل الاول ليس بصحيح بل قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات عند بيان الضرب الرابع من الشكل الثاني بالافتراض ان التاليف الواقع فيه على هيئة الضرب الرابع من الشكل الاول وان كانت يشبه الشكل الاول ليس بتاليف قياسي على الحقيقة فان الصغرى لا يشتمل على حل ووضع بل اسمين مترادفين لشي واحد اي د وبعض (ج د) قد ذكر مثل هذا في باب العكوس ايضا واعلم ان الافتراض يجري في ضرب الاول والرابع ايضا اما في الاول اي قولنا كل (بج) وكل (اب) بان يفرض ذات الموضوع الكبرى (د) فكل (دب) وكل (دب) وكل (دب) وكل (دا) انضم الاولى الى صغرى اصل هكذا كل (دب) وكل (بج) ينتج كل (دج) ثم يجعل هذه النتيجة صغرى للثانية هكذا كل (دج) وكل (دا) ينتج من اول الشكل الثالث بعض (ج) واما في الرابع اي كل (بج) ولاشي من (اب) بان يفرض ذات الموضوع الصغرى (د) فكل (دب) وكل (دج) يضم الاولى الى كبرى اصل هذا كل (دب) ولاشي من (اب) ينتج لاشي (دا) بالشكل الثاني ثم يجعل هذه النتيجة كبرى للثانية هكذا كل (دج) ولاشي من (دا) ينتج بعض (ج) ليس (ا) بالشكل الثالث والمقدمون حصروا الضروب الناتجة

في الخمسة الاول لان بيان انتاج الثلاثة الاخيرة موقوف على انعكاس السالبة الجزئية كنفسها كما مر وهو م عندهم (وذكروا العدم انتاج الثلاثة الاخيرة الاختلاف في القياس من بسيطين) فقالوا في السادس ليس بعض الحيوان بانسان وكل فرس او كل ناطق حيوان وفي السابع كل انسان ناطق وبعض الفرس او الحيوان ليس بانسان وفي الثامن لاشي من الانسان بفرس وبعض الناطق او الحيوان انسان (ونحن نشترط كون السالبة الجزئية فيها) اي في الثلاثة الاخيرة (من احدي) المناسب ترك من الخاصتين (حتى ينعكس فيرند السادس الى الشكل الثاني والسابع الى الشكل الثالث وينتج الثامن بعد التبدل سالبة خاصة منعكسة الى المط كما سيحكي في الموجهات وايضا (فيسقط ماذكروه من الاختلاف) لكون السالبة في تلك الصور بسيطة وترتيب هذه الضروب باعتبار انتاجها بعد هاعن الطبع لم يعتد بانتاجها بل باعتبار نفسها والمقدمون قدموا الاول لانه من موجبتين كليتين والايجاب الكلي اشرف من الرابع ثم الثاني وان كان الثالث والرابع من كليتين والكلي السالب اشرف من الجزئي الموجب بمشاركته الاول في ايجاب المقدمتين وفي احكام الاختلاط كما ستعرفه ثم الثالث لارتداده الى الشكل الاول بعكس الترتيب ثم الرابع لكونه اخص من الخامس والمتأخرون لما عسروا على الثلاثة الاخيرة اخروها لافتقارها الى زيادة شرط سيجي وقد مو السادس على الثامن لاشتمالها على الايجاب الكلي دون والسادس على السابع لارتداد السادس الى الشكل الثاني وارتداد السابع الى الشكل الثالث الفصل الثاني في المختلطات اي الاقيسة الحاصلة من خلط الموجهات (اما الشكل الاول فشرطه بحسب الجهة فعليه الصغرى اي ان لا يكون ممكنه عامة وخاصة لان الكبرى يدل على ان كل مائت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر والصغرى الممكنه انما يدل على ان الاصغر مما ثبت له الاوسط بالامكان فيجوز ان لا يخرج الى الفعل فلا يتعدى الحكم اليه ولذا يصدق في الفرض المذكور كل حمار مر كوب زيد بالامكان وكل مر كوب زيد فرس بالضرورة مع كذب النتيجة وانت تعلم ان هذا انما يصح اذا اعتبر

في الموضع انصاف الذلت بالعنوان بالفعل في نفس الامر واما اذا اعتبر
الاتصاف بالفعل في الذهن على ما هو رأي الشيخ فقال شارح المطالع
الصغرى الممكنة ينتج كما اذا اعتبر مجرد الامكان على ما هو رأي الغارابي
لاندراج الاصغر تحت الاوسط اذا الاصغر من جملة ما يمكن ان يكون
اوسط وبفرضه العقل اوسط بالفعل والبعض المذكور مندفع لكذب
الكبرى وقدم في العكس المستوى الممكنة ما توجه عليه مع وجوبه
والصور المحتملة عند العقل من اختلاط الموجهات المبحوث عنها
في كل شكل ما به تسعة وستون حاصله من ضرب ثلثة عشر في نفسها لكن
شرط فعلية الصغرى اسقط ستة وعشرين حاصله من ضرب الممكنتين
في ثلثة عشر فبقيت الاختلاطات المنتجة ما به وثلثة واربعين والنتيجة
(فيه كالكبرى ان كانت) الكبرى (غير المشروطتين والعرفيتين) للاندراج
البين فان الكبرى دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم
عليه بالاكبر بالجهة المعنية والاصغر مما ثبت له الاوسط بالفعل فيكون
محكوما عليه بالاكبر بتلك الجهة والابل كانت الكبرى احدى من المشروطتين
والعرفيتين (فكا الصغرى) اى فالنتيجة كالصغرى لان الاكبر تدل
على دوام الاكبر بدوام الاوسط فيكون ثبوت الاكبر للاصغر بحسب
ثبوت الاوسط له فان كان الاوسط ثابتا للاصغر دائما كان ثبوت الاكبر له
ايضا دائما وعلى هذا القياس فان قتل الاندراج البين يدل على كون
النتيجة مانعة الكبرى احدى الوضعيات الاربع هي ان الاصغر اكبر
مادام اوسط والاوسط احب الحذف في النتيجة ولما حذف الاوسط
منها ونظر في جهتها وحدت تابعة للصغرى بالشرائط المذكورة بقوله
(محدوفا عنها) اى الصغرى (قيد اللا ضرورة والادوام) ويسميان
قيدا وجودية وقيد الضرورية الذاتية والوصفية او الوقتية المخصوصة
بالصغرى بان لا يكون في الكبرى (ان كانت الكبرى احدى العامين
اما حذف الاولين فقال قطب المحققين في شرح المطالع لان حمل الاكبر
على الاوسط في الكبرى وان كان مقيدا بمادام الوصف لكن لا بحسب
ان يكون مقتصرا على وقت ثبوت وصف الاوسط بل يجوز ان يكون دائما

لكل ما ثبت له الاوسط فلا يصدق لادوام ثبوت الاكبر للاصغر كقولنا
كل انسان ضاحك لادائما وكل ضاحك حيوان مادام ضاحك مع كذب
كل انسان حيوان لادائما وفيه نظر لانه انما يتم على تقدير ان يفسر
المشرطة بمادام الوصف لا بشرط الوصف والمراد في هذا المبحث هو الثاني
والا لان نتج الصغرى الدائمة مع المشروطة العامة ضرورية كما ذهب اليه الكشي
لان معنى الكبرى ان كل ما ثبت له الاوسط ثبت ضرورة الاكبر مادام الاوسط
والاصغر بمادام له الاوسط فثبت له ضرورة الاكبر لتحقيق
شروط الضرورة له وهو دوام الاوسط وقال في شرح هذا الكتاب
لان صغرى الشكل الاول موجبة فالادوام واللا ضرورة فيها سالبة
فلم يكن لها دخل في الانتاج والعجب انه قال في شرح المطالع فيه ما فيه
واقول كانه اراد ان حال الشيء منفردا قد يخالف حاله بمجتمع مع غيره
كالسالبة الجزئية فانها لا تنعكس واذا ضمت الى احدى العامين اوجب
انعكاسها على مامر واما حذف الثالث فلان الكبرى اذا لم يكن فيها
ضرورة امكن انفكاك الاكبر عن كل ما ثبت له الاوسط فيجوز انفكاكه
عن الاصغر فلا يصدق الضرورة ومحدوفا عنها الثلثة المذكورة (بعد
ضم الادوام اليها ان كانت) الكبرى (احدى الخاصتين) للاندراج
البين فان الكبرى تدل على ان الاكبر غير دائم لكل ما هو اوسط والاصغر
مما هو اوسط فيكون الاكبر غير دائم له واعلم ان القياس الصادق المقدمات
لا يتركب من احدى المقدمتين مع احدى الخاصتين لان النتيجة اللازمة
اعنى الضرورية الدائمة والدائمة الدائمة محال والمحال لا يكون لازما
للصادق وقيل ما ذكره من تفصيل نتائج الاختلاطات انما يتم اذا بينوا
بالعض ان الاحص من النتائج المذكورة غير لازم للاختلاطات المذكورة
حتى كون اللزوم بالذات وقال شارح المطالع ان اص المقدمات وفق
النظر ايها محقق معانيها عرف ان لا مزيد على تلك النتائج وان لم يخطر
بباله صورة بعض وقال ايضا الكبرى اذا كانت احدى العامين فيمكن
ان يدل على مع الو و دتين والمطمة العامة انما ينتج مطلقة وقتية وهي
اخص من اطلقة العامة لان الكبرى يدل على ان كل ما ثبت له الاوسط

فالأكثر ثابت له مادام الأوسط والصغرى بذل على ثبوت الأوسط للصغرى
في الجملة فيلزم ثبوت الأكثر الأصغر في وقت معين وهو وقت ثبوت الأوسط
لكنه لما خذف الأوسط عن النتيجة اقتصر على الإطلاق وقال المص
في الجامع الأغلب على أنهن أن النتيجة مطلقة وقيمة أن كانت الكبرى
عرفية فيه لما مر ووقية مطلقة أن كانت مشروطة عامة لأن معنى الكبرى
أن الأكثر ضروري لذات الأوسط مادام وصف الأوسط وهو ثابت
للأصغر في الجملة فيلزم أن يكون الأكبر ضروريا في وقت ثبوت
الأوسط والتوفيق بين الكلامين أن المشروطة ما حوذة في الأول
بشرط الوصف وفي الثاني مادام الوصف وإن اردت تفصيل القسم
الثاني فارجم الى هذا الجدول *

(واما الشكل الثاني فشرطه بحسب الجهة امر ان) كل منهما احد
الامرين (احدهما صدق الدوام) المطلق (على الصغرى) اى كونها
ضرورية اودائمة (وكون الكبرى من القضايا) الست (المنعكسة
السوالب) اعنى الدائمتين والمشروطتين اولعرفيتين اذ لو انتفيا لكان الصغرى
غير الضرورية والدائمة وهى احدى عشرو كان الكبرى احدى
السبع الغير المنعكسة السوالب اعنى الوقتيتين والوجوديتين والممكنيتين
والمطلقة العامة واخص الصغريات المشروطة الخاصة والوقتية
اما الاولى فن المشروطة العامة والعرفيتين واما الثانية فن السبع
الباقية واخص الكبريات الوقتية واختلاط الصغريين المشروطة
الخاصة والوقتية مع الكبرى الوقتية غير منتج في الضربين الاولين
الذين هما اخص الضروب للاختلاف الموجب للعقم اما في الضرب
الاول فكقولنا كل منحسف فهو لامضى بالضرورة مادام منحسفا
او في وقت معين لادائما ولا شئ من القمر او من الشمس بلامضى في وقت
معين لادائما مع امتناع السلب في الاول والايجاب في الثانى واما الضرب
الثانى فكقولنا لا شئ من المنحسف بمضى مادام منحسفا او في وقت
التربيع وكل قر او كل شمس مضى بالضرورة في وقت معين لادائما
ومتى لم ينتج هذا ان الاختلاطات في هذين الضروريتين لم ينتج سائر

	مطلقة عامة	وجود بلا دائمة	وجود بلا ضرورة	وفيه	وقفيه	منتشرة مطلقة	مكنة عامة	مكنة خاصة
مطلقة عامة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
وجود بلا دائمة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
وجود بلا ضرورة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
وفيه	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
وقفيه	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
منتشرة مطلقة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
مكنة عامة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
مكنة خاصة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

اللا دوام بالكلية تفليدا للسلوك

في الكبريات السبع والثاني اسقط ثمانية وهي الممكنتان الكبيرتان مع
الدائمة فبقيت المنجحات اربعة وثمانين (والنتيجة) فيه (دائمة ان صدق
الدوام على احدى مقدمتيه بان كانت) ضرورية او دائمة (والافكا
الصفري) بالبراهين المذكورة في مطلقات هذا الشكل من الحلف والعكس

او في وقت معين لادائما ولاشيء من القمر او من الشمس بدمصى في وقت
معين لادائما مع امتناع السلب في الاول والايجاب في الثاني واما الضرب
الثاني فكقولنا لاشيء من المنحسف بمضى مادام منحسفا او في وقت
التربيع وكل قر او كل شمس مضى بالضرورة في وقت معين لادائما
ومتى لم ينتج هذا ان الاختلاطات في هذين الضروريتين لم ينتج سائر

الاختلاطات في سائر الضرور لان عدم انتاج الاخص يوجب عدم
انتاج الاعم (والشرط الثاني ان لا يستعمل الممكنة) (الاعم الصغرى)
او الكبرى (الضرورية) المطلقة (او مع الكبريين المشروطتين)
اي الممكنة ان كانت صغرى لم يستعمل الا مع الضرورية المطلقة
والمشروطتين وان كانت كبرى لم يستعمل الا مع الضرورية المطلقة اما
الاول فلانه قد علم من الشرط الاول ان الممكنة الصغرى لا ينتج مع غير
الدائمتين والمشروطتين والعرفيتين فلو انتجت مع غير الضرورية
والمشروطتين لكان انتاجها مع الدائمة والعرفيتين وانتاجها مع الدائمة
مح للاختلاف اما في الضرب الاول فكقولنا كل رومي اسود بالامكان
ولاشيء من الرومي او من التركي باسود دائما واما الضرب الثاني فكقولنا
لاشيء من الرومي بلا اسود بالامكان او كل رومي او كل تركي لا اسود دائما
ويلزم من هذا عدم انتاج الممكنة مع العرفية العامة لكونها اعم وهذا
يستلزم عدم الانتاج مع العرفية الخاصة ايضا اذ لا مدخل للادوامها
في الانتاج لكونها موافقة للصغرى في الكيف فيرجع الاختلاط الى الممكنة
صغرى مع عرفية عامة وقديين عقمها وفيه نظر لجواز ان لا ينتج كل
من جزئي القضية وينتج المجموعة اللهم الا ان يقال المراد بانتاج القضية
المركبة ان ينتج احد جزئيهما وبعدم انتاجها ان لا ينتج شيء من جزئيهما واما
الثاني فلانه قد علم من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى لا ينتج مع غير
الدائمتين لكن انتاجها مع الدائمة محال للاختلاف اما الضرب الاول
فكقولنا كل رومي ابيض دائما ولاشيء من الرومي او من الهندي بابيض
بالامكان واما في الضرب الثاني فكقولنا لاشيء من الرومي بلا ابيض دائما
وكل رومي او كل هندي لا ابيض بالامكان والشرط الاول اسقط من الصور
المحتملة سبعة وسبعين حاصلة من ضرب الصغريات الاحد عشر
في الكبريات السبع والثاني اسقط ثمانية وهي الممكنتان الكبيرتان مع
الدائمة فبقيت المنتجات اربعة وثمانين (والنتيجة) فيه (دائمة ان صدق
الدوام على احدي مقدمتيه بان كانت) ضرورية او دائمة (والافكا
الصغرى) بالبراهين المذكورة في مطلقات هذا الشكل من الخلف والعكس

والافتراض وليذكر نتيجة المطلقة العامة مع الضرورة ومع المشروطة
العامة في الضرب الاول ليقاس عليه البواقي اذا صدق كل (ج ب)
بالاطلاق ولا شيء من (اب) بالضرورة فلا شيء من (جا) دائماً والا
فبعض (جا) بالاطلاق نجعله صغيراً لكبرى القياس بكذا بعض (ج)
بالاطلاق ولا شيء من (اب) بالضرورة ينتج من الاول بعض (جا)
ليس (ب) بالضرورة وقد كان كل (ج ب) بالاطلاق هف او بعكس
الكبرى الى لا شيء من (با) دائماً لينتج النتيجة المطلوبة رواذا صدق
كل (ج ب) بالفعل ولا شيء من (اب) بالضرورة مادام فلا شيء من
(ج ا) بالفعل كالصغرى والافبعض (ج ا) دائماً نضمه الى الكبرى
بكذا بعض (جا) دائماً ولا شيء من (اب) بالضرورة مادام (ا) فلا شيء من
(ج ب) دائماً وقد كان كل (ج ب) بالفعل او بعكس الكبرى الى لا شيء
من (با) دائماً مادام (ب) ينتج المط لا يقال اذا كان الاوسط ضروري
الثبوت لاحد الطرفين ضروري السلب عن الطرف الآخر كان بين
الطرفين مبنية ضرورية فيكون نتيجة الضرور بين ضرورية لانا
نقول لا يلزم من ذلك الامتنافاة بين ذاتي الطرفين والمط المنافاة بين ذات
الصغر ووصف الاكبر ولهذا يصدق في الفرض المشهور لا شيء
من الحمار بفرس بالضرورة وكل من كوب زيد فرس بالضرورة مع
كذب ليس الحمار من كوب زيد بالضرورة واعلم ان القاعدة المذكورة
تقتضي ان اختلاط الدائمات مع القضايا السبع التي لا ينعكس سوابها
ينتج دائماً سواء كانت تلك القضايا موجبة او سالبة وتحقق انهما ان
كانت سالبة لم ينتج لعدم انعقاد البرهان على الانتاج وانعقاد البرهان
على عدم الانتاج لان اخص هذه الاختلاطات وهو اختلاط الضرورية
مع الوقتية غير منتج لصدق كل لون كسوف سواد بالضرورة ولا شيء من
لون الكسوف في هذا الوقت مع انه لا يصدق ليس بعض لون الكسوف
بلون كسوف بالامكان (محدوفا عنها فيه اللادوام واللاضرورة)
ان اشتملت على احدهما لانه يصدق كل انسان نائم لادائماً ولا شيء من
الحمار اليقظان بنائم بالضرورة ومادام حمار ايقظان لادائماً مع كذب

كل من كوب زيد فهو فرس بالضرورة وكل ما هو من كوب زيد فهو
فرس هو من كوب زيد بالضرورة مادام من كوب زيد لادائماً ولا شيء مما
هو من كوب زيد بحمار بالضرورة ولا شيء مما هو من كوب زيد بفرس

هو من كوب زيد بالضرورة مادام من كوب زيد لا دائماً والقياسان
الاولان الواقعان على هيئة الضرب الاول منتجان للسلب والاخيران
الواقعان على هيئة الضرب الثاني منتجان للايجاب وقد جرت العادة
بان تقتصر في بيان العقم على ايراد يخالف قانون المطلقات مثلاً لما
كانت نتيجة الضرب الاول موجبة والضرب الثاني سالبة اقتصر في الاول
على المنتج للسلب وفي الثاني على المنتج للايجاب لان ايجاب النتيجة في الاول
وسلبها في الثاني واضح كثير وهذا الشرط اسقط من الصور المحتملة ستة
وعشرين حاصلة من ضرب الممكنتين في الثلاثة عشر فبقيت المنتجات مائة
وثلاثة واربعين (والنتيجة) فيه (كالكبرى ان كانت) الكبرى غير
الوصفيات (الاربع) اعني المشروطتين والعرفيتين والابل كان الكبرى
احداً من الوصفات الاربع (فكعكس الصغرى) اي فالنتيجة لعكس
الصغرى بالطرق المذكورة في المطلقات هذا الشكل منه الخلف واخويه
ليذكر نتيجة الضرورية المطلقة مع المطلقة العامة ومع المشروطة العامة
في الضرب الاول ليقاس عليه البواق فيقول اذا صدق كل (ب ج) بالضرورة
وكل (ب ج) بالاطلاق فبعض (ج ا) بالاطلاق كالكبرى والاصدق
لاشئ من (ج ا) دائماً نضمه الى الصغرى هكذا كل (ب ج) بالضرورة
ولا شئ من (ج ا) دائماً فلا شئ من (ب ا) دائماً وكانت الكبرى كل
(ب ا) بالاطلاق هف واذا صدق كل (ب ج) بالضرورة وكل (ب ا)
بالضرورة مادام (ب) فبعض (ج ا) حين هو (ج) كعكس الصغرى
والاصدق لاشئ من (ج ا) دائماً مادام (ج) نضمه الى الصغرى هكذا
كل (ب ج) بالضرورة ولا شئ من (ج ا) دائماً مادام تتيح لاشئ من
(ب ا) دائماً وكانت الكبرى كل (ب ا) بالضرورة مادام (ب) هذا خلف وههنا
يخلف لان الصغرى الضرورية والدائمة مع المطلقة العامة والوجودية
اللا ضرورية والوجودية اللادائمة من الوقعية المنتشرة تتيح حينية مطلقة
في الاول وحينية لا ضرورية في الثانية وحينية لادائمة في الثلاثة الاخيرة فانه
اذا صدق كل (ب ج) دائماً وكل (ب) بالاطلاق تتيح بعض (ج ا) حين هو (ج)
اذ لا بد من اجتماع وصفي الاصغر والاكبر في الاوسط حيناً بالانصاف الاوسط

ضرورية	دائمة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة	وقفيات اربع	وجوديات ثلث
كل ب ج	وكل بعض ا ب						

بیت للاخطار

موجب عرف وباسمى دائمين ايسه دمجد منعكس دائمشش جمله ملو اثناده
هم اوشش ود و حدك موجبى هم حدسيلة حاصتين اوله هب كاندا اولوا زاده
وثانيها كون السالبة المستعملة فيه منيكة فلك الصغريات الموجبات
مع المكربات الست السالبات الكليات في الرابع والخامس ثمانون وسبعوا خلا
ومع الكبيرين اربعين فقط في السابع ست وعشرون

كل ب ج	ولاشئ من ا ب	وليس بعض ا ب
بعض ب ج	٤	٧

والنتيجة دائمة ان صدق الدوام الذاتي
على كبرها والا فعكس الصغرى
محدوفا عنها التركيب كالشكل الثاني
بعد عكس الصغرى او الثالث
بعكس الكبرى فليتاقل

والله

ضرورية	دائمة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة	وقفيات اربع	وجوديات ثلث
ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط

بالاصغر دائما واتصافه بالاكثر بالفعل وكذا لو كان بدل الكبرى لاشئ
من (ب) بالفعل ينتج بعض (ج) ليس (ا) حين هو (ج) لانه لا بد من عدم
اجتماع الوصفين في الاوسط وقيامهما (محدوفا عنه) اى عكس الصغرى (قيد
اللا دوام ان كانت الكبرى احد العامتين) لانه سالبة ولا دخل للسالبة في صغرى
هذا الشكل (ومضموما اليه) اللا دوام ان كانت الكبرى احدى الخاصتين
لان لا دوام الكبرى مع الصغرى ينتج لا دوام النتيجة مثلا قولنا كل (ب ج)
دائما وكل (ب ا) مادام (ب) لا دائما ينتج بعض (ج ا) حين هو (ج) لا دائما
الحينية فلما مر في المطلقات واما اللا دوام فلان انضم الصغرى الى لا دوام
الكبرى هكذا كل (ب ج) دائما ولا شئ من (ب ا) بالاطلاق ينتج ليس بعض
(ج ا) بالاطلاق وهو معنى لا دوام النتيجة وتفصيل القسم الثاني
في هذا الجدول ٨

واما الشكل الرابع فشرط اتجاها بحسب الجهة امور خمسة الاول كون القياس
فيه من الفعليات اى لا يستعمل فيه الممكنة اصلا سواء كانت موجبة او
سالبة اما اذا كانت موجبة فلما سياتى من وجوب انعكاسها المستعملة في هذا
الشكل واما اذا كانت موجبة فلانها اما ان يكون صغرى او كبرى ولا شئ
منهما ينتج اما الصغرى فلان الضرب التى صغراهما موجبة خمسة الاولان
والرابع والخامس والسابع وامكان الصغرى عقيم في الاول الذى هو اخص
الثاني وفي الرابع الذى هو اخص من الخامس والسابع مع اخص الكبريات
اعنى الضرورية والمشرودة الخاصة اما في الاول فلصدق قولنا في الفرض
المشهور كل ناهق مر كوب زيد بالامكان وكل حار ناهق بالضرورة وقولنا
كل ما هو مر كوب زيد مر كوب عمرو بالامكان وكل فرس مر كوب زيد هو
مر كوب زيد مادام فرس مر كوب زيد لا دائما مع حقيقة الايجاب ظاهر واما
في الرابع فلاننا اذا قلنا بدل الكبرى في المثال الاول لاشئ من الفرس بناهق
بالضرورة وفي المثال الثاني لاشئ ما هو لافرس هو مر كوب زيد لمر كوب
زيد مادام لافرس هو مر كوب زيد مادام لافرس هو مر كوب
زيد لا دائما كان الايجاب الضروري حقا وصدق الاختلاطين مع حقيقة

السلب ظاهر واما الكبرى فلان الضروب التي كبراهاموجبة ايضاخسة
الثلاثة الاولى والسادس والثامن واما مكان الكبرى عقيم في الاول انذى هو
اخص من الثاني وفي الثالث الذى هو اخص من السادس والثامن مع
اخص الصغريات اعنى الضرورية والمشرودة اما الاول فلصدق قولنا كل
مركوب زيد فرس بالضرورة وكل مركوب زيد فرس هو مركوب زيد
مادام مركوب زيد لادائما وكل حمار مركوب زيد بالامكان مع حقيقة السلب
الضرورى وصدق الاختلاطين مع حقيقة الايجاب ظاهر واما في الثالث
فلانا اذا قلنا بدل الصغرى لاشى من مركوب زيد بناهق بالضرورة ولاشى
من مركوب زيد بناهق هو مركوب زيد مادام مركوب زيد لادائما كان الحق
الايجاب الضرورى وصدقهما مع حقيقة السلب كثير وقال العلامة التقناراني
ههنا نظروا قول لان ما سبق مبنى على ان المشروطة الخاصة اخص المركبات
مطلقا فان اريد بها ما كان احد جزئيهامشرودة عامة بشرط الوصف م بل
النسبة بينهما وبين الوقتية هي العموم من وجه وان اريد بها ما كان احد
جزئيهامشرودة عامة مادام الوصف فسلم لكنك تعلم ان المعتبر في هذا
المبحث هو الاول (الثاني انعكاس السالبة المستعملة فيه لان) الضروب
المشتملة على السالبة هي الستة الاخيرة واخص السوالب الغير المنعكسة اعنى
الوقتية لا ينتج في الثالث الذى هو اخص من السادس والثامن وفي الرابع
الذى هو اخص من الخامس والسابع من اخص البسايط اعنى الضرورية
واخص المركبات اعنى المشروطة والوقتية اما عقم السالبة الوقتية
مع الضرورية في الضرب الثالث فلصدق قولنا لاشى من القمر بمنخسف
بالتوقيت لادائما وكل فصل القمر بالضرورة مع امتناع سلب فصل
القمر عن المنخسف واما عقمها مع المشروطة الخاصة فيه فلعقمها مع
المشرودة العامة اذ يصدق لاشى من القمر بمنخسف بالتوقيت لادائما
وكل فصل القمر بالضرورة مادام فصل القمر مع امتناع السلب
وليس لقيد اللادوام مدخل في الانتاج اذ هو سالبة مطلقة غير منعكسة

فلا ينتج اصل الصغرى ومع لادوامها لمسيحي من ان كبرى الضرب
الثالث يجب ان يكون من قضايا الستة المنعكسة السوالب وهذا اثم
من دليل شارح المطالع وهو ان للقياس عن سالتين لانه يدل على عدم
انتاجه مع لادوام الصغرى واما عقمها مع الوقتية فيه فلصدق
لاشى من القمر المضى بالمنخسف بالتوقيت لادائما وكل فصل القمر
قمر مضى بالتوقيت لادائما مع امتناع السلب واما عقمها مع الضرورية
في الضرب الرابع فلصدق قولنا كل منخسف فهو فصل القمر بالضرورة
ولاشى من القمر بمنخسف بالتوقيت لادائما مع امتناع السلب واما عقمها مع
المشرودة الخاصة فيه فلصدق قولنا كل مضى بالاضاءة القمرية
منخسف بالخسوف القمري بالضرورة مع دوام لامضيها لادائما ولاشى
من القمر بلامضى بالتوقيت لادائما مع امتناع السلب واما عقمها مع
الوقتية فيه فلصدق قولنا كل لامضى بالاضاءة القمرية فهو منخسف
بالتوقيت لادائما ولاشى من القمر بلامضى بالتوقيت لادائما مع امتناع
السلب وهذه التقريرات الوافية باسرها مذكورة في شرح المطالع لقطب
المحققين لكنه قصر في شرح هذا الكتاب بترك بعضها فاطال بيان سبع
العلامة التفزازاني بان بيانه بمعزل عن افادة المطلوب (الثالث صدق
الدوام على صغرى الضرب الثالث) بان يكون ضرورية او دائمة
او صدق العرفى العام على كبراه بان يكون من القضايا الست المنعكسة
السوالب اذ لو اتنى الامر ان كانت الصغرى الوصفيات الاربع ضرورة
وجوب انعكاس السالبة المستعملة في هذا الشكل والكبرى احدى
السبع الغير المنعكسة السوالب واخص هذه الاختلاطات وهو اختلاط
الصغرى المشروطة الخاصة مع الوقتية عقيم لانه يصدق لاشى
من المنخسف بالخسوف القمري بمضى بالاضاءة القمرية بالضرورة
مادام منخسفا لادائما وكل قمر فهو منخسف بالخسوف القمري بالتوقيت
لادائما مع امتناع سلب القمري عن مضى بالاضاءة القمرية ولا يخفى
عليك ان العقم انما يتم اذا اورد صورة يمتنع فيها الايجاب واخرى يمتنع
فيها السلب وفي شرط الثاني والثالث لم يطفر صورة يمتنع فيها الايجاب

والقوم اعتمدوا على ان كل ضرب اشتمل على سلب فتنتيجة سالبة فاذا
اتى بصورة امتناع السلب فقد تم المطلوب وللمخيم ان يقول لم لا يجوز
ان يكون النتيجة موجبة والشيخ كثيرا ما يتبع الموجبة من السوالب
وبالعكس (الرابع كون الكبرى) في الضرب (السادس من القضايا
الست) (المنعكسة السوالب) لان انتاجه انما بين بعكس الصغرى ليرتد
الى الشكل فلا بد ان يكون صغراه سالبة خاصة ليصل الانعكاس فيجب
ان يكون كبراه احدى الست لما عرفت في الشكل الثاني من انه اذا لم يصدق
الدوام على صغراه يجب ان يكون كبراه من الست المنعكسة السوالب
(الخامس الصغرى) في الضرب (الثامن من احدى الخاصتين والكبرى
مما يصدق عليه العرفي العام) لان انتاجه انما بين بعكس الترتيب يرجع الى
الشكل الاول ثم عكس النتيجة والسالبة الجزئية انما ينعكس اذا كانت احدى
الخاصتين فلا بد من مقدمتي الضرب الثامن ان يكونا بحيث اذا بدلنا
انتجنا من الشكل الاول سالبة خاصة والشكل الاول انما ينتج السالبة الخاصة
اذا كان كبراه احدى الخاصتين لانها كبرى الشكل الاول وان يكون الكبرى
احدى الست لانها صغراه فان قلت نتيجة الشكل الاول انما يكون سالبة
خاصة اذا كانت الصغرى احدى الوصفيات الاربع واما اذا كانت احدى
الدائمات فالنتيجة ضرورية "لادائمة" و"دائمة" "لادائمة" قلت مما اخص
من العرفية الخاصة فيصدق في النتيجة سالبة جزائية خاصة وهي ينعكس
الى النتيجة المطلوبة من هذا الضرب فالاولى ان يترك المص اشتراط
كون الصغرى في الثامن احدى الخاصتين لانه قد ذكر ذلك في اخر فصل
القياس ولهذا لم يتعرض لاشتراط ذلك في السالبة الضرب السادس
والسابع معه انه لا بد منه اما في السادس فلما مر في وليس شرط الرابع
واما في السابع فلان انتاجه انما يظهر بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل
الثالث فلا بد ان يكون كبراه احدى الخاصتين وصغراه فعلية لان الممكنة
عقيم في صغرى الشكل الثالث لكنه قد علم ذلك من اشتراط كون القياس
من الفعليات في جميع ضروب الشكل الرابع والاختلافات والمنتجة
باعتبار الشروط المذكورة في كل واحد من الضربين الاولين مابه واحد

وعشرون حاصلة من ضرب الفعليات الاحدى عشرة في نفسها
وفي الثالث ستة واربعون حاصلة من الصغرى بين الدائمات من الفعليات
الاحدى عشرة من الصغريات المشروطتين والعرفيتين مع القضايا
المنعكسة السوالب وفي الرابع والخامس ستة وستون حاصلة من الصغريات
الفعلية الاحدى عشرة مع الست المذكورة وفي السابع اثنان وعشرون
حاصلة من الكبرى بين الخاصتين مع الفعليات الاحدى عشرة (والنتيجة
في الضربين الاولين عكس الصغرى) اي كعكسها (ان صدق الدوام
عليها) اي الصغرى ان كانت ضرورية او دائمة او كان القياس مؤلف
من القضايا الست السوالب والافطلة عامة (بالبراهين المدكورة
في مطلقات هذين الضربين وليذكر نتيجة الضرورية مع المطلقاة العامة
ومع المشروطة العامة في الضرب الاول وينتج المشروطة العامة مع
المطلقاة العامة فيه ليقاس عليه البواقي فنقول اذا صدق كل (بج) بالضرورة
مع كل (اب) بالفعل او مع كل (اب) بالضرورة مادام (ا) فبعض (ج) حين
هو (ج) كعكس الصغرى او عكس الترتيب ينتج كل (اج) بالضرورة
وينعكس الى المطلوب واذا صدق كل (بج) بالضرورة مادام (ب) وكل
(اب) بالفعل فبعض (اج) او عكس الترتيب ينتج كل (اج) بالفعل
وينعكس الى المطلوب في الضرب (الثالث دائمة ان صدق الدوام على احدى
مقدمتيه) والافعكس الصغرى اي كعكسها بالبراهين المدكورة في مطلقات
هذا الضرب وليذكر نتيجة كل من الضرورية والمشروطة العامة مع
المشروطة العامة ليقاس عليه البواقي فنقول اذا صدق كل (بج)
بالضرورة مادام (ب) لادائمة ولاشي من (اب) بالضرورة فبعض
(ج) ليس (ا) دائما او عكسا المقدمتين اي دائما بعض (ج) حين هو (ج)
لادائمة ولاشي من (با) دائما ينتج المطلوب واذا صدق كل (بج)
بالضرورة مادام (ب) لادائمة ولاشي من (اب) بالضرورة مادام (ا) فبعض
(ج) ليس (ا) حين هو (ج) كعكس الصغرى او عكسا المقدمتين اي دائما بعض
(ج) حين هو (ج) لادائمة ولاشي من (با) دائما مادام (ب) ينتج المطلوب
(و) في الضرب (السادس كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى)

كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث) كقولنا كلما كان (ج د) (فاب) وكلما
 كان (ج د) (ف ه ز) فقد يكون اذا كان (اب) فه ز (وان كان مقدما في
 الصغرى بالباقي الكبرى فهو الشكل الرابع) كقولنا كلما كان (ج) د فاب
 وكلما كان (ه ز) فح د) فقد يكون اذا كان (اب) فه ز (وشرايط الانتاج وعدد
 الضروب والنتيجة في الكمية والكيفية) قال المص في الجامع وفي الجهة
 فان كانت المقدمتان لزوميتين كانت النتيجة لزومية وان كانت اتفاقيه
 كانت النتيجة اتفاقيه كما ان الحملتين لو كانتا ضروريتين كانت النتيجة
 ضرورية وان كانتا دأمتين كانت دائمة (في كل شكل كما مر) في الحملات
 من غير فرق الا ان ضروب الشكل الرابع ههنا خمسة لان السالبة
 الجزئية في الضروب الثلاثة الاخيرة يجب ان يكون احدي الخاصتين
 وهو معزل عن الشرطيات وهذه الاحكام اذا كان القياس من متصلتين
 لزوميتين او اتفاقيتين على تقدير جواز تأليفه من اتفاقيتين في ان القوم
 اختلفوا في ان التركيب منها هل هو مفيد للنتيجة ام لا فن قال هو مفيد
 ذهب الى انه قياس ومن قال هو غير مفيد ذهب الى انه ليس بقياس واما اذا
 كان القياس من متصلة لزومية ومتصلة اتفاقيه فله شرايط اخرى وتفصيلها
 مذكور في شرح المطالع وقد اعرضنا عن ذكرها مخافة التطويل واورد
 الشيخ الشفاعة على الشكل الاول من لزوميتين وهو انه يصدق قولنا كلما كان
 الاثنان فردا كان عددا وكلما كان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا
 كل ما كان الاثنان فردا كان زوجا واجاب فيه بان الصغرى كاذبة بحسب نفس
 الامر للمنافاة بين مقدمها وتاليها فانه ان كان الاثنان فردا لم يكن عددا اذ
 يصدق في نفس الامر لا شيء من العدد باثنين فرد فلا شيء من الاثنين الفرد
 بعدد واما بحسب الازام فصدق النتيجة ايضا فان من ترى ان الاثنين فرد فلا بد
 من ان يلزم انه زوج ايضا (مثال الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان
 (اب) فح د) وكلما كان (ج) د فه ز ينصح كلما كان (اب) فه ز لا يتوهم ان
 ان انعقاد الاشكال الاربعة مخصوص بالصيف المطبوع بل هي منعقدة
 بالصيفين الاخرين ايضا وكذا الحال في الاقسام الآتية (القسم الثاني
 ما يتركب من المنفصلات) واصنافه ايضا ثلاثة كما مر الاول كقولنا دائما

اما ان يكون (اب اوجد) ودائما اما ان يكون (ج) وزه وسيجي مثال الثاني
في المتن واما الثالث كقولنا دائما اما ان يكون (اب) فيج دواما كذا (اب)
فهو ودائما اما كل هز واما كل (ج ط) والمطبوع منه ما كانت الشركة
في جزء غير تام من المقدمتين وشرط انتاجه ايجاب المقدمتين وكلية احديهما
وصدق منع الخلو بالمعنى الاعم عليهما (كقولنا دائما اما كل (اب)
او كل (ج دو) دائما اما كل (ده) او كل (وز) يتبع اما كل (اب) او كل (ج ه)
او كل (وز) مانعة الخلو لامتناع خلو الواقع عن مقدمتي التاليف اي كل
(ج د) وكل (ده) وعن احدي الآخرين (اي كل (اب) وكل (وز) والحاصل
انه لا بد في كل من المنفصلتين من وقوع احدي جزئها ضرورة منع الخلو
فالواقع من المنفصلة الاولى ان كان الجزء الاول اعني كل (اب) فهو اول اجزا
النتيجة وان كان الجزء الثاني اعني كل (ج د) فالواقع من المنفصلة الثانية اما
الجزء الاول اعني كل ده اجزاء فيتنظم منها قياس هكذا كل (ج د) وكل (ده)
يتبع كل (ج ه) وهو الثاني اجزاء النتيجة واما الجزء الثاني اعني كل (وز) وهو
ثالث اجزاء النتيجة (وينعقد فيه الاشكال الاربعة) بحسب الطرفين المتشاركين
مثال الشكل الاول مامروا واما مثال الثاني دائما اما كل (اب) او كل (ج د) ودائما اما
لاشيء من ودو كل (دز) يتبع دائما اما كل (اب) او لاشيء من (ج ط) او كل (وز)
ومثال الثالث دائما اما كل (اب) او كل (ج د) دائما اما كل (ج ه) او كل (وز) يتبع
دائما اما كل (اب) او بعض ده او كل (وز) ومثال الرابع دائما اما كل (اب) او كل
(ج د) دائما اما كل (ج ه) او كل (وز) يتبع دائما اما كل (اب) او بعض (ده) او كل
روز) على قياس ما سبق (والشرائط المعبرة بين الحملتين معتبرة ههنا) بين
الطرفين المتشاركين وهما اللذان غير المصنفين فاما المقدمتي التاليف القسم الثالث ما
يتركب من الحملية والمنفصلة واصنافه اربعة لان الحملية اما ان يكون صغرى او
كبرى واما كان فالشاركتين اما مقدم المنفصلة او نالها فالاول كقولنا كل (اب) وكل
كان كل (ب ج) فكل (ده) والثاني كقولنا كل (اب) وكل (كان كل (ج د) فكل
(ب ه) والثالث كقولنا كلما كان (اب فيج د) وكل (ب ه) والرابع (وهو المطبوع
منه) ما كانت الحملية كبرى والشركة مع تالي المنفصلة وينتج منه متصلة مقدمها
مقدم المنفصلة وتاليها ينتج التاليف (بين التالى) اي تالى المنفصلة صغرى

والحملية كبرى كقولنا كلما كان (او قد يكون) اذا كان (اب) نجعل (ج د) وكل
(وه) ينتج كلما كان (او قد يكون) اذا كان (اب فكل ج ه) اذ كل صدق المقدم
صدق التالى والحملية صادقة في نفس الامر وتاليف التالى مع الحملية ينتج
كقولنا كل (ج ه) فكل ما صدق المقدم صدق كل (ج ه) وينعقد فيه الاشكال
الاربعة باعتبار تاليف تالى المنفصلة مع الحملية فالاول كما مر والثاني كقولنا
كلما كان (اب فيج د) ولا شيء من (ده) والرابع كقولنا كلما كان (اب فيج د) وكل (ده)
(والشرائط المعبرة بين الحملتين معتبرة ههنا بين التالى والحملية) قال
بعضهم يشترط في هذا القياس المطبوع ايجاب المنفصلة وقد صرح به
المص في الجامع وقال صاحب المطالع يجوز سلبها بشرط انتاج نتيجة التاليف
مع الحملية تالى السالبة وذلك لانه كلما صدق نتيجة التاليف صدقت الحملية
لانها صادقة في الواقع وكلما صدقتا صدق تالى السالبة بحكم الشرائط
المذكورة فكل ما صدق نتيجة التاليف صدق تالى السالبة نجعلها كبرى للمنفصلة
القبلة ليس التبعة او قد لا يكون اذا صدق المقدم صدق نتيجة التاليف بالشكل
الثاني وفيه نظر لان النتيجة ههنا لازمة من استلزام نتيجة التاليف لتالى
السالبة والمنفصلة فن ان يلزم انها لازمة للقياس (القسم الرابع ما يتركب
من الحملية والمنفصلة وهو) اي المطبوع منه على (قسمين الاول ان يكون
الحمليات بعد واجزاء الانفصال ويشارك كل واحد منها) اي الحملية واحدا
من الاجزاء الانفصال اما مع التاليفات بين الحمليات واجزاء الانفصال
في النتيجة ويسمى قياسا مقسما وشرطه ان يكون المنفصلة موجبة كلية مانعة
الخلو بالمعنى الاعم ولا فرق بين ان يكون تلك التاليفات من شكل واحد
كقولنا كل (ج) اما (ب) واما د) واما ه) وكل (ب ط) وكل (و ط) وكل ه ط ينتج
كل (ج ط) او من اشكال متعددة كقولنا اما ان يكون كل (ج ب) او كل (ج د)
او لاشيء من (ه ج) فلا شيء من (ب ط) ولا شيء من ط دو كل طه ينتج لاشيء
من (ج ط) (لصدق احدا اجزاء الانفصال) والحمليات صادقة في نفس
الامر فاي جزء منها يفرض صدقه ينتج (مع ما يشار به من الحملية) النتيجة
المطلوبة (واما مع اختلاف التاليفات) بين الحمليات واجزاء الانفصال
(في النتيجة) (وح يكون النتيجة منفصلة مؤلفه من نتائج التاليفات كقولنا كل

(ج) اما ب و اما (د و اما هـ) وكل ب ج ط و كل و ط و كل هـ ينتج كل ج اما ج
واما ط و اما ز على ما مر من وجوب صدق الحملات مع واحد من اجزاء
الانفصال ومنها يفرض صدقه ينتج مع الحملية المشاركة له احدى اجزاء
النتيجة (الثاني ان يكون الحملات اقل من اجزاء الانفصال) ويقع على
وجوبه اقربها ما بينه لقوله (لكن الحملية واحدة) والمنفصلة ما نعة
خلو ذات جزئين والمشاركة اى مشاركة الجملة (مع احديهما) اى
احد جزئي المنفصلة كقولنا اما كل ا ط او كل (ج ب) وكل (ب د) يتنج
اما كل (ا ط) او كل (ج د) لامتناع خلو الواقع عن مقدمتي التأليف
وعن جزء الغير المشترك حاصلة ان الواقع من جزئي المنفصلة اما الجزء
الغير المشترك اعني كل (ا ط) وهو احدى جزئي النتيجة واما الجزء المشترك
اعني كل (ج ب) وهو مع الحملية الصادقة ينتج كل (ج د) وهو الجزء
الاخر من النتيجة واما ما يكون عدد الحملات اكثر من عدد اجزاء
الانفصال او يكون بعده لكنه لا يكون كل واحدة من الحملات مشاركة
بجزء من اجزاء الانفصال فبعد عن الطبع (القسم الخامس ما يتركب من المتصلة
والمنفصلة والاشترك اما في جزء تام من المقدمتين او جزء غير تام منهما)
ههنا ضف آخر وهو ان يكون الاشتراك في جزء تام من احديهما
غير تام من الاخرى كقولنا دائما ما كلما كان (اب) فنج (د) واما كلما كان هو
قد وكلما كان زج فط د (وكيف كان فالمطبوع منه) اى ما يكون
الشركة في جزء تام منهما او غير تام منهما (ما يكون المتصلة) صغرى
(والمنفصلة موجبة كبرى امثال لاول وهو ما يكون الشركة في جزء تام
منهما) قولنا كلما كان (اب) فنج دودا او قد يكون اما (ج د او هـ) فان
كانت هذه المنفصلة مانعة الجمع ينتج دائما او قد يكون (اما ان يكون
اب) او هـ مانعة الجمع لان (ج د) لازم (لاب و هـ) يمتنع اجتماعه مع
(ج د) كليا او جزئيا فيكون (هـ) يمتنع الاجتماع مع (اب) كليا او جزئيا
(لاستلزام امتناع الاجتماع مع اللازم دائما وفي الجملة امتناعه مع الملزوم
كذلك) اى دائما او في الجملة وقال شارح المطالع فيه نظرا لان الناطق
مثلا مناف للحيوان في الجملة ولا ينافي ملزومه كالانسان اصلا (و) ان

كانت المنفصلة (مانعة) الخلو ينتج قد يكون اذالم (يكن اب فهـ ز) لاستلزام
نقيض الاوسط (اى نقيض (خ د) الطرفين) اى طرفي النتيجة اعني بعض
(اب) وعين (هـ) استلزاما كليا) اما الاول فلا نقيض اللازم يستلزم نقيض
الملزوم واما الثاني فلنفع الخلوين (ج د و هـ) وكل امرين بينهما منع الخلو
كان نقيض كل منهما مستلزما لعين الآخر واستلزام ذلك لاستلزام
المطابق من الشكل الثالث هكذا كلما تحقق نقيض الاوسط تحقق طرف
الاول اعني ليس (اب) وكلما تحقق نقيض الاوسط تحقق طرف الآخر
اعني (هـ ز) وينتج قد يكون اذالم يكن (اب فهـ ز) وهو المطلوب ويعلم
من ذلك اما المنفصلة ان كانت حقيقة كان القياس مستلزما للنتيجتين
جميعا (مثال الثاني) وهو ما يكون الشركة في جزء غير تام منهما (كلما
كان (اب فنج د) ودائما ما كل (ز هـ او د ز) مانعة الخلو ينتج كلما كان (اب)
فاما كل (ج هـ) او د ز مانعة الخلو لان كل (ج د) ثابت على تقدير (اب)
(وج) فالواقع من المنفصلة ان كان الجزء الاول اعني كل (د هـ) هما اعني كل
(ح د و كل (د هـ) ينتجان كل (ج هـ) فيكون كل (ج هـ) ثابتا على تقدير (اب)
وان كان الجزء الثاني اعني (وز) يكون الواقع على تقدير (اب) (وز) فعلى هذا
تقدير (اب) يلزم احد الامرين اما كل (ج هـ) واما وز (والاستقصاء
في هذه الاقسام) مفوض (الى الرسالة التي عملناها في فن المنطق)
لا سيما جامع الدقائق الفصل الرابع في القياس الاستثنائي وهو
مركب من مقدمتين احديهما شرطية متصلة او منفصلة قيل لما عرفت
ان القياس الاستثنائي ما يشتمل على النتيجة او نقيضها بالفعل وظان
النتيجة ونقيضها لا يجوز ان يكون نفس احدى مقدمتيه بل جزء منها
والمقدمة التي يكون القضية جزء منها شرطية ولا محالة وفيه نظر اذ لا
فرق فيما نحن فيه بين مقدمتي القياس وجزئها كما لا يخفى على من له ادنى
تأمل والمقدمة (للاخرى) المسماة مقدمة استثنائية (وضع) اى اثبات
(لاحد جزئها) اى الشرطية (او رفعه) او نفيه (يلزم وضع) الجزء
(الاخر) من الشرطية (او رفعه) وفي المتصلات ينتج الوضع الوضع
والرفع الرفع وفي المتصلات ينتج الوضع الرفع وبالعكس والمقدمة الاستثنائية

يكون حلية وشرطية باعتبار تركب الشرطية من حليتين او شرطيتين
او حلية وشرطية فان كان مقدم الشرطية وتاليها حليتين فهي حلية
وان كانتا شرطيتين فهي شرطية وان مقدمها حلية وتاليها شرطية
فان كان الاستثناء عين المقدم فهي حلية وان كان الاستثناء لبعض
التالي فهي شرطية وان كان بالعكس فبالعكس (ويجب) لانتاجه ثلثة
شروط الاول (انجاب الشرطية) لانه اذا لم يكن بين امرين اتصال وانفصال
لم يلزم من وجود احدهما او عدمه وجود الاخر او عدمه (والثاني لزومية
المتصلة اي كون المتصلة لزومية بل كون الشرطية لزومية ان كانت متصلة
وعنادية ان كانت منفصلة وقال بعض الشارحين لان العلم يصدق بالاتفاقية
موقوف على العلم يصدق احد طرفيها او يكذبه من الاتفاقية يلزم الدور
ونوقش فيه بانه جعل كلا من الموقوف والموقوف عليه يصدق احد
الطرفين او يكذبه وجاز ان يكون الطرف الموقوف غير الطرف الموقوف
عليه فالمناسب ما ذكره في شرح المطالع وهو ان المتصلة الاتفاقية لم ينتج
لا وضع مقدمها وضع التالي ولا رفع ماله ارفع المقدم اما الاول فلان العلم بوضع
تاليها حاصل قبل العلم بوضع المقدم ولان العلم يصدق الاتفاقية مستفاد
من العلم يصدق التالي فالواستفيد العلم به من العلم به يلزم الدور واما الثاني فلانه
الاتصال من نقيض طرفي الاتفاقية لا بالزوم ولا بالاتفاق اما في الاتفاقية
الخاصة طرفيها فلا يكون نقيضهما اتفاقا لكذبهما ولا زوم لعدم العلاقة
واما في الاتفاقية العامة فلجواز صدق طرفيها فلا يلزم من صدق المتصلة
الاتفاقية مع كذب تاليها بكذب مقدمها مع ان كذب تاليها كذب مقدمها مع
ان كذب التالي يناقض صدق الاتفاقية وكذلك المتصلة الاتفاقية لم ينتج
احد طرفيها ولا ينتج رفعه لان صدق احد طرفيها او كذبه معلوم قبل الاستثناء
فلا يكون مستفاد منه ونوقش فيه بان المعلوم قبل الاستثناء هو صدق
احد الطرفين لا على التعيين والمستفاد من الاستثناء هذا العلم يصدق
احدهما على التعيين ويمكن رفعهما بمنع المقدمة الاولى (والثالث كليتها)
اي كلية الشرطية متصلة او منفصلة (او كلية الوضع والرفع) اي كونه
محققا في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع التي لا يناقض وضع المقدم

اذ لو انتفى الامر ان لجاز ان يكون اللزوم والعناد على بعض الاوضاع
والاستثناء على وضع الاخر فلا يلزم من وضع احد جزئي الشرطية ارفعه
وضع الاخر ارفعه هذا (ان لم يكن وقت الاتصال) اللزومي
(والانفصال) العنادي (هو بعينه وقت الوضع والرفع) ولا ينتج القياس
بدون هذا الشرط نحو ان قدم زيد الان فهو مكرم لكنه قدم الان
(والشرطية الموضوعية فيه) اي المستعملة في القياس الاستثنائي (ان كانت
متصلة فاستثناء عين المقدم منها ينتج عين التالي) لاستلزام وجود الملزوم
وجود اللازم واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم لاستلزامه عدم اللازم
عدم الملزوم (والابطال اللزوم) كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالتهار
موجود لكن الشمس طالعة فالتهار موجود لكن التهار ليس بموجود ليست
بطالعة واعتراض الامام بانه يصدق قولنا كلما كان هذا انسانا فهو ضاحك
بالفعل لكنه ليس بضاحك مع كذب النتيجة اعني انه ليس بانسان والجواب
ان نقيض الضاحك بالفعل ما ليس بضاحك دائما (دون العكس في شيء
منهما) اي استثناء عين التالي لا ينتج عين المقدم واستثناء نقيض المقدم لا ينتج
نقيض التالي (لجواز ان يكون التالي) اللازم (اعم من المقدم) الملزوم ووجود
الاعم لا يستلزم وجود الاخص لا يستلزم عدم الاعم فان قلت جاز ان يكون
اللازم مساويا قلت الانتاج لا يكون بالنظر الى صورة القياس بل الى
مادية المخصوصة والمعتبر هو الاول كافي للعكس وان كانت منفصلة (فان
كانت حقيقته فاستثناء عين اي جزء كان ينتج نقيض الاخر لاستحالة الجمع
واستثناء نقيض اي جزء كان ينتج عين الاخر لاستحالة الخلو فيكون لهما ربع
نتائج كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكنه زوج فليس بفرد
لكنه فرد فليس بزواج لكنه ليس بزواج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج
(وان كانت مانعة الجمع ينتج القسم الاول) اي ينتج استثناء عين اي جزء كان
نقيض الاخر (فقط) اي لا ينتج استثناء نقيض شيء من جزئها عين الاخر
(لا متناع الاجتماع دون الخلو) كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا
لكنه شجر فهو ليس بحجر لكنه حجر فهو ليس بشجر (وان كانت مانعة الخلو
ينتج القسم الثاني) اي ينتج استثناء نقيض اي جزء كان عين الاخر فقط

اي لا ينتج استثناء عين شئ من جزئياتها نقيض الآخر (لا امتناع
الخلودون) الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشئ لاشجر او لا شجر لكنه
شجر فهو لا شجر لكنه حجر فهو لا شجر * الفصل الخامس * (في لواحق
القياس وهو اربعة اللاحق الاول القياس المركب وهو تركيب مقدمات
المناسب ان يقال هو ما تركب من مقدمات (ينتج بعضها) اي اثنان منها
(نتيجة يلزم منها) اي من تلك النتيجة (ومن مقدمة اخرى نتيجة اخرى
وهي جرا الى ان يحصل المطلوب) تحقيقه ان القياس المنتج لمطلوب
واحد يكون بحكم الاستقرار الصحيح مؤلفا من مقدمتين لا زيدا ولا نقص
لكن ذلك القياس قد يفتقر مقدّماته او احدهما الى الكسب بقياس
آخر ولذلك الى ان ينتهي الكسب الى المبادئ البديهية او المسئلة فيكون
هناك قياسات مترتبة محصلة للمطلوب فسمى المجموع قياسا مركبا
(وهو اما موضوع النتائج) اي صرح بنتائج تلك القياسات وذلك
لوهل النتائج بالمقدمات (كقولنا كل (ج ب) وكل (ب د) فكل (ج د) ثم كل
(ج) وكل (د ا) فكل (ج ا) ثم كل (ج ا) وكل (ا ه) فكل (ج ه) واما
مفصول النتائج) ومطلوبها ان يصرح بالنتائج وان كان مواده من
حيث المعنى (كقولنا كل (ج ب) وكل (ب د) وكل (د ه) وكل (ا ه)
وكل (ج ه) اللاحق الثاني قياس الخلف وهو اثبات المط (المناسب
ان يقال هو ما يثبت المطلوب (بابطال نقيضه) واثما يسمى خلفا لانه ينتج
الخلف اي الباطل على تقدير عدم حقيقة المط اولان المتمسك به يثبت
المطلوب بابطال نقيضه فكانه تالي المطلوب لاعلى جهة الاستقامة
بل خلفه اي من ورائه ويؤيده تسمية القياس الذي ينساق الى المط
ابتداء من غير تعرض لابطال نقيضه بالمستقيم كان المتمسك به تالي مطلوبه
من قدام على الاستقامة والمذكور في الاشارات انه مركب من قياسين
احدهما افتراضي من متصله وحلية والاخر استثنائي (كقولنا لو كذب
ليس كل (ج ب) لكان كل (ب ج) وهي متصلة (وكل با) على فرض
(انها مقدمة صادقة) في نفس الامر وعند الخصم وهي حلية (ينتج
القياس الافتراضي المؤلف من المتصلة والحلية المذكورين لو كذب) ليس

كل (ج ب) لكان كل (ج ا) نضمه الى قولنا لكنه (ليس كل)
(ج ا) على انه اي كل (ج ا) امر مح في نفس الامر وعند الخصم والمجموع
قياس استثنائي (فينتج ليس كل (ج ب) وهو المط) وقال بعضهم الافتراضي
منه مؤلف من متصليتين وتلخيصه انه لو لم يتحقق المطلوب لتحقق نقيضه
ولو تحقق نقيضه لتحقق محال فلو لم يتحقق المطلوب لتحقق المحال لكن
المحال ليس بتحقيق فقدم تحقق المطلوب ليس بتحقيق فالمط متحققا
والعجب ان الفاضل التفاراني زعم انه الذي استقر عليه رأى الشيخ
وقد صرخ العلامة الطوسي بان ما يستقر عليه رأيه هو الاول اللاحق
(الثالث الاستقرار) نقول استقرت او استقرت فربة فغرت به يخرج
من ارض الى ارض وهو في العرف قسمان تام وهو القياس المقسم الذي
سبق ذكره وناقص وهو المبحوث عنه ههنا المقابل للقياس واذا اطلق
الاستقرار فالمراد هو الثاني وفي قوله (هو الحكم) مسامحة لان الاستقرار
من اصناف الحجة (على افراد كلي لوجوده في اكثر جزئياته) فان الحكم
لو وجد في جميع جزئياته لكان قياسا مقسما ونوفس فيه بان الحكم اذا وجد
في جميع الجزئيات فقد وجد في اكثرها ضرورة (كقولنا كل حيوان تحركت
فكاه الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك وهو لا يفيد
اليقين لاحتمال ان لا يكون الكل) اي كل حيوان (بهذه الحالة كالتساح)
فانه لا يحرك عند المضغ الا فكه الاعلى اللاحق (الابع التمثيل وهو
اثبات حكم فيه) مثل المسامحة المذكورة انفا في جزئي (لوجوده في جزئي
آخر معنى مشترك بينهما كقولهم العالم مؤلف فهو حادث كالبات) الحوادث
بسبب التأليف فالعالم اصغر والبيت شبيهه بالاصغر والحادثا كبر والمؤلف
اوسط والفقهاء يسمون التمثيل قياسا والاصغر فرعا والشبيه بالاصغر
اصلا والاكبر حكما والاوسط علة وجامعة والمنكلمون يسمون
التمثيل استدلالا بالشاهد على غائب والاصغر غائبا والتشبيه بالاصغر
شاهدا واثبتوا عليه المعنى المشترك بالحكم بالدوران اعني ترتب الحكم على
الشئ الذي له صلوح العلية لذلك الحكم وجودا وعدما بمعنى ان الحكم
ثبت عند ثبوت ذلك وينبغي عند انتفاءه وبهذا الاعتبار يسمى الحكم

وايراد ذلك الشئ مدارا (وبالتقسيم) مراد المراد به حصر اوصاف ولم يستعمل بهذا المعنى الا في هذا المقام (غير المردود بين النفي والاثبات) وابطال عليه ما عدا الجامع والفهوم من المواقف ان السبر ذلك التقسيم ومن شرح الاشارات والاساس للمحقق الطوسي انه هذا الابطال سرت الحرج اذا نظرت كم عوده (كقولهم عاة الحدوث اما التاليف او كذا وكذا والاخير ان باطلان بالتخلف) في بعض الصور (فيتعين الاول وهو اى) كل واحد من الدوران والتقسيم (ضعيف) لا يفيد النعين (اما الدوران) فلان الترتب وجودا وعدما في بعض الصور وهو الدوران الناقص لا يفيد العلية وفي جميعها وهو الدوران التام انما يكون بالاستقرار التام وهو متعذرا ومتعسر غاية العسر (لان الجزء الاخير) من العلة التامة (وسائر الشرايط) المساوية لها مدار للمعول (مع انها ليست بعلة) فان نازعوا في ان الامور المذكورة صالحة للعلية نازعنا في ان ما جعلوه مدار صالح لها (واما التقسيم فالخصر) المناسب ان يقال فلان الخصر مجاوز علية شئ غير المذكور) اذا التقسيم غير مردود بين النفي والاثبات (وتقدير) تمام الوجهين (ونسليم عليه المشترك) للحكم (في) الاصل (المقيس عليه لا يلزم عليه) للحكم في الفرع (المقيس لجواز ان يكون خصوصية المقيس عليه شرطاً للعلية او خصوصية المقيس مانعا) فينبغي العلية في الفرع لانتفاء الشرط اول وجود المانع قال المص في الجامع التحقيق النفي لما سلم عليه المعنى المشترك ووجوده يلزم الحكم في الفرع بالضرورة والالزم تخلف المعلول اعني العلة وهو محتمل من الاحتمال مندفع لانه لو كان كذلك لم يكن المعنى المشترك علة للحكم مع احد ذيك الصيدين ولعلك تقول المراد بالعلة ههنا هو العلة في الجملة فاقول ما في عنه ما ذكره قبيل هذا لضعف الدوران واما الخاتمة (ففيها بحثان) البحث الاول (في مواد الاقيسة) اى بيان ان مادة كل من الضاعات الخمس اى صنف من اصناف القضايا وتلك الضاعات البرهان والجدل والكتاتية والشعر والمغالطة واستدل العلامة التفتازاني على حصر الصناعة فيها بانها اما ان يفيد تصديقا او تخيلا والتصديق اما جازم او غير جازم والجازم اما ان يعتبر

حقيقة او لا والمعتبر حقيقة اما ان يكون حقا في الواقع او لا فالفيد للتصديق الجازم الحق هو البرهان والتصديق الجازم الغير الحق هو المفسط والتصديق الذي لا يعتبر كونه حقا او غير حق بل يعتبر فيه عموم الاعتراف وهو الجدل ان يتحقق عموم الاعتراف والا لشغب فهو مع السفطة تحت قسم واحد هو المغالطة والمفيد للتصديق الغير الجازم هو الخطابة والمفيد للتخييل دون التصديق هو الشعر ولا يخفى ما فيه من الانتشار اذ لا يلزم من عدم الحقيقة وعدمها اعتبار عموم الاعتراف والاظهر ان يقال لانها اما يفيد التصديق او التخييل والا اول اما ان يفيد جازما وح اما ان يفيد اليقين وهو البرهان او لا فاما ان يتحقق فيه التسليم او عموم الاعتراف فهو الجدل والافهو المغالطة والثاني الشعر والتخييل المستفاد منه جار مجرى التصديق من حيث تأثيره في النفس قبضا وبسطا واقداما واحكاما الا ترى ان قولك الخمر ياقوته ستيالة يرغبها في الاقدام على شرمها مع ظهور كذب ترغيبا كاملا كما لو كان هناك تصديق بذلك وقولك العسل مرة متقيئة ينفرها عن تناولها مع العلم بانه كذب تنفيرا بالغاكما وكان هناك تصديق (وهي يقينيات وغير يقينيات اما اليقينية) اى المواد الاول اليقينية ويسمى القضايا الواجب قبولها (فست) بالاستقراء وزاد صاحب الموفق الواهيات في المحسوسات فان حكم الوهم في الامور المحسوسة صادق نحو كل جسم في جهة دون الامور المعنوية نحو كل موجود في مكان الاول (اوليات وهي قضايا تصور طرفها كاف في الجزم) بالنسبة (بينهما كقولنا الكل اعظم من الجزء) ومنها ما هو جلي عند الكل لوضوح تصورات الخرافة ومنها ما هو خفي خلفها وقد يتوقف فيها ناقص العزيز كالبله والصبيان او مدليس الفطرة بالعقائد المفاداة للاوليات كبعض العوام (و) الثاني (مشاهدات) وهي قضايا بحكم بها لقوى اى خواص (ظاهرة) ويسمى حسيات ومحسوسات (او باطنية) ويسمى وحدانيات وقضايا اعتبارية ويسمى شارح المطالع المقسم محسوسات واول قسمه مشاهدات (كالحكم بان الشمس مضيئة وان لنا خوفا وغضبا) ثم الاحكام الحسية كلها جزئية اذا الحس لا يفيد الا ان هذه النار حارة واما الحكم بان كل نار حارة فحكم

عقل استفادة العقل من الاحساس بجزئيات ذلك الحكم وبهذا يظهر
ان الحكم بالمشاهدات مركب من الحس والعقل لاحس مجرد كما ذكره
بعضهم (و) الثالث (مجربات وهي قضايا يحكم بها لمشاهدات متكررة
مفيدة لليقين) بقياس خفي وهو ان يعلم الوقوع المكرر على شيء واحد
لا بد له من سبب وان لم يعرف ماهية ذلك السبب وكما علم وجود السبب
علم وجود السبب مطلقا (كالحكم بان شرب السقمونيا واجب للاسهال)
ويتميز عن الاستقراء بان الاستقراء لا يقارن بقياس الخفي (و) الرابع
(حدسيات وهي قضايا يحكم بها الحدس قوى من النفس يفيد العلم)
اي اليقين (كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس) الا يرى من اختلاف
تشكلات نوره بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس وهي كالمجربات
في تكرر المشاهدة ومقارنته بقياس الخفي الا ان السلب في المجربات
معلوم السببية غير معلوم الماهية وفي الحدسيات معاوم بالوجهين (والحدس
هو سرعة الانتقال للذهن (من المبادئ الى المطالب) فيه مساهلة اذا السرعة
وصف الحركة ولا حركة في الحدس لانه الظفر عند الالتفات الى المطالب
بالحدود الوسطى دفعة وبمثل المطالب في الذهن مع الحدود الوسطى كذلك
من غير حركة والخامس (متواترات وهي قضايا يحكم بها الكثرة الشهادات
بعدم العلم بعدم امتناعها اي تلك (و) بعد الامن من التواطى) اي اتفاق
الشاهدين عليها كذبا (كالحكم بوجود مكة وبعداد) ولا بد فيها من قياس خفي
وان يكون مستندة الى المشاهدة لان المعقولات لكثرة فيها الاشتباه فلا يفسد
تواتر الاخبار يقينا (ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين ما يحكم هو
القاضي لكمال العدد) يختلف باختلاف الوقائع والخبرين والمستمعين وما
ذهب اليه بعضهم من اشتراط الخمسة او اثني عشر والعشرين
او الاربعين او السبعين فلا دليل عليهم (والعلم الحاصل من التجربة
والحدس والتواتر ليس حجة على الغير) لجواز ان لا يكون ذلك حاصلا له
والسادس (قضايا قياساتها معها) ويسمى القضايا الفطرية القياس
(وهي التي يحكم فيها بواسطة قياسات لا تغيب) اوساطها (عن الذهن
عند تصور حدودها كالحكم بان الاربعة زوج لانقسامها بمساو بين) فان

من تصور الاربعة والزوج تصور الانقسام بمساو بين في الحال وترتب في ذهنه
ان الاربعة منقسمة بمساو بين وكل منقسم بمساو بين فهو زوج وفي كون
المجربات والمتواترات والحدسيات والقضايا قياساتها معها من قبيل
الضروريات بحيث لا شتمال كل منها على ملاحظة قياس خفي ونازع بعضهم
في كون المجربات والحدسيات من قبيل اليقنيات فضلا عن كونها ضرورية
بل جعل كثير من العلماء الحدسيات من قبيل الظنيات (والقياس المؤلف
من هذه الضروريات الست بل من مطلق اليقنيات سواء كانت ضرورية
اونسبية (يسمى برهاناً) وفائدته تحقيق الحق على وجه لا يحوم حوله شك
ولا يتطرق اليه يعتبر اصلا اما لنفسه واما للمستفيدين لذلك من الخواص
وهو منحصري القياس لوجوب ان يكون صورته يقينية الانتاج والاستقراء
والتمثيل ليسا كذلك (وهو اما للمي لانه) تفيد الملية في الذهن والخارج وهو الذي
يكون الحد الاوسط فيه علة) للنسبة اي نسبة الاكبر الى الاصغر (في الذهن
والخارج اي يكون علة لحصول التصديق بالحكم المطلوب في العقل ولوجود
ذلك الحكم في الخارج والمرد بالخارج هم ناهو نفس الامر وقدماء المنطقيين
لم تعرفوا بينهم على ما صرح به شارح المطالع في تحقيق المحصورات كقولنا
هذه متعفن (الاخلاط وكل متعفن الاخلاط فهو مجحوم وهذا مجحوم فبعض
الاخلاط للشخص كما انه علة للتصديق بثبوت الحمى له في الذهن كذلك علة لثبوتها
في الخارج ولا يجب ان يكون الاوسط فيه علة لثبوت الاكبر في نفسه لانك اذا
كل انسان حيوان جسم فالبهتان لمي والحيون علة لحصول الجسمية للانسان وان
لم يكن لحصول نفس الجسمية (واما اني) لانه يفيد الانية في الخارج دون الملية
(وهو الذي) يكون الحد (الاوسط فيه علة للنسبة) (المذكورة في الذهن) اي
يكون علة لحصول التصديق بالحكم المط (فقط) اي لا يكون علة لوجود ذلك
الحكم في الخارج سواء كان معلولا له (كقولنا هذا مجحوم وكل مجحوم متعفن
الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط) فالحمى للشخص علة للتصديق بثبوت تعقل
الاخلاط في الذهن وليست علة لثبوتها في الخارج بل الامر بالعكس او لا
يكون معلولا كقولنا هذا يشند غبا وكل حي يشند غبا فهو محرقة فان الاشتداد
غبا ليس علة للاحتراق ولا معلولا له بل كلاهما معلولان للصغرى المتعقبة

خارج العروق (واما غير اليقينية فست) ايضا الاول (مشهورات وهي قضايا الحكم بها الاعتراف جميع الناس) او اكثرهم او طائفة مخصوصة بها (اما لمصلحة عامة او رقة) للقلب (اوحية) وسيجيء امثلتها (وانفعالات من عادات) كقبح ذبح الحيوانات عند الهند (وشرايع واداب) ولا يخفى مثالهما فان قيل المشهورات قد يكون يقينية بل اولية فكيف يجعل من غير اليقينية قلنا المراد ان المشهورات لا يعتبر فيها اليقين ومطابقه الواقع بل المعتبر الشهرة ويطلق الآراء سواء كانت يقينية او لا فبعض القضايا يكون اوليا باعتبار ومشهورا باعتبار وقد يبلغ الشهرة الى حيث يشبه بالاوليات

(والفرق بينهما وبين الاوليات ان الانسان لو حلى ونفسه اى مع قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم بها ولذلك قد يتطرق اليها التغير كاستحسان الكدوب اذا اشتمل على مصلحة عظيمة) بخلاف الاوليات فان الكل لا يتغير بالقياس الى الجزء اصلا كقولنا الظلم قبيح والعدل حسن) هذا ناظر الى المصلحة العامة (وكشف العورة) الى ما بين السرة والركبة (مذموم) هذا ناظر الى الحمية (ومراعاة الضعفاء محمودة) هذا ناظر الى الرقة (ومن هذا) المشهورات (ما يكون صادقا وما يكون كاذبا) بخلاف الاوليات (ولكل قوم مشهورات) بحسب عاداتهم وآدابهم (ولا هل كل صناعة) ايضا (مشهورات بحسبها) اى تلك الصناعة والثاني (مسلمات وهي قضايا يسلم من الخصم فيبنى عليها الكلام لرفعه) سواء كانت مسلمة بينهما خاصة او بين اهل العلم وسواء كانت حقة او باطلة (كتسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه والقياس مؤلف من هذين اى المشهورات والمسلمات سواء كانت مقدمته من نوع واحد او من نوعين (يسمى جدلا) والمراد قضايا يؤخذ من حيث انها مشهورة ومسلمة وان كانت في الواقع يقينية بل اولية والحق انه اعم من البرهان باعتبار الصورة ايضا لما صرح به العلامة الطوسي من انه قد يكون استقراء وتمثيلا والبرهان لا يكون الا قياسا (والغرض منه اما اقتناع القاصر عن ذلك البرهان واما ازام الخصم) فالجدلى قد يكون محسنا حافظ الراى ويسمى ذلك الراى وضعا وغاية سعيه ان يلزم الخصم والثالث (مقبولات وهي قضايا يؤخذ

من يعتقد فيه) انه لا يكذب (اما الامر سماوى) حمله بعضهم على المعجزات والكرامات من الانبياء والاولياء واقول الانسب حمله على الاوضاع الفلكية مثل وقوع بينهم الغيب في المطالع (او مزبد عقل) اى ادراك النودين كالمأخوذات (من اهل العلم والزهدي) وهو ترك الدنيا وقد يقبل من غير ان ينسب الى احد كالا مثال السائرة والرابع (مظنونات وهي قضايا يحكم بها التباعا للظن) اى اعتقاد احد طرفي النسبة مع تجوز الطرف الاخر وان كان من يستعملها بصريح الجزم بها ولا يتعرض لجوز الطرف الاخر كقولك فلان يطوف بالليل (فهو سارق والقياس المولف من هذين) اى المقبولات والمظنونات سواء كانت مقدمته من نوع واحد او نوعين (يسمى خطابة والحق انها ايضا قد يكون استقراء وتمثيلا وقد يكون على صورة قياس غير يقيني الانتاج كالموجبين في الشكل الثاني بسطر ان يظن الانتاج (والغرض منه ترغيب النفس) القاصر عن درجة البرهان (فيم لا ينفعه من تهذيب الاخلاق وامر الدين) والتفسير عما يضره وهذه الصناعات الثالث هي التي امر بها النبي عليه السلام فيسلم بقوله ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن وانما لم يؤمر بالآخرين لان مرتبة ينافي ان يغلط ويتعالى ان يغلط ومدار الشعر على الكاذب ومن ثم قيل احسن الشعر اكذبه فلا يليق به قوله تعالى وما علمناه الشعر وما ينبغي له (و) الخامس (مخيالات وهي قضايا اذا اردت على النفس اثر فيها تأثيرا عجيبا من قبض) فينفر (او بسط) فيرغب سواء كانت بمسئلة او غير مسئلة صادقة او كاذبة (كقولهم الخمر ياقوته سيالة اولعسل مرة منهوعة) اى مقيمة والقياس المولف منها اى المخيلات (يسمى شعرا والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتفجير ويرد وجه الوزن) الذي يعرف بدوق خاص (والصوت الطيب) وشرط المتأخرين الوزن فيد والجمهور لا يعتبرون فيه الا الوزن (و) السادس (وهييات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة) واما حكمهم في الامور المحسوسة فصحيح مطابق للعقل لان الوهم قوة جسمانية يدرك بها امور جزئية غير محسوسة منزعجة من محسوسات فهي تابعة للحس فان

حكمت على المحسوسات كان حكمها صحيحا وان حكمت على غير المحسوسات
كان كاذبا باحكامها (كقولنا كل موجود مشار اليه) بالاشارة الحسية
(ووراء العالم قضا لايتناهي ولولا دفع العقل) الصرف (والشرائع)
لاحكامه في المعقولات (لكانت الاوليات وعرف كذب الوهم) في المعقولات
(بموافقه) العقل (في مقدمات القياس النتائج لنقيض حكمه) اى
حكم الوهم (وانكاره عند الوصول الى النتيجة) كقولنا الميت جواد
وكل جواد لايتخاف منه (والقياس المؤلف منها) اى الواجبات يسمى
سفسطة والغرض منه الحام الخصم اى اسكانه وتعليظه اى ايقاعه
في الغلط واغوى منافع معرفتها احتراز عنها (والمغالطة يفسد صورته
بان لا يكون على هيئة منتجة لاحتلال شرطه بحسب الكمية والكيفية
او الجهة) كما اذا كان كبرى للشكل الاول جزئية او صفرا سالبة او ممكنة
او يفسد مادته فان يكون المقدمة والمط شيئا واحدا وهو المصادرة على
المطلوب (لكون الالفاظ مترادفة كقولنا كل انسان بشرو كل بشر
ضاحك وكل انسان ضاحك) وعده العلامة الطوسي من صور
(والصورة) او يكون المقدمة (كاذبة شبيهة بالصادقة اما من جهة
اللفظ كقولنا لصورة الفرس المنقوشة في الحائط انها فرس وكل فرس
سهال لينج ان تلك الصورة سهالة) واللفظ فيه انه اطلق الفرس
على صورة المنقوش على الجدار مجاز (او من جهة المعنى كعدم مراعاة
وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل
انسان وفرس فهو فرس) والغلط فيه ان ليس شئ موجود يصدق
عليه الانسان والفرس (ووضع) القضية (الطبيعية مكان الكلية كقولنا
الانسان حيوان والحيوان جنس لينج ان الانسان جنس) والغلط
فيه ان الكبرى ليست كلية والتوفيق بين جعل هذه الصور من صور
فساد المادة كما فعله المصوبين جعلها من صور فساد الصورة كما فعله
في الجامع انه احد الكبرى ههنا كلية فكذبت وفي الجامع طبيعية
فصدقت وفسدت الصورة (واخذ الامور الذهنية مكان العينية)
كقولنا لو كان شريك الباري متمما في الخارج لكان امتناعه جاصلا

في الخارج فيكون الموصوف بامتناع متحققا في الخارج لان تحقق الصفة
في الخارج نقيض تحقق الموصوف فيه ضرورة والغلط ان الامتناع
من الامور الذهنية لا تحقق لها اصلا وبالعكس اى احدا لامور الخارجية
مكان الامور الذهنية مثل ان يقال الجوهر موجود في الدهن فهو
عرض قائم به فالجوهر عرض والغلط فيه ان الحكم بالعرضية انما هو على
الصورة الحاصلة في العقل دون الموجود في الخارج فعليك بمراعاة كل
ذلك لتلايقع في الغلط وقيل المغالطة بتألف من القضايا الشبيهة بالاوليات
والمشهورات والوهميات مشبهة بالشهورات فائدة المغالطة اعم
من الوهميات والمفهوم من المطالع ان المغالطة بتألف من مطلق المشتبهات
بالقضايا الواجب قبولها وبالمشهورات (والمستعمل للمغالطة) ان لم يعرف ذلك
فهو مغالطة لنفسه (والافهوسوفسطائي) قال الفاضل التفنازي في شرح
هذا الكتاب سوفسطا مأخوذ من سوف وهو الحكمة ومن السطن وهي
التبليس ومعناه الحكمة الموهمة ومنه اسفت السفسطة وقال في شرح العقائد
سوفسطا اسم للحكمة الموهمة والعلم المزخرف لان سوفامعناه العلم والحكمة
واسطامعناه المزخرف والغلط وقال شارح المواقف سوفابلغة
اليونانيين اسم للعلم واسطاسم الغلط فسوفسطامعناه علم الغلط (ان
قابل بها) اى بالمغالطة (الحكم وهو صاحب البرهان) (ومشاغبي) الشغب
بتسكين الغين المعجمة نهمج الشروحتها لغة ضعيفة (ان قابل بها الجدلى)
يمكن توجيه هذه العبارة لوجهين احدهما ان استعمال المغالطة ان باحث
وعارض بالمغالطة الحكم فهو سوفسطائي وان باحث وعارض بها
الجدلى فهو مشاغبي وتاينهما انه وقع في العقل مقابلا للحكم يكون
مقدمات مغالطية شبيهة بالقضايا الواجب قبولها فهو سوفسطائي وان
وقع في العقل مقابلا للجدلى لكون مقدمات مغالطة شبيهة بالمشهورات
فهو مشاغبي والاول هو المتبادر الى الدهن والثاني هو المناسب لما ذكره
صاحب المطالع وهو ان القياس السوفسطائي ما مقدماته شبيهة
بالمشهورات فصاحب القياس السوفسطائي ومقابله الحكيم وصاحب
القياس المشاغبي في مقابلة الجدلى (البحث الثاني) (في اجزاء العلوم)

(وهي) ثلاثة الاول (موضوعات وقد عرفتها) والموضوع اما واحد كالاطلاق على العدد للحساب او من جهته ما يعرض له عارض ذاتي كالجسم الطبيعي من حيث يستعد للتغير للعلم الطبيعي او غريب كالكرة المتحركة لعلومها واما متعدد بشرط التناسب اي يشاركها في ذاتي كالخط والسطح والجسم التعليمي لعلوم الهندسة فانها مشاركتي في المقدار او في عرضي كبدن الانسان واجزائه واحواله والاوزنة والاعدية وما يشارك بها في علم الطب فانها يشارك في كونها منسوبة الى الصحة التي هي الغاية في ذلك العلم وقيل ان اريد ان التصديق بالموضوعات من اجزاء المنطق فهم فانهم متفقون على انه خارج من العلم وان اريد ان التصور الموضوع منها فهو من المبادئ التصورية وليس جزء على حدة واجب باننا زيد ان التصديق بوجود الموضوع منها ورد بان الشيخ الرئيس قد صرح في الشفا انه من المبادئ التصديقية فلا يكون ايضا جزء على حدة والثاني مباد يتوقف عليها مسائل العلم وهي اما تصورية (وهي حدود الموضوعات وحدود (اجزائها) وجزئياتها) واعراضها الذاتية) واما تصديقية وهي (المقدمات غير البنية في نفسها) الماخوذة على سبيل الوضع ومن شأنها ان يبين في علم اجزاء على اواسفل والاول الاكثران سلمها المتعلم على سبيل حسن الظن بالعلم وطيب القلب سميت اصولا لموضوعات (كقولنا) في صدر علم الهندسة (لثان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان تعلم اي بعد على كل نقطة شيئا دائرة) وان سلمها مع الانكار والشك سميت مصادرات كقولنا اذا وقع خط على خطين وكانت الزاويتان الدائمتان في جهة اقل من قائمتين فان الخطين اذا اخرجتا في الجهة ملتقيان وجعل قطب المحققين الثاني في مثالي المتن للمصادرات وما ذكرناه هو الموافق لما في افلندس وجامع الدقايق (والمقدمات البنية بنفسها) ويسمى علومها متعارفة (كقولنا المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية والثالث مسائل) اسم العلم امام موضوع بازاء المسائل فقط فهو الموضوع والمبادئ من اجزاء العلوم مسانحة كالموضوعات واما موضوع بازاء المجموع فهم ما من اجزاء العلوم حقيقة والاول اولي اذا المقصود بالذات هو المسائل لا غير (وهي

القضايا التي يطلب نسبة محمولاتها الى موضوعاتها في ذلك العلم) ذهب العلامة التفتازاني الى انه يجب ان يكون المسائل كسبية وقال مما لا خلاف فيه لاحد كونها غير كسبية بعيد جدا واقول فيه بحث لان القوم صرحوا بان بعض اجزاء المنطق بديهي وقال شارح المواقف يجوز ان يكون المسئلة ضرورية فنور في العلم لاحتياجها الى بينة اولسان لمساها واما المص فتارة يفهم من كلامه الاول حيث ذكر في الجامع قيد البرهان في تعريف المسائل وايضا قوله بعيد هذا لامتناع ان يكون جزء الشيء مطلوب باثبوتها بالبرهان يدل عليه وتارة يفهم من كلامه الثاني حيث صرح في المقدمة بان بعض اجزاء المنطق بديهي (وموضوعاتها) اي تلك الضعفا (قد يكون موضوع العلم كقولنا) في علم الهندسة (كل مقدار اما مشاركتي لآخر) اي يعددهما مقدار واحد مبين له اي لا يعددهما مقدار واحد والمقدار موضوع الهندسة (وقد يكون موضوعها هو) اي موضوع العلم (مع عرضي ذاتي كقولنا) في الهندسة كل (مقدار وسط في النسبة) بين مقدارين اي يكون النسبة الى احدهما مثل نسبة الاخر اليه كاربعة بين الاثنين والثمانية فانها نصف الثمانية كما ان اثنين نصف لها (فهو ضلع ما يخط به الطرفان) اي حاصل من ضربه في نفسه كالحاصل من ضرب احد الطرفين في الآخر والوسط في النسبة عرض ذاتي للمقدار (وقد يكون نوعه) اي نوع موضوع العلم (كقولنا كل خط يمكن تنصيفه) والخط نوع من المقدار (وقد يكون نوعه مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قام على خط فان زاويتي جنبيه) اي الزاويتين الحاصتين على جنبيه (قائمتان او متساويتان لهما) فالخط نوع من المقدار والقياس على آخر عرض ذاتي له (وقد يكون عرضا ذاتيا للموضوع) (كقولنا كل مثلث فان زواياه مثل قائمتين فالمثلث عرض) ذاتي للمقدار وقد يكون نوع العرض الذاتي كقولنا كل مثلث متساوي الشاقيين فان زاويتي قاعدته متساويتان فالمثلث الموضوع نوع من مثلث (واما محمولاتها فتخرج عن موضوعاتها لامتناع ان يكون جزء الشيء مطلوب باثبوتها بالبرهان ان قيل ليس كون النفس او الصورة جواهر احد

المطالب العلية مع ان الجوهر جنس لهما وايضا انكم يقوون الجسم
محمول على الانسان لانه محمول على الحيوان وهذا بيان الحمل ذاتي الانسان
عليه احبيب عن الاول بان النفس لم يعرف في اول الامر من حيث انها
شيء ما يتصرف في الجسم ويصدر عنه اثر فيه والجوهر المطالب اثباته
لهذا المفهوم ليس بجنس له من حيث هو هذا المفهوم بل هو جنس للمهية
المسماة بالنفس التي لم تحصل في العقل الا بعد العلم بجوهريتها وكذا
القول في الصورة عن الثاني بان ثبوت الذاتي للمهية ليس بمطلوب واما
لمية ثبوته فيمكن ان يكون مطلوبا فاذا علمنا ان الانسان جسم فربما لا يعلم
اللمية في حل الجسم عليه فيجعل الحيوان اوسطا ونختم كلامنا بوضعية
جلية المأثر لبعض الاكابر وهو ان لا يعلم المنطق الا لذي فان الذين
لم يتهدب اخلاقهم ولم يتطهر اعراقهم اذا شرعوا في المنطق سلكوا
في وادي الضلالة وهلكوا في فياقي الجهالة واتقوا ان يكونوا مع الجماعة
ويتقلدوا ذل الطاعة وتركوا الاعمال الظاهرة والاقوال الباهرة من
البدايع التي وردت بها الشرايع متمسكين بان الحكمة ترك الصور وانكار
الظواهر اذ فيها تحقيق معاني الاشياء دون صورها وتفتيش حقايق
الامور دون ظواهرها ولا يعلمون ان الصور مرتبطة بمعانيها
وظواهر الاشياء مبنية على حقايقها وان الحقيقة ترك ملاحظة

العمل لا ترك العمل جزاهم الله تعالى يوم تبلى

السراير وتبدي الضمائر فانهم ابعد عن

الناس عن الحكماء ولا حظ لهم

من مشرب العلماء ونسأل

الله تعالى التوفيق

لسواء الطريق

م م

م

محققين علمان منلا حسين (ميبدي) رحمه الله تعالى حضر تلاميذك
اشبو شمسيه شرحي بالامتيان كوبريلي مدرسه سنده حجره نشين
قيصريه لي محمد افندي معرفتيه بيك ايكوز سكسان طقوز سنه سي
شوالك اون بشنجي كوني دفعة اولي اوله رق طبع
وتمثيل اولمشر

سنه ١٢٨٩

اشبو مهر بو لنديغي تقديرته سرقت اولمش ديمك
اولديغدن ضبط اولنه جغي اعلان اولور